

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مفوضية الاتحاد الأفريقي

وقائع الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية
لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية
الاقتصادية



المحتويات

1	ألف- الحضور
2	باء- افتتاح المؤتمر وملاحظات الرؤساء
8	جيم- انتخاب أعضاء المكتب
8	دال- مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى
13	هاء- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
13	واو- سرد الوقائع

المرفق 1-	ألف- القرارات الصادرة عن المؤتمر المشترك
	باء- البيان الوزاري الصادر عن المؤتمر المشترك
	جيم- الإعلان الرسمي بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المرفق 2-	تقرير لجنة الخبراء للاجتماع المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
-----------	---

ألف - الحضور

ومصر وملاوي وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق
وناميبيا والنيجر ونيجيريا.

3 - وكانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من طرف الاتحاد الأفريقي التالية ممثلة في الاجتماع: تجمع الساحل والصحراء؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما حضرت المؤتمر أيضاً أمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

4 - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وصندوق النقد الدولي؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ ومكتب تنسيق الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ واتحاد البريد العالمي؛ والبنك الدولي.

5 - وحضرت الاجتماع بصفة مراقب الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التالية: الاتحاد الروسي؛

1 - انعقدت الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 31 آذار/ مارس إلى 2 نيسان/ أبريل 2008. افتتح أعمال المؤتمر رسمياً فخامة السيد ملس زيناوي، رئيس الوزراء بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ورئيس لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول والحكومات التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا رئيس منتدى رؤساء الدول والحكومات التابع للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. كما خاطب فخامة السيد جاكيا كيكوتي، رئيس جمهورية تنزانيا ورئيس الاتحاد الأفريقي الجلسة الافتتاحية المعنية بموضوع الحوكمة والدولة القادرة. وأدلى بملاحظات افتتاحية موجزة كل من معالي السيد إيسيمي ميني وزير المالية بالكاميرون ورئيس مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية المنتهية مدته، والسيد سفيان أحمد وزير المالية والتنمية الاقتصادية بإثيوبيا ورئيس مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المنتهية مدته. كما أدلى بملاحظات كل من السيد عبد الله جانيه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد دونالد كابيروكا رئيس مصرف التنمية الأفريقي، والسيد باتريك مازيمهاكا نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالإجابة عن معالي ألفا عمر كوناري، رئيس المفوضية والسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.

2 - حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسوازيلند والسودان وسيراليون وسيشل والصومال وغابون وغامبيا وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وكينيا وليبيريا ومالي ومدغشقر

والدنمارك؛ والسويد؛ والصين؛ وإيطاليا؛ وفلسطين؛ وفنلندا؛ والنمسا؛ وهولندا؛ وبعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

6 - كما حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو المنظمات التالية: منظمة العمل الدولية من أجل تقديم المعونة؛ ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛ والمركز الأفريقي للبحوث التطبيقية والتدريب في مجال التنمية الاجتماعية؛ والاتحاد الأفريقي للتنمية الصحية العامة؛ والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية؛ ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه؛ ومعهد مستقبل أفريقيا؛ والمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية؛ ومنظمة المراقب الأفريقي؛ والمحفل الأفريقي للبحوث والموارد؛ ورابطة المصارف المركزية الأفريقية؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ ومصرف دول وسط أفريقيا؛ والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا؛ ولجنة المحيط الهندي؛ والجماعة الاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وإدارة التنمية الدولية؛ وأصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والنداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر؛ والمعهد الدولي للبحوث الغذائية؛ والوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وجامعة الدول العربية؛ والمنظمة الدولية للفرانكفونية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية؛ ومبادرة حوض النيل؛ وحملة الأمم المتحدة للألفية.

باء- افتتاح المؤتمر والملاحظات الرئاسية

7 - أفردت الجلسة الافتتاحية حيزاً من الوقت لمداخلات الرؤساء جرى تنظيمه كجزء من الأنشطة المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد أتاح هذا الجزء من الجلسة الفرصة للعديد من رؤساء الدول والحكومات لإبداء بعض الملاحظات عن موضوع المؤتمر وتحديد المسار العام للمناقشات. وقد شارك كل من رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس تنزانيا ببياناتهما في هذا الجزء المخصص من حفل الافتتاح.

8 - وفي كلمته الموجزة التي تلاها إنابةً عنه السيد عثمان مطر بريمة وزير الاقتصاد والتخطيط ببشاد، أشار السيد إنسيمي منى وزير المالية بالكاميرون ورئيس الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية المنتهية مدته إلى التطور الهام الذي تم إحرازه في مجال تنفيذ التوصيات الرئيسية الثلاث الصادرة عن الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، وهي: ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وإعداد الميثاق الأفريقي للإحصاء، وإنشاء المؤسسات المالية القارية الثلاث كما هو منصوص عليه في المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

9 - أشار الوزير إلى أن توصيات الدراسة التي أجريت بشأن ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية قد عُرِضت على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في كانون الثاني/يناير 2008. وذكر أن الرؤساء التنفيذيين للجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي يقومون بإجراء مشاورات بقصد تقييم وضع الجماعات الاقتصادية الإقليمية حالياً استناداً إلى التوصيات التي خلصت إليها الدراسة. وبشأن الميثاق الأفريقي للإحصاء، أشار إلى أنه بناءً على طلب المجلس التنفيذي تم الفراغ من إعداد وثيقة المسودة الأولية للميثاق لعرضها على المجلس. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية الثلاث، قال إن لجنة تحضيرية ستُنشأ للإشراف على عملية المصرف الأفريقي للاستثمار في أيار/مايو 2008 في طرابلس، ليبيا، البلد المقترح لاستضافة المصرف. وبالنسبة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي، أعلن المتحدث أن هناك مشاورات جارية في هذا الصدد بين اتحاد المصارف المركزية الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وذكر أنه بنهاية شهر نيسان/أبريل 2008 سيجري التوقيع على البروتوكول المنشئ للجنة التحضيرية لصندوق النقد الأفريقي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الكاميرون، البلد المضيف.

10 - ولدى مخاطبته المؤتمر، استعرض السيد سفيان أحمد، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بجمهورية إثيوبيا الاتحادية، الرئيس المنتهية مدته لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بإيجاز الأداء الاقتصادي لأفريقيا في الآونة

وجهاز رسم خرائط الأهداف الإنمائية للألفية، فيما تواصل تقديم الدعم التقني للمبادرات الأفريقية من قبيل مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

13 - لقد دأبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مساندة تملك أفريقيا لبرنامجها الإنمائي، وهي فكرة عبّرت عنها خطة عمل لاغوس وتتجسد الآن في برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. إن الرسالة الثابتة التي تتجلى في جميع تلك المبادرات التاريخية هي أنه ينبغي لعملية التنمية في أفريقيا أن تستند إلى تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بالمساواة، والعدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وإتاحة المزيد من الفرص للمرأة، وإيجاد مستقبل أفضل للأطفال. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي توجيه الجهود نحو بناء الدولة القادرة في البلدان الأفريقية، أي الدولة التي تخضع للمساءلة وتسود فيها الديمقراطية وتستمد أولوياتها وشرعيتها من المشاركة الشعبية وتعبئة الموارد الاجتماعية تحقيقاً للأهداف المشتركة.

14 - وأضاف أنه على الرغم من تلك الإنجازات، ما زالت أفريقيا تواجه بعض التحديات ذات الطابع العالمي مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ والإيدز، وتغير المناخ التي من شأنها أن تقوض ما حقته الجهود الإنمائية عبر عشرات السنين، وتجسد هذه التحديات مخاطر كبيرة أمام توقعات النمو في أفريقيا. كما أدى الارتفاع المتزايد في أسعار الغذاء والنفط إلى حدوث توتر اجتماعي في العديد من البلدان الأفريقية وفي مختلف أرجاء العالم.

15 - وأبلغ الأمين التنفيذي المؤتمرين بأن أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تواصل تحقيق التقدم في مجال تنفيذ توجهها الاستراتيجي الجديد وخطة أعمالها في مجالات البيئة، والتمويل، والجنسانية، والحوكمة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والموارد الطبيعية، والتكامل الإقليمي، والعلم والتكنولوجيا، والإحصاءات، والتجارة والأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن المؤتمر الحالي يشكل دليلاً على الشراكة المثبتة التي تقيمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الاتحاد الأفريقي، كما دأبت المؤسسات على تعزيز علاقتهما الثلاثية مع مصرف التنمية الأفريقي. وفيما تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير الدعم المباشر لأمانة

الأخيرة. ولاحظ بقلق أن النمو الاقتصادي المثير للإعجاب الذي تحقق في السنوات الأخيرة لم ينجح في خلق فرص للعمالة، كما أنه لم يساهم في الحد من الفقر. وناشد في هذا الصدد البلدان الأفريقية لتحديد إطار زمني جديد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبذل المزيد من الجهود في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة والسلام والأمن الإقليميين، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ومعالجة القضايا ذات الصلة بتغير المناخ، والعمل في الوقت ذاته على تحسين البيئة العامة لحشد المزيد من الموارد المالية للتنمية.

11 - ذكر السيد عبد الله جانيه، الأمين العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في كلمته الترحيبية أن المؤتمر الحالي يمثل معلماً بارزاً حيث أنه أول اجتماع رئيسي مشترك للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما أن انعقاده يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة. وأشار إلى أن الاحتفال بهذه الذكرى سيشهد تنظيم سلسلة من الأنشطة والأهداف التي ستشارك فيها الدول الأعضاء خلال العام القادم، الأمر الذي سيتيح الفرصة لاستعراض الفترة الماضية والوقوف على الانجازات العديدة التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال السنوات الخمسين الماضية واستشراف المستقبل للتصدي للتحديات المقبلة. ولاحظ بارتياح أن اللجنة تمكنت على مدى الأعوام الخمسين لوجودها من إحراز تقدم ملحوظ على صعيد ولايتها التي تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، كما أنها عملت على توليد الأفكار والمعارف التي تستند إليها عملية التنمية في أفريقيا من خلال أنشطة البحوث والتوعية والتعاون التقني وبناء توافق الآراء.

12 - وأشار الأمين التنفيذي إلى أن أكبر إرث للجنة الاقتصادية لأفريقيا يتمثل في تفكيرها المستقل إزاء القضايا الإنمائية الأفريقية الذي استتارت به السياسات العامة في أفريقيا عبر السنوات. وتشمل انجازات اللجنة البارزة الأخرى دعمها لإنشاء مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومراكز الخبرة الرفيعة دون الإقليمية. وفي خلال الأعوام الخمسين لوجودها، ساهمت اللجنة أيضاً في عملية بناء القدرات الإقليمية في مجال المفاوضات التجارية، والإحصاء، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما أنها وضعت أدوات معنية بصنع السياسات مثل الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية

الحين. كما نوه الأمين التنفيذي بأنه لا ينبغي أن تنتظر الدول الأعضاء إلى مسألتي النمو الاقتصادي والتنمية بالمقاييس الوطنية فقط، بل أن عليها أن تفعل ذلك ضمن سياق أوسع. وأشار بارتياح إلى أن الجدل الأيديولوجي الحاد الذي كان سائداً في الماضي قد حل مكانه توافق جديد في الآراء بشأن التنمية وتحقيق توازن سليم بين الدولة والسوق.

19 - وأشار السيد جانيه في ملاحظاته الختامية إلى أن للمؤتمر المشترك، بوصفه منتدى أفريقيا الإنمائي الرئيسي، دوراً حاسماً ينبغي أن يؤديه في مجال صياغة استراتيجيات واضحة واتخاذ إجراءات ملموسة تمكن من التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا، ودعا الوزراء المشاركين إلى إغتنام الفرصة المتاحة للمساعدة على صوغ مستقبل القارة. كما دعا أصحاب المصلحة كافة إلى مواصلة مساعيهم لضمان أن لا ترتبط سيرة أفريقيا في السنوات الخمسين القادمة بالتهميش، بل بالاقتصاد القوي المتنوع الذي تدعمه بنية تحتية متينة ومؤسسات تتمتع قوتها العاملة بمهارات عالية وتنعم بعمالة كاملة وبالعيش في ظل ظروف آمنة.

20 - وفي بيانه الافتتاحي الذي أدلى به عبر الانتصار بواسطة الفيديو، تقدم السيد دونالد كابيروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي بتهنئته للجنة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة احتفالها باليوبيل الذهبي، وأعرب عن أسفه لعدم تمكنه من الحضور شخصياً إلى أبيس أبابا لأسباب خارجة عن إرادته. وأعرب أيضاً عن رضاه لأنه، على الرغم من الاضطراب الحادث في الأسواق العالمية، إلا أن الاقتصادات الأفريقية تمكنت إلى حد بعيد من الصمود، فمن بينها بلدان غنية بالموارد الطبيعية، وبلدان تعمل بقوة لتحقيق الإصلاحات، وأخرى خارجة من فترة الصراعات. بيد أنه على الرغم من هذه الإشارات المشجعة، إلا أن بؤراً واسعة أحياناً في أفريقيا ما زالت تواجه تحديات سياسية واقتصادية تقترن بالفقر المدقع. وأرجع ذلك إلى النمو السكاني الحالي والصدمات الداخلية والخارجية التي تؤدي أحياناً إلى تذبذب أنماط النمو. وينبغي أن تحافظ أفريقيا على مرحلة النمو الحالية حتى تتمكن من تحاشي النكسات والتقهقر والتدهور. بيد أن هذا النمو ينبغي أن يستفيد منه الجميع بصورة عادلة لتفادي التوتر الاجتماعي الذي يؤدي في معظم الأحوال إلى تنمية غير مستدامة.

الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) وعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، تم تعزيز مكاتبتها دون الإقليمية بموارد إضافية وفرتها لها الجمعية العامة للأمم المتحدة بغية تحسين أنشطتها التنفيذية دعماً للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

16 - وبشأن التطورات الأخيرة، أحاط الأمين التنفيذي المؤتمر علماً بالعمل الجاري بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لإقامة تدبير بديل للائتلاف العالمي من أجل أفريقيا يتوقع أن يحمل اسم الائتلاف المعني بالحوار بشأن أفريقيا. وأشار أيضاً إلى أن منتدى التنمية الأفريقي السادس سينعقد في أواخر عام 2008 حول موضوع الجنسانية. وقال أن ذلك سيتيح الفرصة لاستعراض ما أحرز من تقدم منذ مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المرأة في عام 1998 الذي انعقد في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء اللجنة.

17 - وناشد المفكرين والناشطين الأفريقيين لاغتنام الفرصة التي ستوفرها الأنشطة التي يجري تنظيمها خلال العام في إطار احتفالات اليوبيل الذهبي للجنة الاقتصادية لأفريقيا للتفكير فيما إذا كان النمو الاقتصادي الإيجابي المحرز في أفريقيا يمثل حدثاً عابراً أم منحنى طويل الأمد؛ وما إذا كانت أفريقيا متأهبة لتجعل من القرن الحادي والعشرين طوعاً لها؛ أم أن عليها أن تظل على حالها خلال الأعوام الخمسين المقبلة، وما إذا كانت الدول الأعضاء وجماعاتها الاقتصادية الإقليمية تقوم بتسخير الموارد الإقليمية من أجل تلبية الأولويات الإنمائية في أفريقيا.

18 - وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر، سلط السيد جانيه الضوء على أربع رسائل برزت من خلال عمل اللجنة الاقتصادية في الأعوام الأخيرة، تشمل الحاجة إلى الوحدة الإقليمية في التصدي للتحديات المشتركة؛ وضرورة إحداث التنويع الاقتصادي والهيكلية؛ ودواعي تملك أفريقيا لبرنامجها الإنمائي؛ وضرورة الحفاظ على التوازن بين مختلف الخيارات في مجال السياسات الإنمائية العامة. إن أهمية تحقيق الوحدة الأفريقية من أجل التصدي للتحديات العالمية والإقليمية أمر تناوله أول اجتماع تعقده اللجنة في عام 1958 وما زال حاضراً باستمرار في برنامج التكامل الإقليمي للقارة منذ ذلك

23 - أشار السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته الموجزة التي تم بثها عبر الفيديو، إلى المكانة الفريدة التي تحتلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في القارة باعتبارها أول منظمة حكومية إفريقية جامعة. وأشار إلى النجاح الملحوظ الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال أعوامها الخمسين في تنفيذ ولايتها الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. لقد أفلحت اللجنة في توليد الأفكار الجديدة وساعدت على إنشاء مؤسسات إيمانية أخرى، كما أنها واصلت تقديم الدعم للدول الأعضاء لمعالجة التحديات التي تواجهها في مجالات تتراوح بين الأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ، وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل، والحوكمة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. واختتم كلمته بدعوة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواصلة عملهما معاً حتى يجعلنا من القرن الحادي والعشرين قرناً أفريقياً.

24 - أشار السيد باتريك مازيمهاكا، نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الكلمة التي ألقاها إنابة عن السيد ألفا عمر كوناري رئيس المفوضية، إلى أن انعقاد المؤتمر المشترك هو تجسيد للقرارات التي أصدرها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين بشأن إنشاء محفل فريد ومتناسك من أجل تبادل الخبرات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم القارة، ومساعدة الدول الأعضاء في إدارة برامجها على نحو أفضل لتحقيق أهدافها الإنمائية.

25 - ولاحظ السيد مازيمهاكا بخيبة أمل أن النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً الذي حدث في معظم البلدان الأفريقية لم ينجح في التخفيف من حدة الفقر. ويتمثل التحدي في كيفية سد الفجوة بين النمو المأمول والحقيقي. ولاحظ كذلك أن النمو الذي لا يقود إلى رفع مستوى معيشة المواطنين سيؤدي فقط إلى زعزعة الاستقرار في القارة. وناشد الحكومات الأفريقية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لكي تجعل من أفريقيا أرضاً يعم فيها الرخاء والسلام والرفاهية عن طريق حشد كافة موارد القارة البشرية وإمكاناتها. وأضاف أن البلدان الأفريقية لن تغلح في التغلب على التحديات الإنمائية وبناء مجتمعات مزدهرة وتحسين أحوال مواطنيها المعيشية إذا هي لم تحشد جميع قواها وتعمل على مواءمة إجراءاتها وتنسيقها.

21 - ورأى السيد كابيروكا أن أفريقيا بحاجة إلى تعزيز اللوجستيات والاستثمار فيها وكذلك في كافة أنواع الهياكل الأساسية، لاسيما في مجال الطاقة. وهذا يؤكد مجدداً على أهمية برامج التكامل الإقليمي، وممرات النقل، ونظم النقل العابر، وهيئات تجميع الطاقة، ومراكز تكنولوجيا المعلومات، وتنسيق السياسات العامة ومواءمتها. ورغم أن أفريقيا تملك إمكانيات زراعية ضخمة، إلا أن قدرتها على إدارة المياه كثيراً ما تكون قاصرة. وينبغي إزاء التصاعد المحموم لأسعار الغذاء إيلاء الاهتمام بالري سواء كان على نطاق واسع أو ضيق بالإضافة إلى الهياكل الأساسية الريفية. وينبغي أن تعمل أفريقيا علاوة على ذلك على بناء القدرات لصياغة وتنفيذ سياسات عالية الجودة؛ ومحاربة استغلال المناصب؛ ورفع مستوى إدارتها للموارد الطبيعية، وإتباع نهج استباقي فيما يتعلق بإدارة الدين. وينبغي أن تعمل أفريقيا كذلك على إعداد الجيل القادم - الذي يتوقع له أن يصبح بحجم عدد السكان في الهند أو الصين خلال السنوات العشرين القادمة ويتألف في معظمه من الشباب والقاطنين في المدن - بحيث يمتلك المهارات، بالاستفادة بصفة خاصة من العلم والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد، أكد السيد كابيروكا للمؤتمرين بأن مصرف التنمية الأفريقي قد عقد العزم على دعم البلدان الأفريقية في مجال بناء المؤسسات والدولة القادرة بشكل مضطرد.

22 - وفي ختام كلمته شكر السيد كابيروكا شركاء المصرف الأفريقي من مجتمع المانحين لتوفيرهم أكبر زيادة على الإطلاق لصندوق التنمية الأفريقي في تاريخ المصرف، وذلك من أجل دعم التنمية في القارة خلال السنوات الثلاث القادمة، لاسيما في مجالات التكامل الإقليمي، والهياكل الأساسية الإقليمية، وتقديم المساعدة للبلدان الخارجة من النزاع والأزمات الأخرى. وأثنى كذلك على جنوب أفريقيا، البلد الأفريقي الوحيد المساهم، لمضاعفة مساهمتها وعلى نيجيريا لقيامها بتجديد الصندوق الاستئماني النيجري لعشرة أعوام أخرى. وسيؤدي جميع ذلك إلى مساعدة البنك في زيادة الدعم الذي يقدمه للدول والتوسع في عملياته، لاسيما إذا ما حدثت بلدان أفريقية أخرى حذو هذين البلدين في سبيل تحقيق التضامن الأفريقي.

الرئيسية والموارد البشرية والمالية المطلوبة للتنمية. وينبغي لهذه المبادرات أن تركز على إنشاء وتوسيع الهياكل الأساسية، وتنويع الإنتاج وتوسيع نطاقه؛ وتعزيز النظم التعليمية والتدريبية والصحية، وخلق فرص العمالة من أجل الحد من الفقر.

30 - في كلمته الافتتاحية، رحب فخامة السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ورئيس لجنة نيباد للتنفيذ المكونة من رؤساء الدول والحكومات ومنتدى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لرؤساء الدول والحكومات، بالمشاركين في أديس أبابا وفي حضورهم للمؤتمر. وأشار إلى أهمية الاجتماع تكمن ليس فقط في أنه أول اجتماع مشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بل لأنه يصادف أيضا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي هذا الصدد، أثنى رئيس الوزراء على الدور الكبير الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال صياغة السياسات الإنمائية في أفريقيا وتعزيز برنامج القارة الإنمائي. وخص بالذكر الدور المميز الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بصياغة الإطار الأفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي الذي كان له أكبر الأثر في صوغ السياسات العامة على الصعيد الدولي، لاسيما فيما يتصل بالنقد الإنساني للإصلاحات الهيكلية والتكيف الهيكلي. وأكد على أهمية المؤتمر المتنامية بوصفه محفلاً رئيسياً لتناول القضايا الإنمائية في أفريقيا.

31 - ولدى عرضه لموضوع المؤتمر: “التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين” خص بالذكر قضايا النمو والعمالة، والحوكمة الرشيدة وتغير المناخ والفقر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ والإيدز باعتبارها ضمن تلك التحديات الرئيسية. بيد أنه نوه إلى أن هذه القضايا تمثل تحديات متكررة أمام تحقيق تنمية أفريقيا. وأعرب رئيس الوزراء عن اعتقاده أن ما هو جديد في أمر تلك التحديات هو فقط تغير الظروف والأمكنة التي يجري فيها التصدي لهذه التحديات.

32 - وأشار رئيس الوزراء إلى أن التطورات غير العادية التي حدثت في كل من الصين والهند تشكل تحديات وفرص أمام أفريقيا، فالتحدي يكمن في ارتفاع أسعار السلع الأساسية وما يرتبط بذلك من نمو متسارع

26 - ولاحظ السيد مازيمهاكا أن إيجاد فرص العمل يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا ودعا لذلك البلدان الأفريقية لاتخاذ إجراءات محددة في الإطارين دون الإقليمي والإقليمي بقصد تخفيف مستوى البطالة وبلوغ هدف توفير 11 مليون وظيفة سنوياً الذي حددته منظمة العمل الدولية. واسترسل قائلاً إن خطة عمل واغادوغو التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي غير العادي بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر في أيلول/سبتمبر 2004 توفر الإطار لتحقيق ذلك.

27 - وأشار إلى أنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية لتحقيق التنمية في أفريقيا تقع على عاتق البلدان الأفريقية أنفسها، إلا أن على المجتمع الدولي تقديم الدعم لها حتى تتمكن من تعبئة مواطنيها في الداخل والشتات وابتدأ إجراءات تضامنية فيما بين بلدان القارة وأقاليمها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. وقال إن دور الدولة في تحقيق ذلك يتمثل في توفير البيئة المواتية بما في ذلك إيجاد إطار تنظيمي فعال للتنمية التي يقودها القطاع الخاص. ولهذا ينبغي تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بغية توفير الثروة والعمالة.

28 - كما لاحظ السيد مازيمهاكا أن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التي بعثت الآمال أول الأمر في أفريقيا، لا تحرز التقدم المتوقع، إذ أن انخفاض مستويات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لأقل من 10 في المائة من مجموع تجارتها يظهر حجم العمل الذي ينبغي أن تضطلع به أفريقيا لكي تتغلب بشكل جماعي على التحديات التي تواجهها القارة. ومما يدعو للأسف أن المبادرات العديدة التي تم اتخاذها للنهوض بالتنمية في أفريقيا لم تود إلى تعبئة الموارد اللازمة، كما أنها لم تنجح في جذب رأس المال الخاص إلى أفريقيا على الرغم من إصلاحات الاقتصاد الكلي التي اضطلعت بها والتمن الباهظ الذي تكبدته جراء ذلك.

29 - وأشار السيد مازيمهاكا في ختام كلمته إلى ضرورة اعتماد البلدان الأفريقية على تعبئة مواردها الذاتية أولاً حتى يمكنها تفادي الاعتماد على المساعدة الخارجية في سبيل ضمان نمائها. وبالتالي فإن هناك حاجة لمبادرات جديدة تهدف لتعبئة الجهات الفاعلة

والتنمية. وسلم بالدور الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في النضال التاريخي من أجل تحرير أفريقيا الاقتصادية، وأتى على ما تقوم به لصياغة العديد من سياسات التنمية الاقتصادية في أفريقيا ونماذجها النابعة من الواقع المحلي والعميقة الجذور. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية، فضلاً عن الإطار الأفريقي البديل لبرنامج التكيف الهيكلي. كما أشار بارتياح إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتصل بتوفير الدعم للدول الأعضاء في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، بما في ذلك المسألتين الرئيسيتين: الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. ورغم هذه الجهود، فإن أفريقيا لا تزال منطقة تعاني من أعلى مستويات للفقر والتخلف الإنمائي، ومن تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/ والإيدز، وغيرها من الأمراض الأخرى، وتردح تحت الديون المتراكمة واندلاع الحروب والنزاعات السياسية التي تسببت في تشريد السكان من ديارهم وتدفقات اللاجئين والتوترات الاجتماعية. وأشار الرئيس إلى أن هذه القضايا لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً أمام المؤسسات الإقليمية من قبيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي مما يستدعي مضاعفة جهودها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

35 - وبشأن موضوع “الحوكمة والدولة القادرة” ذكر الرئيس أن الحوكمة الرشيدة تظل أمراً حاسماً لبلوغ التنمية الاقتصادية. وأشار إلى بعض الخصائص الأساسية للدولة القادرة التي تنعم بالحكم الرشيد. فالدولة القادرة التي تنعم بالحكم الرشيد هي الدولة التي تحظى بالقدرة على إدارة دفة المجتمع نحو تحقيق الأهداف والمقاصد المحددة بشكل جماعي عن طريق ضمان أداء المؤسسات العامة لوظائفها، وإطلاق العنان لطاقت القطاع الخاص، وعدم الإخلال بالحريات العامة وسيادة القانون، واحترام حق المواطنين في اختيار قادتهم عبر صناديق الاقتراع، وإمكانية التنبؤ بكيفية إدارة شؤون الدولة، والاعتراف بدور ومساهمة المجتمع المدني في تحقيق عملية التنمية، وبلوغ الإجماع الوطني بشأن الرؤية الإنمائية الوطنية. والحوكمة الرشيدة لا تتحقق إلا في ظل بيئة ديمقراطية. ومن ناحية أخرى، فإن الدولة القادرة تشكل جزءاً من معادلة الحوكمة الرشيدة. ومن ثم، فإن الدولة القادرة هي الدولة التي تملك مؤسسات

للاقتصادات الأفريقية؛ أما الفرصة فتكمن في أن كلاً من الصين والهند يمكن أن يكونا مصدراً لفرص استثمارية جديدة ولجلب التكنولوجيا إلى أفريقيا. لقد أدى ظهور الهند والصين في ساحة الاقتصاد العالمي إلى زيادة ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وساهم في إحداث النمو السريع الذي شهدته أفريقيا في السنوات الأخيرة. وعبر رئيس الوزراء مع ذلك عن تخوفه من أن تصبح شهية الصين والهند المتنامية وحاجتهما المتزايدة للأغذية والمواد الخام والسلع الأساسية نعمة ونقمة في آن واحد.

33 - وفي ختام ملاحظاته، أشار رئيس الوزراء إلى أن البيئة الخارجية قد باتت الآن مواتية بدرجة أكبر لتحقيق تنمية القارة مع ما حدث من تغير ملحوظ في سلوك شركاء أفريقيا الإنمائيين التقليديين كما تدلل على ذلك القمة الأوروبية الأفريقية التي انعقدت في لشبونة، والتي تمخضت ليس فقط عن الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتأتي من الشركاء التقليديين، بل عن استعداد أكبر لقبول مسارات بديلة لتحقيق التنمية في أفريقيا. ويوفر هذا الانفراج في البيئة الخارجية للبلدان الأفريقية مجالاً أرحب لكي تكتب مصيرها بيدها. كما أشار رئيس الوزراء إلى بوادر التحسن التي طرأت في البيئة الداخلية حيث تحسن أداء الاقتصادات الأفريقية مما كان عليه في أي وقت مضى نتيجة للتجارب التي أقيمت عبر عشرات السنين لسبر أفضل الخيارات لمعرفة ما هو صالح وما هو غير ذلك. وأعرب عن ثقته في أن أفريقيا، بفضل هذه الظروف الجديدة، ستتمكن من التصدي للتحديات المتكررة بشكل جديد مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين.

34 - بعث صاحب الفخامة السيد جاكيا كيكويتي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة برسالة رئيسية للمؤتمر المشترك ألقاها إنابة عنه صاحب المعالي مصطفى مكلو وزير المالية والشؤون الاقتصادية بتنزانيا. وأورد الرئيس كيكويتي بعض الملاحظات التي تتعلق بموضوع الحوكمة الرشيدة والدولة القادرة الذي كان أحد المواضيع الرئيسية للمؤتمر المشترك. وأشار إلى نضال الآباء المؤسسين لأفريقيا في سبيل تعزيز كرامة السود من خلال نيل الحرية السياسية والاستقلال. وذكر أن أفريقيا ما تزال، بعد أربعة عقود من حصولها على الاستقلال السياسي، تخوض معركة كي تنعم بالتحرر الاجتماعي والاقتصادي

الوظيفية العامة. وبشأن مشكلة الفساد المستمرة لاحظ الرئيس أنها ما برحت تشكل تهديدا لعملية الحوكمة.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب (البند 2 من جدول الأعمال)

38 - انتخبت اللجنة أعضاء المكتب الجديد بالإجماع على النحو التالي:

الرئيس :	إثيوبيا
النائب الأول للرئيس:	تشاد
النائب الثاني للرئيس:	الجزائر
النائب الثالث للرئيس:	كوت ديفوار
المقرر:	سوازيلند

دال - مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى (البند 3 من جدول الأعمال)

39 - تناولت المناقشة التي أجريت في إطار هذا البند أربعة مواضيع هي التمكين القانوني للفقراء؛ وتغير المناخ؛ والتنمية؛ فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز: الوفاء بالوعد. دارت المناقشات برئاسة فريق من الشخصيات البارزة يتكون من سعادة السيد بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة وعضو اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء؛ والبروفيسور أدبيبايو أديديجي الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس فريق الشخصيات البارزة التابع للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ والسيد راجندرا باشوري، الحاصل على جائزة نوبل والمدير العام لمعهد الطاقة والموارد بالهند؛ والدكتور بيتريبيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

• التمكين القانوني للفقراء

40 - سلط الرئيس السابق ماكابا عند تناوله لموضوع “التمكين القانوني للفقراء” الضوء على أهمية التمكين القانوني للفقراء في عملية التنمية بأفريقيا. وركز السيد ماكابا في حديثه على أن أفريقيا لن تحرز أي تقدم يذكر في الظفر بنظراتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما لم تضطلع بتمكين الفقراء قانونياً. وأشار

فاعلة وقادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها بفعالية، وتوفير الأمن العام، وترسيخ سيادة القانون، وصياغة استراتيجيات اقتصادية سليمة، وإبراز مصالحها الاستراتيجية الوطنية في الخارج. وبالتالي، تحتاج أفريقيا في الأساس إلى إقامة الدولة القادرة والحوكمة الرشيدة من أجل شق طريقها إلى الأمام وإزالة الحواجز التي تقف أمام تنميتها.

36 - وتساءل عن الأسباب التي أوقعت أفريقيا عن إنشاء وترسيخ الحوكمة الرشيدة، وجعلتها القارة الأكثر تخلفاً والتي يخوض أهلها صراعاً يومياً من أجل البقاء، في حين تسير أجزاء العالم الأخرى إلى الأمام. وفي حين ينبغي أن تتحمل أفريقيا المسؤولية عن دورها في هذه المشكلة ولاسيما فيما يتصل بتحديات الحوكمة الرشيدة، فإن هناك أبعداً خارجية خطيرة للتحديات الإنمائية في أفريقيا. ومن بينها عدم اتساق الاقتصاد العالمي، لا سيما النظام التجاري العالمي المختل الذي يحد من مقدار الموارد المتاحة للبلدان لتحقيق التنمية؛ وتراكم الديون؛ والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي أوهنت كاهل البلدان الأفريقية.

37 - وقال الرئيس إنه من المشجع رؤية المؤسسات الإقليمية والمؤسسات دون الإقليمية وهي تسعى جاهدة لتعزيز معايير وقيم الحوكمة الرشيدة، والديمقراطية وسيادة القانون والمساءلة. وذكر كأتملة حدثت مؤخراً وضع ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية، والانتخابات والحوكمة في القارة، والاتفاقية المعنية بمكافحة الفساد، وعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وجميع هذه الصكوك ينبغي أن يتم التصديق عليها وتنفيذها بسرعة. ودعا البلدان الأفريقية لمضاعفة الجهود الرامية لبناء الدولة القادرة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في جميع أبعادها. وتشمل المؤسسات الرئيسية اللازمة لتعزيز الدولة القادرة وإحداث أثر ملموس في عملية الحوكمة الأحزاب السياسية التي ينبغي تعزيزها. وناشد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاضطلاع بتحليل للسياسات العامة المعنية بهذه القضايا وإعداد توصيات بشأنها. وأشار إلى ضرورة إنشاء مؤسسات استراتيجية أخرى لازمة لضمان بناء الدولة القادرة وتعزيز الحوكمة الرشيدة على سبيل إنشاء نظام قضائي ونظام عدلي يتسمان بالقوة والاستقلالية، ومؤسسة معنية بأمن البلاد العام، وجهاز انتخابي محايد، وجهاز فاعل للخدمة

• النمو والعمالة والفقر

44 - سلط البروفيسور أديبايو أديديجي الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس فريق الشخصيات البارزة التابع للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران الضوء لدى تقديم عرضه على أهمية العلاقة القائمة بين النمو والعمالة والفقر لدى صياغة السياسات العامة. وذكر معللاً بقوله إنه في حين كانت العمالة هي الشغل الشاغل للحكومات في البلدان المتقدمة النمو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية بما فيها أفريقيا لم تُمنح الحق في أن تكون العمالة فيها هي الغاية الأساسية لسياساتها الاقتصادية. وأشار إلى أن نماذج التنمية الاقتصادية في عقد الثمانينات التي ركزت بقدرة أكبر على النمو وفقر الدخل، قد قادت إلى استبعاد التنمية البشرية وقضايا المساواة من قبيل العمالة الكاملة.

45 - وأشار إلى أن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة الثمانينات قد ركزت على إبراز أهمية التنمية المرتكزة على الإنسان. ولم يتبن برنامج الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية إلا بحلول عقد التسعينات عند ما قام بنشر تقريره المعروف حول التنمية البشرية. وفي التسعينات أصبحت التنمية المرتكزة على الإنسان أمراً ملحاً ينصب فيه التركيز على السياسات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، وإيجاد فرص العمل، وأطلقت الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا ارتكازاً على نفس المبادئ التي أنشئت بموجبها أطر العمل السابقة.

46 - أقر المؤتمر في المناقشة العامة التي تلت أهمية العمالة في عملية تخفيف حدة الفقر وضرورة أن تتبع البلدان الأفريقية سياسة التنمية المرتكزة على الإنسان، والتي تركز على العناصر من قبيل العمالة الكاملة، والتعليم للجميع، وإتاحة فرص الوصول للرعاية الصحية، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. وتبادل العديد من الوزراء تجارب بلدانهم في كيفية معالجتها للتحدي الثلاثي، ألا وهو النمو والعمالة والفقر باتباع نهج متكامل.

47 - برز في نهاية النقاش إجماع بشأن ضرورة العمل بمبدأ التنمية المرتكزة على الإنسان، بالتركيز على تحسين نوعية التعليم من حيث الكم والجودة، والصحة

إلى أن نهاية الحكم الاستعماري للقارة قد ولدت آمالاً عراضاً بتحقيق أفريقيا لمستقبل زاهر يسوده الرخاء، بيد أن تلك الآمال سرعان ما تحولت إلى يأس وخيبة أمل حيث ما زال غالبية الأفريقيين لا يملكون سبيلاً للفاك من فخ الفقر المدقع.

41 - وأشار إلى أن الفقراء بحكم تعريفهم لا حيلة لهم، ولا يملكون هوية قانونية أو مركز قانوني، وليس بمقدورهم الوصول للهيكل القانونية من أجل حماية حقوقهم وأنشطتهم التجارية. كما أنهم في معظمهم غير متعلمين وبجهلون القوانين التي تحكم الأنشطة التجارية ويشغلون في القطاع غير الرسمي. ومن ثم، ينبغي لأي استراتيجية موثوقة تستهدف الحد من الفقر أن تركز على الصلة بين عملية الإقصاء والفقر والقانون.

42 - أقر المؤتمر بأهمية التمكين القانوني للفقراء لبلوغ التنمية المستدامة في دول العالم النامي، بما في ذلك أفريقيا. ورحب المؤتمر بمبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التمكين القانوني للفقراء التي تستهدف جعل الحماية القانونية للفقراء وإتاحة الفرص الاقتصادية حقاً للجميع وليس امتيازاً يتمتع به البعض. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة حددت ثلاثة مجالات ذات أهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا وهي: الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يمكن استخدام التمكين القانوني للفقراء أداة لتعبئة الموارد الطبيعية؛ والتفاوض بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية؛ وتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة.

43 - انبثقت من المناقشات التوصيات التالية: الاعتراف بالتمكين القانوني للفقراء باعتباره تحدياً رئيسياً لأفريقيا ويستدعي اتخاذ إجراءات منهجية جديدة بشأنه؛ ومواصلة مناقشة الأطر الجديدة والحالية المتبعة مع الشركاء المحليين والدوليين؛ وإطلاق تقرير اللجنة الختامي بشأن التمكين القانوني للفقراء في إحدى مؤتمرات القمة التابعة للاتحاد الأفريقي؛ وضرورة تركيز البلدان الأفريقية على التمكين القانوني للفقراء باعتباره بنداً رئيسياً من بنود جدول الأعمال لمجموعة الـ 77 والصين في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وضرورة إتباع حوكمة اقتصادية وسياسية رشيدة في أفريقيا لتخفيف حدة الفقر.

باعتبارهما عاملين أساسيين في عملية التنمية البشرية والقضاء على الفقر. كما أكد المؤتمر على أهمية العمل على تعزيز العمالة وإيجاد فرص العمل. إذ تتطلب معالجة مسألتَي البطالة والفقر إلتهاج سياسات متعددة الأبعاد تستهدف تنمية الموارد البشرية، وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء، وبنية تحتية متينة وتمويل المشاريع الصغيرة. كما سلطت المناقشة الضوء على ضرورة تمكين الفقراء قانونياً في القطاع غير الرسمي.

48 - وفي هذا الصدد، دعا المؤتمر البلدان الأفريقية إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات اقتصادية عريضة القاعدة تشمل كل الشرائح السكانية. وينبغي أن تتوخى تلك الاستراتيجيات ما يلي: '1' مراعاة اعتبارات السوق واعتبارات المجتمع معاً؛ '2' تمثين العلاقة فيما بين التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية و '3' المزج بين اقتصاد السوق والتنمية الاجتماعية.

• تغير المناخ والتنمية

49 - حذر الدكتور راجندرا باشوري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في كلمته من أن تغير المناخ سيكون له تبعات خطيرة على أفريقيا إلا إذا اتخذت التدابير اللازمة والموائمة للتكيف من أجل معالجة المشكلة. إذ أن من شأن تغير المناخ أن يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية المستدامة في أفريقيا بسبب ما يخلفه من آثار ضارة على الاحتياجات الأساسية من قبيل الغذاء والصحة وأمن المستوطنات. ومن المرجح أن يؤدي تغير المناخ إلى تخفيض فترة المواسم الزراعية وإحالة مساحات واسعة من الأراضي الحدية إلى أراضٍ غير منتجة. ويمكن أن يتسبب المزيد من تغير المناخ في تغيير طبيعة النظام الإيكولوجي لبعض ناقلي الأمراض محدثاً بذلك زيادة نسبة انتشار الملاريا في أفريقيا بنسبة 5 إلى 7 في المائة بحلول عام 2100، واحتمال تفشي الأوبئة نظراً لافتقار المجتمعات المصابة حديثاً إلى التعديلات الجينية الوقائية. وللتخفيف من حدة بعض من هذه الآثار، اقترح الدكتور باشوري إيجاد نموذج إنمائي جديد يعمل على تثبيت استقرار المناخ والتكيف مع آثار تغيره والحد منها. وينبغي أن يشمل هذا النموذج الاستراتيجيات الكفيلة بزيادة مستويات الدخل، والتعليم والمهارات التقنية من أجل تحسين عمليات التأهب للكوارث وإدارتها بالإضافة إلى تعزيز نظم الرعاية الصحية.

50 - أكدت المناقشة على أهمية ضرورة التعجيل بالتصدي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر مع القلق إنه على الرغم من قلة مساهمة أفريقيا في انبعاث غازات الدفيئة التي تعتبر السبب وراء الاحترار العالمي، إلا أن بلدانها تعد الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ في العالم بسبب الضغوط المتعددة التي تعاني منها وضعف قدرتها على التكيف. وجرى التشديد في هذا المجال على أن تتحمل البلدان المسؤولة بشكل كبير عن التلوث وتغير المناخ العبء الأكبر لذلك والقيام بتعويض أكثر البلدان تضرراً.

51 - أوصى المؤتمر بأن تشمل استراتيجيات التكيف تدابير كفيلة بزيادة مستويات الدخل والتعليم؛ وتوفير

الكبير للغاية في معدلات انتشاره والإصابة به وركز على التحديات المنتظرة.

54 - لوحظ مع القلق أنه على الرغم من التقدم الكبير في مجال توفير العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان الأفريقية، لا يزال الإيدز السبب الرئيسي لوفاة الأفريقيين البالغين، حيث يلاقي ما يزيد على 6000 شخص حتفهم يومياً بسبب الوباء. إلى جانب ذلك فإن أفريقيا تمتلك أعلى معدل للإصابة في العالم، تتركز في أوساط الفئات الأغنى والأكثر تعليماً مع ما يعنيه ذلك من آثار خطيرة على قاعدة المهارات وتطويرها في العديد من البلدان الأفريقية. ولقد فرض هذا الوباء أعباء باهظة على المالية العامة للبلدان بسبب التكاليف المتزايدة التي يتطلبها توفير الرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي بالإضافة إلى تبديد القوة العاملة في ذات الوقت.

55 - حدثت، مع ذلك، تطورات إيجابية عديدة في غضون السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتخفيف الآثار التي خلفها هذا الوباء. إذ يتلقى مليوني أفريقي من جملة سبعة ملايين من المصابين بالمرض العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة، إلى جانب تيسير إمكانية حصول جميع مرضى الإيدز على هذه العقاقير في عدة بلدان، مثل رواندا، وبوتسوانا وجنوب أفريقيا. كما أحرزت بلدان أخرى من قبيل كوت ديفوار، وبوركينا فاسو، ومالي تقدماً في هذا الصدد حيث تراجع فيها بشكل ملحوظ عدد الإصابات الجديدة.

56 - علاوة على ذلك، لاحظ المؤتمر بارتياف أن عملية الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز قد دخلت مرحلة جديدة بانتقالها من إتباع منهج إدارة الأزمات إلى الاستجابة الاستراتيجية، المرتكزة على الالتزام طويل الأجل وبناء القدرات. وأعرب عن رأي مفاده أن تنفيذ بعض الالتزامات من قبيل إعلان أبوجا الذي يحث البلدان على تخصيص 15 في المائة من المنصرفات الحكومية لقطاع الصحة لا يتم بالسرعة المطلوبة. ومن المهم كذلك بنفس القدر العمل على رفع الكفاءة وزيادة تنسيق الأنشطة التي ابتدتها وزارات الصحة والمالية والوزارات المعنية الأخرى للتصدي للتحديات التي يفرضها مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز.

المعلومات والتنوعية بشكل أفضل فيما يتعلق بفداحة ثمن تغير المناخ؛ وتحسين القدرة على التأهب للكوارث وإدارتها؛ وتعزيز نظم للرعاية الصحية؛ والحوكمة الرشيدة وتمكين المجتمعات المحلية. ولكي تكون هناك استجابة كافية لمواجهة تغير المناخ على المدى البعيد فإن ذلك يتطلب إجراء المزيد من الدراسات لمواطن الضعف أمام تغير المناخ والآثار التي يخلفها، وإدراج المعارف المحلية في السياسات المعنية بتغير المناخ؛ وإدماج عملية التكيف في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ومضاعفة التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما ركز المؤتمر على ضرورة تنسيق موقف واستجابة أفريقيا. وأكد أيضاً في هذا الصدد على ضرورة بذل المزيد من الجهد لتتوهر من يحدثون التلوث والمتضررين منه على السواء بحقوقهم ومسؤولياتهم، وإدراج القضايا ذات الصلة بتغير المناخ في المناهج التعليمية، لاسيما في الكتب المدرسية لمادتي الجغرافيا والإيكولوجيا.

52 - ولاحظ المؤتمر أن قدرات أفريقيا المحدودة وشح المعلومات والبيانات ذات الصلة بالمناخ لديها قد أدت إلى عرقلة جهودها لمواجهة آثار تغير المناخ فيها، وأشاد بجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتواصلة في مجال المناخ، وأبدى ترحيبه بالمقترح القاضي بإنشاء المركز الأفريقي للسياسات المناخية بمقر اللجنة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا الخصوص، طلب المؤتمر إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء آخرين مساعدة الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات الموائمة لدراسة آثار تغير المناخ، لاسيما وأنها تؤثر على عملية الزراعة وقطاعات أخرى قابلة للتأثر بالظروف المناخية.

• فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز: الوفاء بالوعد

53 - قدم الدكتور بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز مداخلة بعنوان فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز: الوفاء بالوعد، استعرض فيها تقييماً عاماً لحجم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في جميع أنحاء أفريقيا، وسلط الضوء على التطورات الأخيرة، وأجرى تحليلاً للأسباب الكامنة وراء الارتفاع

أفريقيا، وتوصل إلى عدة توصيات هامة بشأن طريق المضي قدماً. وسلط النقاش الضوء على الشواغل والتوصيات التالية:

- ضرورة تبني القواعد والمعايير والتوجيهات المتبعة دولياً لضمان سلامة استعمال العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكوسة؛

- ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز، وبالأخص بين القطاعين الصحي والمالي لضمان الحصول على التمويل المناسب للأنشطة ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز؛

- ينبغي إدماج الاستراتيجيات والاستجابات الوطنية المتعددة القطاعات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة نسبة للآثار التي يلحقها المرض بالأهداف ذات الصلة بالصحة العامة؛

- ضرورة إيجاد حوافز واتخاذ تدابير ابتكارية من أجل زيادة عدد العاملين في حقل الرعاية الصحية وتخفيف الآثار السالبة لنزوح الأدمغة في قطاع الصحة العامة في العديد من البلدان الأفريقية؛

- ضرورة الحفاظ على نفس حجم التمويل المخصص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز وزيادته، وينبغي أن تأخذ عملية تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية في الاعتبار مدى انتشار الوباء واتجاهاته، وألا ينحصر الأمر في سجلات المتابعة الوطنية فقط لدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية؛

- ضرورة العمل على استكمال الجهود المبذولة في مجال الوقاية والعلاج مع المزيد من التنقيف والتوعية، بما في ذلك اتخاذ التدابير التي

57 - رأى الوزراء أيضاً أن التدابير المتخذة للوقاية والعلاج تظل غير وافية للتصدي بمفردها للتحديات العديدة التي يطرحها الوباء، ولاحظوا هجرة أعداد متزايدة من العاملين الأفريقيين في مجال الصحة إلى الدول المتقدمة النمو، الأمر الذي يتسبب في إحداث ندرة في الموارد البشرية الشحيحة أصلاً. ورأى بعض المشاركين أن العدوى تنتقل إلى صغار السن من البالغين، وأن ذلك يحدث بصفة متعمدة في كثير من الأحيان، كما أن السياسات والتدابير المعنية بالوباء لم يتم إدراجها بشكل تام في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

58 - اتفق المؤتمر على ضرورة أن تسعى أفريقيا لتنمية القدرات التي تمكنها من جمع البيانات بشكل أفضل وإتباع منهجيات أكثر جسارة لتحليل آثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز. وفي حين أقر المؤتمر بما للعقائير المضادة للفيروسات العكوسة من دور حاسم في الوقاية من الوباء وكبحه، حث المجتمع الدولي على وضع قواعد ومعايير ومبادئ توجيهية بغية ضمان استخدامها بصورة مأمونة.

59 - نظراً لما للوباء من آثار كبيرة على الأهداف الأخرى ذات الصلة بالصحة، ساد إجماع بضرورة اتباع نظام صحي يوفر استجابة متكاملة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز، وضرورة تعميم الاستراتيجيات والاستجابة الوطنية المتعددة القطاعات المعنية بالمرض في الاستراتيجيات الإنمائية العامة. كما اتفق على ضرورة إجراء قدر أكبر من الحوار بين وزارات الصحة والوزارات القطاعية مثل وزارات المالية بهدف تحقيق قدر أكبر من التنسيق في السياسات العامة. إن من شأن تنسيق الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالإيدز، وتنسيق مساعدات المانحين ومواءمتها لإطار العمل أن تؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات وتعزيز من كفاءة الاستجابة إلى فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز. ولتحقيق هذه الغاية لا بد من توفر قيادة وطنية نشطة، دائمة الحضور وحريصة على إشراك جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين.

60 - لاحظ المؤتمر على خلفية ذلك أنه ما زال هناك العديد من التحديات التي ينبغي التصدي لها لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز في

- 8- استعراض إقليمي لتمويل التنمية
9- استعراض إقليمي للاستعراض الوزاري
السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

- 10- دراسة التقرير والتوصيات الرئيسية
لاجتماع لجنة الخبراء التابعة للاجتماعات
السنوية المشتركة لمؤتمر وزراء الاقتصاد
والمالية بالاتحاد الأفريقي ومؤتمر اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

- 11- أية مسائل أخرى

- 12- دراسة واعتماد مشروع الإعلان الوزاري
ومشاريع القرارات
13- اختتام المؤتمر

و- سرد الوقائع

مناقشة على مستوى الوزراء لموضوع المؤتمر:
التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن
الحادي والعشرين

62- قدم الدكتور ماكسويل مكويزالامبا، مفوض
الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، عرضاً
بشأن موضوع المؤتمر: “التصدي للتحديات التي تواجه
أفريقيا في القرن الحادي والعشرين”، استناداً إلى الورقة
المواضيعية الرئيسية بشأن موضوع المؤتمر. وفي
عرضه، سلط الضوء على التحديات التي ينبغي على
أفريقيا التصدي لها من أجل تحقيق التخفيف من حدة
الفقر والأهداف الإنمائية للألفية ألا وهي: النمو والعمالة،
تغير المناخ، والتحديات الناشئة في القطاع الاجتماعي،
والحوكمة؛ علاوة على التحدي الشامل الذي يتمثل في
بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما ركز العرض على
عدة قضايا لمناقشتها وخلص إلى عدد من التوصيات
الهامة بشأن السياسات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة
التحديات المشار إليها.

تستهدف معالجة مسألة الوصم بالعار والتمييز
المرتبطين بالإصابة بفيروس نقص المناعة
البشرية المكتسب/ الإيدز؛

- ضرورة سن قوانين جديدة والعمل على إنفاذ
القوانين العقابية السارية بقدر أكبر لجعل عملية
نقل المرض إلى الآخرين بصورة متعمدة عمل
إجرامي يقع تحت طائلة القانون.

هـ- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند 4 من جدول الأعمال)

- 61 - أقر المؤتمر جدول الأعمال التالي:

- 1- افتتاح الاجتماع وملاحظات الرؤساء
- 2- انتخاب أعضاء المكتب
- 3- مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى.

- تمكين الفقراء
- النمو والعمالة والفقر
- تغير المناخ والتنمية
- فيروس نقص المناعة البشرية
المكتسب/ الإيدز: الوفاء بالوعد

- 4- إقرار مشروع جدول الأعمال وبرنامج
العمل

- 5- مناقشة على مستوى الوزراء لموضوع
المؤتمر: التصدي للتحديات الجديدة التي
تواجه أفريقيا في القرن الحادي
والعشرين

- 6- التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا لعام
2008

- 7- مناقشة على مستوى الوزراء للقضايا
الاجتماعية والاقتصادية الراهنة

- آثار ارتفاع أسعار النفط والأغذية الذي حدث
مؤخراً على الاقتصادات الأفريقية
- حالة الدين في أفريقيا

63- تناول النقاش الذي أعقب ذلك عدداً من المسائل المثارة في العرض. وتتلخص النقاط البارزة التي تمخضت عن المناقشة فيما يلي:

• النمو والعمالة

64- فيما يتصل بموضوع النمو والعمالة، لاحظ المؤتمر بقلق أن تعزيز النمو المؤدي إلى خلق فرص العمل لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة لأفريقيا، حيث أن النمو الذي أحرزته القارة مؤخراً لم يؤدي إلى زيادة ملموسة في فرص العمل ولا إلى تخفيف حدة الفقر. وينبغي لتحقيق النمو الذي يراعي هذه الغاية إيلاء الاهتمام إلى عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك التجارة، والتكامل الإقليمي، وتعزيز الاستثمار، وتعبئة الموارد، وتطوير الهياكل الأساسية، والتنمية الزراعية والريفية، وتطوير القطاع الخاص ويشمل ذلك تقديم الدعم للمؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة مستوى الاستثمار في تنمية رأس المال البشري بما في ذلك التعليم والعلم والتكنولوجيا. كما تم تسليط الضوء أيضاً على الشراكات المتنامية مع الهند والصين باعتبار أنها توفر فرصة هامة لأفريقيا لزيادة العمالة والتسريع بعملية النمو والتنمية.

65- ركزت المناقشة أيضاً على أهمية الموارد الطبيعية في ترقية النمو المتكافئ وضرورة إيجاد السياسات الملائمة لمعالجة الأثر المحدود للصناعات الإستخراجية على العمالة في أفريقيا. وفي هذا الشأن، أكد المؤتمر على ضرورة أن تشرع البلدان الأفريقية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع “طاولة الكبار” الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شباط/فبراير من عام 2007 بشأن إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا. كما ركز المؤتمر على الحاجة لصياغة سياسات سكانية ملائمة لرصد النمو السكاني وضمان أن لا يقوض المكاسب التي يحققها النمو الاقتصادي.

66- أشار المؤتمر إلى أهمية تعبئة الموارد بقدر كاف من أجل تمويل الاستثمارات العامة الأساسية في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والهياكل الأساسية بغية تعزيز المقدرات في مجالي الإنتاج والتجارة، والحصول على معدلات نمو عالية وخلق العمالة. وشدد المؤتمر في هذا الصدد، على ضرورة تنفيذ تدابير لتعزيز تعبئة الموارد المحلية عن طريق زيادة حجم المدخرات بغرض تقليل

الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال الأخرى للمساعدات الخارجية. وبالمثل، دعا المؤتمر بلدان مجموعة الثماني للوفاء بالتزاماتهم الحالية بزيادة المساعدات ومضاعفة العون المقدم لأفريقيا بحلول عام 2010، بما في ذلك تحسين نوعية هذا العون وإمكانية التنبؤ به. وأكد المؤتمر أيضاً في هذا السياق ضرورة العمل على تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام بهدف تخفيف حدة الفقر.

• تغير المناخ

67- فيما يتعلق بموضوع تغير المناخ، لاحظ المؤتمر بقلق ما قد يكون لتغير المناخ من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة من شأنها أن تحول دون إحراز الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وأشار المؤتمر كذلك إلى أن معالجة مخاطر تغير المناخ تقتضي إتباع نهج يقضي جعلها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد. كما أشار المؤتمر إلى ضرورة تطوير وتعزيز استخدام الطاقة النظيفة والمستدامة والتكنولوجيات من قبيل الطاقة المائية والطاقة الهوائية والشمسية من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدته. وأكد المؤتمر كذلك أهمية تعبئة الموارد الكافية لتمويل التكنولوجيات الملائمة للمساعدة في التقليل من آثار تغير المناخ، ويشمل ذلك الاستثمار في الحد من تدهور التربة ورفع إنتاجيتها كوسيلة لتعزيز عملية التحول الزراعي.

• تعزيز الحوكمة الرشيدة والدولة القادرة

68- أكد المؤتمر على محورية الحوكمة الرشيدة والدولة القادرة من أجل تحقيق النمو المتكافئ والعريض القاعدة وتحقيق التنمية. واعترف المؤتمر بأن أفريقيا قد أحرزت تطوراً ملموساً في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة كما يلحظ في تنامي التعددية السياسية والديمقراطية. إلى ذلك، لاحظ المؤتمر وجود بعض التحديات التي ينبغي تداركها من أجل تعزيز الإنجازات المكتسبة عبر السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، أكد المؤتمر على ضرورة إحداث تنمية تعم فوائدها الجميع، ويشارك فيها بنشاط أكبر القطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك الشباب والمرأة في عمليات اتخاذ القرار، كما أكد أيضاً على ضرورة تعزيز السلام والأمن وحل المنازعات. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى إبداء قدر أكبر من الالتزام إزاء برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

عن طريق برنامج الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا التابع للإتحاد الأفريقي والمبادرات الأخرى، بما في ذلك ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وينبغي كذلك تكثيف الجهود بشأن تنمية الهياكل الأساسية الإقليمية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وطلب المؤتمر كذلك إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم المساعدة للدول الأعضاء وتعزيز قدراتها فيما يتعلق بالتصدي للتحديات التي تواجهها بما في ذلك توفير الدعم لجهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إصدار التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا لعام 2008 (البند 6 من جدول الأعمال)

73- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نُظم حدث جانبي مختصر تمثل في إطلاق إصدار التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا لسنة 2008 الذي اشترك في إعداده كل من مفوضية الإتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكان موضوعه، “أفريقيا وتوافق آراء مونتيري: متابعة الأداء والتقدم المحرز” وبالإضافة لاستعراض الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية شمل التقرير تقييماً للتقدم الذي أحرزته أفريقيا في مجال توافق آراء مونتيري لعام 2002 بشأن تمويل التنمية. ولاحظ التقرير أن الاقتصادات الأفريقية واصلت الإبقاء على زخم النمو الذي شهدته في السنوات السابقة، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي العام بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي 5,8 في المائة في عام 2007، وهو نمو نتج بشكل رئيسي بسبب الطلب العالمي الشديد وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتوطيد استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي، وزيادة تدفقات رأس المال الخاص، وتخفيف عبء الديون، وزيادة الصادرات غير النفطية. وعلاوة على ذلك، يتوقع التقرير حدوث معدل نمو يبلغ 6,1 في المائة في عام 2008 استناداً إلى نفس العوامل الاقتصادية والقواعد الأساسية الأخرى كما في عام 2007. وتشمل التحديات التي تواجه النمو في أفريقيا في عام 2008 مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل أشد وتراجع الطلب العالمي على السلع الأساسية وانخفاض الأسعار. كذلك سيلحق ارتفاع أسعار النفط الضرر بمستوردي النفط بسبب الحسابات الجارية والضغط التضخمي، وتدفقات رأس المال التي يصعب

بصورة عامة، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بصفة خاصة.

• التمكين القانوني للفقراء

69- لاحظ المؤتمر أن تحقيق التمكين القانوني للفقراء يعتبر أمراً جوهرياً لتخفيف حدة الفقر. كما لوحظ مع القلق أن الفقر يسود بدرجة أكبر في المناطق الريفية من أفريقيا، وأن النساء يشكلن أشد الفئات تضرراً منه. وفي هذا الصدد، شدد المؤتمر على ضرورة تمكين الفقراء من خلال تعزيز حقوقهم في الملكية وحقوقهم الاقتصادية، وتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. كما سلم المؤتمر بالحاجة إلى تحسين فرص حصول الفقراء على الائتمانات والمعلومات، والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية من أجل زيادة الإنتاجية وتوفير فرص وصول الفقراء إلى السوق.

70- في سياق التحديات الجديدة في القطاع الاجتماعي، لاحظ المؤتمر أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ما زال يعتبر المهدد الأول للتنمية في أفريقيا، الأمر الذي يتطلب تمويلاً طويل الأجل لقطاع الصحة بشكل عام، ولبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز بوجه خاص. وأعاد المؤتمر في هذا السياق، تأكيد الحاجة إلى تمكين التعاون فيما بين القطاعات، لاسيما بين وزارتي الصحة والمالية بهدف استكشاف سبل لتعبئة الموارد الكافية لقطاع الصحة، بما في ذلك استكشاف آليات تمويل دولية جديدة والتمويل من جانب القطاع الخاص. وأعرب عن بعض القلق من أن تخصيص موارد من الميزانية حصراً لصالح قطاعات محددة كقطاع الصحة سوف يحد من حيز السياسة العامة، ويفسد ترتيب الأولويات.

71- وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، لاحظ المؤتمر أن التحديات الرئيسية ترتبط بتنفيذ خطط التنمية الوطنية أو استراتيجيات الحد من الفقر، وتعبئة موارد إضافية لزيادة استثمارات القطاع العام بغية الوصول للأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المستهدف لذلك.

72- وفي الختام، لاحظ المؤتمر أن التكامل الإقليمي هو أمر ضروري للاستراتيجية التي ترمي لمعالجة تحديات أفريقيا الإنمائية في القرن الحادي والعشرين، وشدد على الحاجة لتكثيف الجهود لتوطيد عملية التكامل

مناقشة على مستوى الوزراء للقضايا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة (البند 7 من جدول الأعمال)

التكهن بها، وسوء الأحوال الجوية، وعدم كفاءة الهياكل الأساسية، وتذبذب إمدادات الطاقة.

75- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجريت حلقة نقاش وزارية لبحث اثنتين من القضايا التي تترك البلدان الأفريقية وهما: أثر الارتفاع الأخير لأسعار النفط والأغذية على الاقتصادات الأفريقية، وحالة الدين في أفريقيا.

• أثر الارتفاع الأخير لأسعار النفط والأغذية على الاقتصادات الأفريقية

76- قدمت السيدة جوزيت شيران، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عرضاً بشأن أثر الارتفاع الأخير لأسعار النفط والأغذية على الاقتصادات الأفريقية. ولاحظت أن ثمة علاقة بين ارتفاع أسعار النفط وزيادة أسعار الأغذية بسبب الأثر الذي يتركه ارتفاع أسعار النفط على مجمل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة لإنتاج الأغذية. ويتضاعف هذا الوضع بزيادة الطلب على السلع الغذائية في الاقتصادات الناشئة كإندونيسيا والصين والبرازيل؛ واستخدام المحاصيل الزراعية كمصدر للوقود الإحيائي؛ والصدمات المناخية كحالات الجفاف التي ضربت استراليا والجنوب الأفريقي؛ وكذلك ارتفاع الدخل بصورة عامة في البلدان النامية. وذهبت السيدة شيران إلى القول بأن مثل هذه الاتجاهات يمكن أن تستمر حيث أن الارتفاع في أسعار الأغذية قد لا يكون حدثاً دورياً، بل قد يكون نقلة هيكلية ذات آثار طويلة المدى على النمو الاقتصادي والسلام والاستقرار في أفريقيا. وأشارت أيضاً أن العالم قد يشهد مرحلة جديدة من الفقر تتخذ أشكالا أشد وأعنف في المناطق الحضرية. وأحاطت المؤتمر علماً بأن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة قد اتخذ التدابير اللازمة لتحويل وتعزيز عملياته استجابة لهذه التحديات. ودعت كذلك لعقد مؤتمر قمة دولي بشأن الأغذية للنظر في مسألة تصاعد أسعار الأغذية.

74- وبشأن توافق آراء مونثيري، لاحظ التقرير التقدم الكبير الذي تم إحرازه في مجال تخفيف عبء الدين الخارجي. بيد أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في مجالات رئيسية أخرى من بين توافق آراء مونثيري هي: تعبئة الموارد المالية المحلية المخصصة للتنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محرك للتنمية؛ وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني؛ ومعالجة المسائل الهيكلية. وأكد التقرير لذلك الحاجة إلى إيجاد تدابير لزيادة المدخرات وتعبئة الموارد المحلية، ودعم التمويل المتناهي الصغر، وإحداث التكامل بين أسواق رأس المال على الصعيد الإقليمي، ومواءمة الإصلاحات التجارية مع السياسات المالية. وشدد التقرير أيضاً على أهمية رصد الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية لضمان تحقيق الأهداف المضمنة في توافق آراء مونثيري. إن عقد القادة الأفريقيين للمؤتمر الوزاري الأفريقي السنوي بشأن تمويل التنمية خطوة شجاعة وإيجابية للسير قدماً في هذا الاتجاه. وأثنى المؤتمر على التقرير باعتباره أداة هامة لرصد الأداء الاقتصادي في أفريقيا، والتعرف على التحديات التي تهدد القارة، وتشجيع الوصول إلى فهم أفضل بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية التي تهم القارة.

المدى الطويل، والتي زاد من تفاقمها تقلبات الأحوال الجوية، وزيادة الاستهلاك الناتجة عن النمو السكاني، وزيادة الدخل في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. ولاحظ المؤتمر بقلق بالغ أن من شأن هذه الضغوط التضخمية أن تؤدي لإثارة القلاقل الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي في أفريقيا. ومع ذلك، لوحظ أيضاً ضرورة أن تتناول المناقشة أثر أسعار النفط والأغذية بتمحيص أكبر، لأن أسعار النفط الحالية بالقيمة الحقيقية أقل مما كانت عليه في السبعينات بسبب الانخفاض في قيمة الدولار. وأشار المؤتمر كذلك إلى حدوث زيادة في أسعار البضائع والخدمات والسلع الأخرى بشكل عام، بما في ذلك، أسعار المعادن الصلبة والسلع الغذائية، وأن المضاربين كانوا سبباً في إحداث بعض الزيادات في أسعار النفط.

80- لاحظ المؤتمر أنه ينبغي وضع الحلول لزيادة أسعار النفط في السياق الملائم وأن تشمل استخدام السياسات المالية والاستثمارية المناسبة؛ وتنويع مصادر النمو وقاعدة التصدير؛ والاستثمار في المصادر البديلة للطاقة؛ وترشيد وإدارة استهلاك النفط؛ واستخدام الفائض من عائدات النفط من أجل توسيع الهياكل الأساسية وبناء رأس المال البشري. كما طلب المؤتمر إلى المؤسسات الإقليمية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن توفر للدول الأعضاء محافل وشبكات لتبادل الخبرات فيما بينها فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. وتم أيضاً اقتراح بالنظر في صياغة إطار مشترك للسياسات يستهدف إجراء البحوث في مجال النفط واستكشافه وإنتاجه وتسويقه بقصد تهيئة المزيد من الفرص أمام الأمم الأفريقية للحصول على النفط وتوفير هذه السلعة. ورحب المؤتمر بالجهود الرامية لإنشاء صندوق أفريقي للنفط باعتبار أن ذلك سيكون خطوة للأمام على الطريق الصحيح.

• حالة الديون في أفريقيا

81- ألقى معالي السيد تريفيور مانويل، وزير المالية بجنوب أفريقيا عرضاً مختصراً بشأن مسألة الديون. وأقر معاليه بأن المبادرات المطروحة كمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد ساهمت في التخفيف من عبء ديون أفريقيا. وشهدت بعض البلدان المتلقية انخفاضاً ملموساً في حجم ديونها وتحسناً في نسبة خدمة الدين إلى

77- وبغض النظر عن التحديات، لوحظ أن ارتفاع أسعار الأغذية والطلب عليها قد يبشر المزارعين الأفريقيين بإيجاد فرص جديدة لتسخير الموارد الزراعية الكامنة من أجل تحقيق خفض حدة الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا. بيد أنه ينبغي لبلوغ ذلك إجراء تحول هيكلي في قطاع الزراعة في أفريقيا يستند إلى استخدام أفضل للعلم والتكنولوجيا، وتوسيع الهياكل الأساسية وتحسين فرص الوصول للأسواق بغية زيادة الإنتاج والإنتاجية. وفي هذا الصدد، يمكن للجهود الأفريقية من الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التحول الزراعي في أجزاء أخرى من العالم. كما أن معالجة الأشكال الجديدة من الجوع تتطلب للجوء إلى حلول محلية شبيهة بالنهج “80-80-80” لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة والذي يرمي إلى تحقيق هدف شراء 80 في المائة من الأغذية محلياً، وتوفير الخدمات والعاملين لدي تقديم المساعدة الغذائية ومن شأن ذلك أن يساهم في تعزيز القدرات المحلية للتصدي للتحديات التي ترتبط بارتفاع أسعار الأغذية وترقية التجارة والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان الأفريقية.

78- في مداخلته الموجزة أشار معالي الدكتور توغا غيوبا ماكنوتوش، وزير المالية والشؤون الاقتصادية في ليبيريا إلى أن التحديات التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين ليست بالجديدة، وشدد على أن الفشل في معالجتها هو الذي يؤدي إلى تكرار حدوثها. وبرأيه، فإن التحدي الرئيسي أمام أفريقيا يتمثل في وضع الحلول والاستراتيجيات الملائمة لمعالجة التحديات الإنمائية. ولاحظ في هذا الصدد، أن بإمكان أفريقيا الاستفادة من التوسع في مجال وحيز السياسة العامة الذي توفره البيئة الخارجية والشركاء الإنمائيين. وأشار إلى أن تصاعد أسعار النفط له سلسلة من التداعيات على البلدان المنتجة للنفط وغير المنتجة للنفط على السواء. ويشمل ذلك التأثير على استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المنتجة للنفط بسبب فائض السيولة وارتفاع الأسعار في البلدان المستوردة للنفط، لاسيما البلدان غير الساحلية. وبالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، فإن ارتفاع أسعاره قد ينجم عنه جموح اقتصاداتها ويؤدي إلى إصابتها بالداء الهولندي، وصعوبة اختيار السياسات، الملائمة، وبخاصة فيما يتعلق بمراجعة مبدأ الإنصاف عبر الأجيال.

79- أكدت المناقشة على الصلة المهمة بين تزايد أسعار النفط والأغذية والآثار الناجمة عن ذلك على

الديون الخارجية ما زالت تمثل مصدراً هاماً للتمويل في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر أن بإمكان الديون أن تقوم بدور هام وداعم فيما يتعلق بتتويع الاقتصاديات الأفريقية بغية تعزيز القطاع الإنتاجي وتوسيع الهياكل الأساسية والوعاء الضريبي. وشدد المؤتمر على ضرورة استخدام موارد الدين بشكل فعال لتمويل البرامج الإنمائية على سبيل تطوير الهياكل الأساسية والتعليم، وليس لتمويل الإنفاق المتكرر والاستهلاك. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء لترقية إدارة الإنفاق العام وقواعد المشتريات المعمول بها، وتعزيز القدرات في مجال إدارة الديون. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء لتحسين إدارة الإنفاق العام وقواعد المشتريات، وتعزيز القدرات في إدارة الديون من أجل بلوغ فهم أفضل للتكاليف، والفوائد، وتبعات الديون المتكبدة. واعتبر المؤتمر أن التعلم عن طريق الأقران وتقاسم الخبرات المتعلقة بإدارة الدين أمراً حيوياً لبناء قدرات صانعي السياسات الأفريقيين في هذا المجال. وبشأن هذا الموضوع، طُلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية توفير الدعم للدول الأعضاء.

84- سلم المؤتمر بالدور الحيوي الذي يؤديه القطاع غير الرسمي في تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا، وأكد الحاجة لصياغة سياسات تهدف لتعزيز وتسخير مساهمة القطاع غير الرسمي في زيادة الإيرادات عن طريق الضرائب، وكفالة ألا تتضرر ديناميته الابتكارية من جراء القواعد والضوابط المفرطة.

الاستعراض الإقليمي لتمويل التنمية (البند 8 من جدول الأعمال)

85- في إطار هذا البند، ناقش المؤتمر نتائج الاستعراض الإقليمي الأفريقي بشأن تمويل التنمية الذي

الصادرات في العديد من البلدان الأفريقية. وتحسنت أيضاً مقدرة البلدان الأفريقية في مجال إدارة الديون. وأشار الوزير، مع هذا، إلى أن إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتصف بمواطن ضعف كبيرة. وسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية التي تقلق أفريقيا مثل: مدى تخفيف عبء الديون؛ والافتقار للموارد الجديدة للوفاء بالأهداف الإنمائية؛ وهبوط معدلات التبادل التجاري؛ وضعف البلدان الأفريقية المتزايدي أمام الصدمات الخارجية، وأثر مسألة السيادة وحيز السياسة بالنسبة للبلدان؛ وعدم المشاركة مع الدائنين الثنائيين من خارج نادي باريس والدائنين التجاريين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتمويل غير الكافي المرصود لمبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف.

82- وحسب ما يرى الوزير، ينبغي أن يكون الهدف الأكثر إلحاحاً بالنسبة للبلدان الأفريقية منصباً في كيفية التخلص من مآزق الديون بصورة نهائية بغية تحقيق النمو والتخفيف من حدة الفقر. وأورد أنه بدلاً عن تكديس الديون تم طلب تخفيف أعبائها بعد ذلك فإنه يجدر بالبلدان الأفريقية أن تسعى لتعزيز نظم جباية الضرائب، وتشجيع توخي الحكمة في الإنفاق العام، وإتباع مزيج من السياسات المستدامة في الاقتصاد الكلي، وكفالة قدر أكبر من المساءلة. وأشار إلى أن الاعتماد على الضرائب المحلية سيجعل الحكومات الأفريقية مسؤولة بشكل مباشر أمام ناخبها. وينبغي أيضاً تعزيز القدرة على إدارة الديون لضمان أن يوفر تخفيف عبء الديون أساساً لتحقيق نمو مستدام، والتخفيف من عبء الديون على المدى الطويل، ونمو واسع النطاق، وتنمية اقتصادات تنافسية ومتنوعة. ولاحظ الوزير أن شراكة أفريقيا المتنامية مع الهند والصين قد أتاحت الفرصة أمام القارة للاستفادة من هبة الموارد الطبيعية الهائلة لديها لتعمل على تطوير هياكلها الأساسية وتتويع مصادر رأس المال، حيث أن من الممكن أن توفر الصين مورداً للهباءات، والقروض المبسرة والإقراض التساهلي. وأشار إلى أن ضلوع الصين في أفريقيا قد خلق تحديات جديدة يجدر إدراكها والتعامل معها على النحو الصحيح.

83- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظ المؤتمر أنه في حين ينبغي أن تحتل مسألة تعبئة الموارد المحلية محط اهتمام البلدان الأفريقية الأول، إلا أن

- 88- اتخذ الاستعراض أيضاً التوصيات التالية:
- ينبغي تدعيم المؤسسات المالية غير المصرفية كصناديق المعاشات التقاعدية وخطط التأمين طويلة الأجل لتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛
 - ينبغي تسخير إمكانيات الخدمات والشبكات البريدية لتوفير خدمات حيوية لتعبئة المدخرات وتخفيض تكاليف المعاملات الخاصة بالتحويلات في المناطق التي لا تغطيها المؤسسات المالية الرسمية؛
 - ينبغي توسيع نطاق التخفيف من عبء الديون ليشمل بلداناً أفريقية أخرى تتحمل ديوناً مرتفعة خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتحلي بالمرونة في تطبيق معايير الأهلية كي يتسنى للبلدان الأفريقية المثقلة بالديون أن تستفيد من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.
- 89- لاحظ المؤتمر بقلق أنه لم يتم الوفاء بنسبة الـ 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي التي تعهد بها المانحون على الرغم من مرور سنوات عديدة منذ اجتماع مونتيري. وفي هذا الصدد، أكد المؤتمر الحاجة لتعزيز مالي: 1٠ الحوار فيما بين دول الجنوب؛ 2٠ التجارة الدولية من خلال تعزيز القدرة التفاوضية؛ و 3٠ تعبئة الموارد الداخلية. كما سلطت المناقشة الضوء على ثلاثة مجالات تحظى بالأولوية من أجل الاستخدام الفعال للموارد وهي: الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والمؤسسية. وعلاوة على ذلك، أوصت المناقشة بضرورة الاستفادة بفعالية من الموارد عن طريق إدارة الميزنة القائمة على النتائج والنهج المستند إلى البرامج، والتنفيذ الإقليمي للمشاريع، والأدوات الإحصائية لعمليتي الرصد والتقييم.
- 90- أعرب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن شكره لحكومتَي مصر والنرويج لتقديم الدعم لتسهيل إعداد الاستعراض بشأن توافق آراء مونتيري، وناشد الدول الأعضاء أن تواصل مشاركتها في هذه العملية.
- اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وفقاً للولاية الصادرة عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة. وستكون نتائج الاستعراض بمثابة مساهمة في الاستعراض العالمي بشأن توافق آراء مونتيري المقرر إجراؤه في الدوحة، قطر في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.
- 86- سلط الاستعراض الضوء على التقدم المحرز في المجالات الستة الرئيسية لتوافق آراء مونتيري واستند في ذلك على ما نشر من بيانات الاقتصاد الكلي والدراسة الاستقصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضع السياسات الأفريقيين. ولاحظ المؤتمر أن التقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري كان محدوداً، باستثناء مجال الديون الخارجية، حيث أحرز تقدم ملموس بسبب حزم البرامج الكبيرة لتخفيف عبء الديون التي جرت الموافقة عليها للعديد من البلدان الأفريقية عام 2005. وظل الأداء في مجال التجارة الدولية مخيباً للآمال بسبب القيود المتعلقة بجانب العرض ومحدودية فرص وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة بالنسبة لأفريقيا إلى الأسواق. وازدادت تعبئة الموارد المحلية بشكل طفيف، على أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومازالت التدفقات العامة من الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية وتقتصر على عدد قليل من البلدان والقطاعات.
- 87- تُعزى الزيادة التي حدثت مؤخراً في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير إلى تخفيف عبء الديون والمساعدات الطارئة فهي لم تسفر عن أي موارد إضافية جديدة بالنسبة لأفريقيا. لقد أحرز بعض التقدم في مجال تحسين فعالية العون ونسبة العون المشترك، بيد أن فعالية الديون مازالت تمثل تحدياً يلحق الضرر بالجهود الإنمائية في الدول المتلقية للعون. ولاحظ المؤتمر فيما يتصل بالمسائل الهيكلية أنه على الرغم من تحسن مشاركة أفريقيا في عمليات اتخاذ القرار في منظمة التجارة العالمية، إلا أن هنالك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز مشاركتها وإسماع صوتها في المحافل الدولية الاقتصادية المعنية بتقرير السياسات ووضع المعايير، بما في ذلك التمثيل الملائم في هياكل الحوكمة التابعة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الاستعراض الإقليمي للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند 9 من جدول الأعمال)

91- تحت هذا البند من جدول الأعمال، استمع المؤتمر إلى إحاطة من السفير ليو ميروريس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعد الاستعراض الوزاري السنوي مهمة جديدة للمجلس كلفها بإجرائه رؤساء الدول والحكومات لدى انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام 2005. وتناول الاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها والغايات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة. ويمكن أن يساهم الاستعراض الوزاري السنوي في دعم وتسريع الإجراءات لتحقيق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على المستوى القطري، حيث يوفر فرصة لعقد منتدى عالمي رفيع المستوى بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين يتم من خلاله تشاطر الدروس المستفادة وتحديد أنجح الممارسات والنهج التي يجدر تعزيزها.

92- لاحظ السفير ميروريس بارتياح بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد عقد بنجاح الاجتماع الأول للاستعراض الوزاري السنوي في تموز/يوليه 2007، والذي ركز على القضاء على الفقر والجوع. وشارك وزراء ومسؤولون كبار من ثلاثة بلدان أفريقية (الرأس الأخضر وإثيوبيا وغانا) في الاجتماع وقدموا عروضاً بشأن ما أحرزته بلدانهم فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية. وسنحت الفرصة للمشاركين للتعلم من صانعي السياسات والممارسين والأكاديميين من خلال مناقشات المائدة المستديرة، والعروض الطوعية الوطنية، والمناقشة العامة بشأن السياسات والنهج الكفيلة بتخفيف حدة الفقر بفعالية. وتضمن ذلك أيضاً تبادلاً

للخبرات والدروس المستفادة بشأن التغلب على الصعوبات التي تحول دون تنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية. وسيعقد الاستعراض الوزاري السنوي لعام 2008 في تموز/يوليه، أثناء انعقاد اجتماعات الخبراء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع: “تنفيذ الأهداف والتعهدات المتفق عليها دولياً بشأن التنمية المستدامة”. وأحيط المؤتمر علماً بأن جمهورية تنزانيا المتحدة قد تطوعت بالفعل لعرض برنامجها الإنمائي الوطني في الاستعراض الوزاري السنوي المقبل. وشجع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأخرى على المشاركة في الاستعراض الوزاري السنوي بما في ذلك المشاورات الإقليمية. وأكد المؤتمر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيواصل دعمه للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية للقضاء على الفقر، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

93- أطلعت البلدان الأفريقية الثلاثة التي شاركت في الاستعراض الوزاري السنوي المؤتمر عن تجربتها، مشيرة إلى أن هذه التجربة كانت ذات فائدة لها لإثباتها الفرصة للبلدان لتشاطير خبراتها والتعلم من أفضل الممارسات المعنية بإدماج الأهداف الإنمائية للتنمية ضمن السياسات الإنمائية الوطنية. ودعت البلدان الثلاثة البلدان الأفريقية الأخرى للاستفادة من هذا الاستعراض لإبراز ما أنجزته والتعلم من خبرات البلدان الأخرى.

94- أحاط الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر علماً بأن الاستعراض الوزاري السنوي هو ممارسة إبتكارية موثوقة شبيهة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأوصى بأن تشارك جميع البلدان في هذا الاستعراض. وأطلع الأمين التنفيذي المؤتمر كذلك بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل تقديم خبراتها ودعمها للدول الأعضاء التي ستشارك في الاستعراضات التي تعقد في المستقبل. ودعا الدول الأعضاء لتأييد المشاورات الإقليمية بشأن الاستعراض الوزاري السنوي وتعهدهم بأن توفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للأعضاء داخل منظماتها. وشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاضطلاع بالدور القيادي في تقديم الاستعراض الوزاري السنوي.

دراسة التقرير والتوصيات الرئيسية لاجتماع لجنة الخبراء التابعة للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (البند 10 من جدول الأعمال)

95- عرض رئيس الاجتماع على لجنة الخبراء تقرير اللجنة علاوة على ثمانية من مشاريع القرارات كما هو مضمن في الوثيقة E/ECA/CM/41/2- AU/CAMEF/EXP/Rpt(III) للنظر فيها واعتمادها. وألمح إلى أن التقرير يحوي موجزاً للمناقشات الرئيسية التي أجريت والتوصيات الصادرة بشأن القضايا المتضمنة في جدول أعمال اجتماعات اللجنة.

96- أشار رئيس الاجتماع إلى أن اللجنة قد ناقشت بإسهاب التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا وفق ما أبرزتها دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام 2007 التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق معالجة الموضوع الرئيسي للمؤتمر. وفيما لاحظت اللجنة بارتياح النمو الكبير الذي شهدته القطاعات غير النفطية مؤخراً مثل السياحة والزراعة، إلا أنها أعربت عن قلقها بسبب الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط على البلدان المستوردة للنفط بالإضافة إلى الزيادة في أسعار الأغذية. وذكر أن اللجنة تسلم بأن البيئة الاقتصادية العالمية بشكل عام تعيق نمو الاقتصادات الأفريقية. ونظرت اللجنة أيضاً في التقدم الذي أحرز في مجال الجهود الرامية لتحقيق التكامل في القارة، لاسيما في مجالات التجارة، وتقارب الاقتصادات الكلية، والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورحبت بالمناقشة الجوهرية بشأن إقامة حكومة الاتحاد في أفريقيا وإعلان أكرا للتعجيل بعملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي في القارة.

97- وفيما يتعلق بإجراءات المتابعة المتخذة بشأن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكذلك مؤتمر الإتحاد الأفريقي لوزراء المالية والتخطيط الثاني ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء لعام 2007، نظرت اللجنة في عدة قضايا ترتبط بالميثاق الأفريقي للإحصاء، وتغير المناخ، وتمويل التنمية، والأهداف الإنمائية للألفية، والاستعراض

الإقليمي للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما درست اللجنة عدداً من القضايا القطاعية الرئيسية مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، والمعونة من أجل التجارة، والعلم والتكنولوجيا. وأشار إلى أن مداولات اللجنة أفضت إلى إقرار ثمانية قرارات تتعلق بالمجالات ذات الأولوية التي حددتها اللجنة. ودعا المؤتمر بعد ذلك إلى النظر في تقرير اللجنة واعتماده بالإضافة إلى مشاريع القرارات الملحقة بالتقرير.

98- أخذ المؤتمر علماً بالعرض المقدم وأثنى على اللجنة لإعدادها لهذا التقرير الجيد. وأجرى المؤتمر عند دراسته للتقرير بعض الملاحظات العامة والخاصة بشأن مختلف جوانب التقرير.

99- رحب المؤتمر بالمبادرة الرامية إلى إقامة المركز الأفريقي للسياسات المناخية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشدد على الحاجة لإقامة تعاون وثيق بين المركز والمؤسسات القائمة المعنية بالقضايا المناخية على سبيل المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية. وشدد المؤتمر كذلك على ضرورة مواصلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها لهذا المركز من أجل ضمان المشاركة الفعالة من المؤسسات الأفريقية ذات الصلة في المبادرات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ والتنمية كبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية.

100 - أحاط المؤتمر علماً بمشروع الميثاق الأفريقي للإحصاء وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء المزيد من التشاور مع الخبراء القانونيين بصده، لاسيما في المسائل التي تتعلق بإنزال العقوبات في حال انتهاك المبادئ الأساسية للميثاق.

101 - تساءل المؤتمر عن الأساس المنطقي وراء التعجيل بإنشاء المصرف الأفريقي للاستثمار، والمصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي. وأبان مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي أن هذا الأمر يندرج في إطار تنفيذ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وإلى جانب قرار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي ينادي بتعجيل هذه العملية.

102 - أعرب المؤتمر عن بعض التحفظات فيما يتعلق بالاتجاه نحو رصد الأموال بصورة حصرية لأغراض محددة عن طريق تخصيص بنود الميزانيات الوطنية للقطاعات ذات الأولوية. ورؤى أن هذا المسلك قد يقود إلى إهمال قطاعات معينة لها ذات القدر من الأهمية فيما يتصل بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية.

103 - أيد المؤتمر تقرير لجنة الخبراء والقرارات الواردة فيه على ضوء التعليقات والملاحظات والتعديلات التي اعتمدتها بها اللجنة. ويرد التقرير بالصيغة الأصلية التي اعتمدتها اللجنة بوصفه المرفق 2.

أية مسائل أخرى (البند 11 من جدول الأعمال)

104 - لاحظ المؤتمر في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن البلدان الأفريقية لا تحقق الاستفادة القصوى من مواردها الطبيعية. وفي هذا الصدد، ركز المؤتمر على أهمية بناء القدرات لتعزيز معدلات التبادل التجاري بين الدول الأفريقية وشركاتها التجاريين، وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء مفاوضات للحصول على شروط أفضل للتبادل التجاري وإبرام العقود مع المستثمرين الأجانب العاملين في استغلال الموارد الطبيعية في القارة.

105 - طلب المؤتمر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في مجال تعزيز قدراتها على التفاوض، لاسيما فيما يتعلق بالمفاوضات المعنية باتفاقات الشراكة الاقتصادية والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

106 - طلب المؤتمر كذلك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل على كفالة أن يكون مستوى وثائق المؤتمر الصادرة باللغة العربية مطابق للمستوى الذي تصدر به باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وشدد المؤتمر بوجه خاص على بذل الجهود لمواءمة نصوص الوثائق الصادرة بجميع اللغات الرسمية. واقترح في هذا الصدد أن تقدم بعض الدول الأعضاء العون في هذا المضمار لضمان صدور الوثائق باللغة العربية بمستوى رفيع وفي الوقت المناسب في الدورات القادمة للمؤتمر.

دراسة واعتماد مشروع البيان الوزاري ومشاريع القرارات والإعلان الرسمي بشأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (البند 12 من جدول الأعمال)

107 - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المؤتمر بغرض الاعتماد، في مشروع البيان الوزاري وثمانية من مشاريع القرارات ومشروع الإعلان الرسمي بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

108 - قدم مقرر المكتب للاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاجتماعية، مشروع البيان الوزاري. وسلط الضوء في عرضه على الأقسام الرئيسية لمشروع البيان الذي حوى جزءاً استهلالياً وتسعة أقسام تتناول ما يلي: النمو والعمالة؛ وارتفاع أسعار النفط والأغذية؛ الحوكمة والدولة القادرة؛ والتمكين القانوني للقراء؛ والأهداف الإنمائية للألفية؛ والتمويل طويل الأجل لبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز؛ وتمويل التنمية؛ وتغير المناخ؛ وحتمية التكامل الإقليمي. وتضمن البيان الوزاري أيضاً جزءاً للإعراب عن الشكر.

109 - عند النظر في مشروع البيان الوزاري، أثنى الوزراء على المقرر والأمانة لإعداد البيان الذي اتصف بالوضوح والشمول وتدارسوه بالتفصيل. وقدم العديد من الوفود تعليقات وملاحظات عامة بشأن مختلف أجزاء مشروع البيان وسلطوا الضوء على قضايا معينة تناولها المؤتمر بالمناقشة وطلبوا إلى الأمانة أن تأخذها بالاعتبار عند صياغة النسخة النهائية للمشروع. وقد شملت تلك القضايا ما يلي: '1' الدور الرئيسي للقطاع الخاص في عملية النمو وإيجاد فرص العمل؛ '2' والتمويل طويل الأجل لبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز بحيث يشمل قطاع الصحة العامة بكامله؛ وإزالة الغابات والتصحر باعتبارهما أثرين واضحين لتغير المناخ في أفريقيا.

110 - اعتمد مؤتمر الوزراء بالإجماع مشروع البيان الوزاري على ضوء الملاحظات الآتية الذكر واقترح

الاتحادية لاستضافة المؤتمر، كما شكر الأمانة لتسهيلها أعماله بكفاءة. وأثنى كذلك على رئيس المؤتمر لريادته وكفاءته في إدارة الجلسات.

114 - تحدث الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا نيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مهناً الوزراء المشاركين بمناسبة اختتام مداولاتهم، وأشار إلى أنها كانت ثرية ونافعة. وأعرب عن عميق تقديره للسيد مليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا والرئيس جاكيا كيكويتي رئيس تنزانيا والشخصيات الأخرى الرفيعة المستوى لحسن قيادتهم ومساهماتهم السديدة التي أثروا بها المناقشات مما أدى إلى أن يكمل المؤتمر بالنجاح.

115 - وعبر الأمين التنفيذي عن ثنائه للوزراء لما أظهروه من التزام وما أصدره من توصيات عملية في سبيل المضي قدماً لمعالجة التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا، لاسيما في مجالات النمو والتنمية، وارتفاع أسعار النفط والأغذية، والحوكمة، والتمكين القانوني للفقراء، وتمويل التنمية، وتغير المناخ والتكامل الإقليمي. وشدد في حديثه على أهمية العلم والتكنولوجيا والقطاع الخاص، والإحصاء في مواجهة هذه التحديات. وأشار إلى أن نتائج المؤتمر ستوفر مخطط للعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأكد لوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل العمل عن كثب مع مصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين لمساعدة الدول الأعضاء على ترجمة هذه النتائج إلى إجراءات على صعيد السياسات لضمان انخراط أفريقيا في ركب القرن الحادي والعشرين.

116 - وأشار إلى أن المؤتمر جاء استهلالاً للاحتفالات بالذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي ستواصل خلال العام كله. وأثنى على العاملين بمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجميع من ساهموا في إنجاح المؤتمر لجهدهم. وشكر كذلك جميع المشاركين لمساهماتهم القيمة ودعمهم.

إدخال تعديلات عليه. وترفق بهذا التقرير الصيغة المعدلة للبيان بوصفها جزءاً من المرفق 1.

111 - درس الوزراء أيضاً ثمانية مشاريع قرارات واعتمدها بالإجماع بعد إجراء تعديلات طفيفة عليها ستعمل الأمانة على تضمينها في صلب البيان. وقد غطت مشاريع القرارات المجالات التالية: '1' تمويل التنمية؛ '2' تغير المناخ والتنمية في أفريقيا؛ '3' العلم وأفريقيا؛ تعزيز البحث والتطوير والابتكار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ '4' الإطار الاستراتيجي المقترح/ الخطة البرنامجية لفترة السنتين 2010-2011؛ '5' الاجتماع الخاص لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ '6' الميثاق الأفريقي للإحصاء؛ '7' الأهداف الإنمائية للألفية؛ '8' تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا. وترفق بهذا التقرير القرارات الثمانية كجزء من المرفق 1.

112 - اعتمد المؤتمر بالإجماع مشروع الإعلان الصادر عن المؤتمر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. ويرفق الإعلان الرسمي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة كجزء من المرفق 1.

اختتام المؤتمر (البند 13 من جدول الأعمال)

113 - أدلى وزير مالية بوروندي بصوت شكر نيابة عن وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المشاركين في المؤتمر. وأعرب الوزير كذلك عن تقدير الحاضرين لحكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية

الاتحاد الأفريقي، والسيد/ عبد الله جانيه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وللعاملين بالمنظمتين لما بذلوه من جهد دؤوب لتنظيم هذا الاجتماع. وأعرب كذلك عن شكره لشعب وحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية لحرارة الاستقبال، وأخيراً أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

117 - في ختام ملاحظاته، أشار رئيس المؤتمر إلى أن نجاح المؤتمر يعد خطوة هامة وتجديدا للالتزام مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعمل عن كثب في مضمار جهودهما الرامية لإيجاد الحلول لمشاكل أفريقيا. وعبر في هذا الصدد عن عميق امتنانه لسعادة السيد/ ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية

من فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة إسماع الصوت
الأفريقي في إدارة المؤسسات الدولية؛

وإن يدرك وجهات نظر البلدان الأفريقية بشأن
التقدم المحرز في تحقيق غايات توافق آراء موننتيري
على النحو الوارد في نتائج الدراسة الاستقصائية
لواضعي السياسات الأفريقيين التي قدمتها اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

1 - يناشد البلدان الأفريقية التعجيل بالجهود الرامية
إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية، وتهيئة
الظروف الملائمة للاستثمار على الصعيد
المحلي، واتخاذ تدابير لإيقاف ظاهرة الحد من
هروب رأس المال وعكس مسارها، وإرساء
دعامة أمتن لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع
ومستديم،

2 - يطلب إلى شركاء أفريقيا الإنمائيين أن يعملوا
على بدء العمل بمبادرة المعونة من أجل
التجارة ويضمنوا، إلى جانب ذلك، عدم
استغلالها كأساس للحصول على تنازلات من
البلدان الأفريقية في جولة الدوحة الجارية
للمفاوضات التجارية،

3 - يشجع المانحين على اعتماد معايير من أهلية
تتسم بمرونة أكثر للاستفادة من المعونة من
أجل التجارة ضمن إطار مبادرة البلدان الفقيرة
وللاستفادة في تخفيف الدين في إطار المبادرة
المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة
المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين لتمكين
البلدان خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة
بالديون من معالجة مشاكل ديونها بفعالية،

4 - يحث المانحين على زيادة بذل الجهود للوفاء
بالالتزامات والتعهدات التي قطعوها لصالح
البلدان الأفريقية فيما يتعلق بزيادة المعونة كما
وكيفاً، على النحو الوارد في توافق آراء
موننتيري، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة،
 وخطة عمل مجموعة الثمانية للعمل من أجل
أفريقيا، وإعلان مؤتمر قمة غلين إيغلز
لمجموعة الثمانية،

المرفق الأول

ألف - القرارات الصادرة عن الاجتماع المشترك

854 (د - 41) تمويل التنمية

إن مؤتمر الوزراء،

إن يشير إلى قرار الجمعية العامة 187/62
الذي يطلب إلى اللجان الإقليمية والكيانات ذات الصلة
تنظيم مشاورات إقليمية بشأن تمويل التنمية لتكون بمثابة
إسهامات في الاستعراض العالمي لتوافق آراء موننتيري
في تشرين الثاني/نوفمبر 2008؛

وإن يشير أيضاً إلى نتائج المؤتمر الدولي
لتمويل التنمية المعقد في موننتيري، المكسيك، في الفترة
من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، وتوصيات المنتدى
الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، المعقد في
باريس، فرنسا، في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2
آذار/مارس 2005؛

وإن يحيط علماً بإعلان وزراء الاقتصاد والمالية
الأفريقيين الصادر في ياوندي، الكاميرون، في 23
تشرين الثاني/نوفمبر 2006، ونتائج المؤتمر الوزاري
الأفريقي لتمويل التنمية المعقد بأكرا، غانا، يومي 30
و 31 أيار/مايو 2007؛

وإن يسلم بضرورة تعبئة الموارد المحلية
والخارجية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو
وتحسين التوقعات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية في أفريقيا؛

وإن يساوره قلق عميق إزاء تباطؤ المانحين في
الوفاء بالتزاماتهم لزيادة المعونة المقدمة للبلدان الأفريقية
وتحسين فعالية المعونة وحل مشكلة الدين ومنح المزيد

وإن يشير أيضاً إلى تعهد قمة الثماني في غلين
ايغلز بدعم الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان والمناطق
النامية على الاستفادة الكاملة من تركيب نظم المراقبة لسد
الفجوة في البيانات وتنمية القدرات القطرية والإقليمية في
مجال تحليل وتفسير بيانات المراقبة وتطوير نظم وأدوات
دعم اتخاذ القرارات بشأن الاحتياجات المحلية، ولاسيما
العمل على تعزيز المؤسسات الحالية المعنية بالمناخ في
أفريقيا؛

وإن يحيط علماً مع التقدير بمبادرة اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف
التنمية الأفريقي بوضع برنامج تسخير المعلومات
المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا مع التشديد بوجه
خاص على السياسات؛

وافتتاحاً منه بالحاجة إلى إنشاء آليات مؤسسية
تساعد في تعزيز قدرة البلدان الأفريقية ومنظماتها
الحكومية الدولية على إدماج القضايا المتصلة بالمناخ في
السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية
والإقليمية؛

1 - يرحب بإنشاء المركز الأفريقي للسياسات
المناخية بهدف توفير التوجيه للبلدان الأعضاء
في مجال السياسات ويعرب عن تأييده له ويحث
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اتخاذ
الإجراءات اللازمة لبدء عمله فوراً،

2 - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ
التدابير اللازمة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد
الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، لكفالة
التنفيذ الفعال لبرنامج تسخير المعلومات
المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا من خلال
المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية
المعنية،

3 - يطلب كذلك إلى اللجنة الاقتصادية
لأفريقيا وإلى مركزها الأفريقي
للسياسات المناخية المقترح إنشاؤه
توفير الدعم اللازم للمركز الأفريقي
لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض
التنمية وتعزيز الشراكة معه

5 - يدعو إلى منح المزيد من التمثيل والسلطات
للبلدان الأفريقية، في هياكل وعملات صنع
القرار في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة
العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي،
ومصرف التسويات الدولية،

6 - يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية
الاتحاد الأفريقي لما تقدمانه من دعم بحثي
وتقني للبلدان الأفريقية في مجال تمويل التنمية،

7 - يناشد الدول الأعضاء وممثليها في مقر الأمم
المتحدة أن يشاركوا بنشاط في الاجتماعات
التحضيرية وحلقات العمل بشأن تنفيذ
واستعراض توافق آراء موننتيري

855(د-41)

تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إن يسلم بالتحدي الذي يطرحه تغير المناخ
لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وخاصة الآثار
الكبيرة التي تترتب على أفريقيا بفعل النتائج الصادرة عن
المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم
المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاجتماع الثالث
عشر للدول الأطراف في بروتوكول كيوتو المعقود في
بالي، اندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر 2007؛

وإن يدرك حاجة البلدان الأفريقية إلى الاستعداد
لمجموعة المفاوضات التي ستفضي إلى التوصل إلى
اتفاق دولي جديد بشأن تغير المناخ بحلول كانون الأول/
ديسمبر 2009؛

وإن يشير إلى قرار الدورة العادية الثامنة
لجمعية الاتحاد الأفريقي (Doc.Assembly/AU/12)
(VIII) والقرار 852 (د-40) الذي اتخذته الدورة
الأربعون لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء
المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بشأن تغير المناخ
والتنمية في أفريقيا؛

يُتّى على الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وقيادة الاتحاد الأفريقي لتنظيم هذا الحدث الكبير في الوقت المناسب وهو مؤتمر العلم وأفريقيا وما له من آثار واسعة النطاق في تعزيز قدرات المجتمع العلمي الأفريقي،

يحث الحكومات الأفريقية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسخير أنشطة الابتكار والبحث والتطوير للتصدي للتحديات الإنمائية، بزيادة الاعتمادات الوطنية في الميزانية لأنشطة البحث والتطوير ضمن سياق تعزيز الإنتاجية الاقتصادية، وتشجيع الابتكار في الاقتصادات الوطنية،

يشجع العناصر الفاعلة الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي والبحوث على تقديم الدعم المشترك لأنشطة الابتكار والبحث والتطوير في سياق تعزيز التنمية الاقتصادية والإنمائية،

يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الإنمائيين الآخرين إلى إنشاء مجموعة أفريقية للعلم والتكنولوجيا لتعزيز التنفيذ المنسق لنواتج وتوصيات مؤتمر العلم وأفريقيا كآلية لدعم تنفيذ خطة العمل الموحدة للاتحاد الأفريقي ومبادراته نياباً، إلى جانب أنشطة العلم والتكنولوجيا الواردة في خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج العمل لديها وأولوياتها لفترة السنتين 2008-2009 وما بعدها،

يهيب بشركاء أفريقيا الإنمائيين تقديم الدعم اللازم لضمان تنفيذ التوصيات،

يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات هذا المؤتمر بما في ذلك تيسير ترتيبات الشراكات بين الحكومات والعناصر الفاعلة الاقتصادية

856 (د-41) العلم وأفريقيا: تعزيز البحث والتطوير والابتكار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

2 - إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 205/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ ديسمبر 2005 الذي أكد أهمية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز الرفاه الاقتصادي وأكد أهمية إعلان المبادئ لعام 2003 وخطة عمل تونس لعام 2005 الصادرة عن مؤتمر قمة مجتمع المعلومات؛

3 - وإن يشير كذلك إلى التزام قادة دول الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الثامن المعقد في عام 2007 بتعزيز البحث والتطوير في أفريقيا ووضع استراتيجيات للابتكار لتكوين الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية بتخصيص 1 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010 على النحو المتفق عليه في مؤتمر قمة الخرطوم لعام 2006 في القرار EX.CL/Dec.254؛

4 - وإن يضع في الاعتبار إعلان أديس أبابا بشأن العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير مثلما ورد في الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا وخطة عملها الموحدة للعلم والتكنولوجيا التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء العلم والتكنولوجيا في عام 2006 بالقرار EC/CL/Dec.254 VIII؛

5 - وإن يسلم بالحاجة إلى بذل جهود منسقة لتطبيق وتنفيذ خطة العلم الموحدة للعلم والتكنولوجيا عن طريق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا وكذلك آليات الشراكة الأخرى؛

6 - وإن يلاحظ مع التقدير نواتج مؤتمر العلم وأفريقيا المعقد في أديس أبابا في الفترة 3-7 آذار/مارس 2008 بتنظيم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائهما والتوصيات المتعلقة بزيادة عدد المبادرات لتعزيز مجالات الابتكار ومجالات البحث العلمي والتطوير في الدول الأعضاء؛

يؤيد الإطار الاستراتيجي المقترح/ الخطة
البرنامجية لفترة السنتين 2010-2011 للجنة الاقتصادية
لأفريقيا، مع مراعاة المناقشات التي جرت في هذا
الاجتماع والملاحظات التي أُبدت خلاله بهذا الشأن

858 (د - 41)

الاجتماع الخاص لمجلس إدارة المعهد الأفريقي
للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مجلس الوزراء،

إن يحيط علماً بتقرير الاجتماع الخاص لمجلس
إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
المعقود يومي 18 و 19 آذار/مارس 2008 في مقر
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛

وإن يشير إلى أن وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين طلبوا إلى الأمين التنفيذي
للجنة الاقتصادية لأفريقيا، خلال الدورة التاسعة
والثلاثين للجنة المعقودة في واغادوغو، بوركينا فاسو،
في أيار/مايو 2006، تقديم مقترحات لتحسين الوضع
الحرج للمعهد ورفع تقرير عن ذلك إلى الدورة الأربعين
للجنة؛

وإن يلاحظ أن الأمين التنفيذي للجنة أنشأ،
استجابة لهذا الطلب، فريق استعراض خارجي يتألف من
خبيرين استشاريين رفيعي المستوى، وأنه دعا، استناداً
إلى توصيات أولية وقرارات لاحقة
(E/ECA/COE/26/15) لمؤتمر المعهد الأفريقي
للتنمية الاقتصادية والتخطيط، إلى عقد اجتماع آخر
لفريق الاستعراض ذاته لتوطيد العملية والتوصية
بسيناريوهات بشأن مستقبل المعهد؛

1 - وإن يحيط علماً بتوصيات الاستعراض الخارجي
للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،
وخاصة توصياته بشأن تصحيح مسار المعهد؛

2 - وإن يلاحظ أنه قد تم بالفعل إطلاع مجلس
الإدارة على بعض المسائل الاستراتيجية
والتشغيلية المحددة في تقرير الاستعراض

والمجتمع المدني، بمساعدة مؤسسات البحوث
وتقديم تقرير بالنواتج إلى الاجتماع القادم
للمؤتمر المشترك

857 (د - 41)

الإطار الاستراتيجي المقترح/ الخطة البرنامجية
لفترة السنتين 2010-2011

إن مؤتمر الوزراء،

إن يشير إلى قرار الجمعية العامة 203/41
المؤرخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 1986 والقرارات
اللاحقة ذات الصلة بتخطيط البرامج؛

وإن يشير كذلك إلى القرار 844 (د-39)
المؤرخ 15 أيار/ مايو 2006 والصادر عن مؤتمر
وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
بشأن تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة
على نحو أفضل لأولويات أفريقيا؛

وإن يلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكفالة تعزيز وجودها على
الصعيد دون الإقليمي بشكل ملحوظ من خلال تمكين
مكاتبها دون الإقليمية كي تؤدي دوراً معززاً في إنجاز
برنامج عملها؛

وإن يلاحظ منه للدور المزدوج الذي تضطلع به
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجان الإقليمية الأربع
الأخرى باعتبارها مراكز إقليمية متقدمة للأمم المتحدة
وجزاء من المشهد المؤسسي الأفريقي؛

وإن يعرب عن تقديره للجنة الاقتصادية لأفريقيا
ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتدعيم شراكتهما وتعاونهما
من أجل تعزيز التآزر للاستجابة لأولويات الإنمائية
لأفريقيا؛

وقد درس الإطار الاستراتيجي المقترح/ الخطة
البرنامجية لفترة السنتين 2010-2011 الواردين في
الوثيقة E/ECA/COE/27/17؛

المتحدة ومجلس الإدارة، بتقديم مقترحات للتخفيف من الصعوبات المالية التي يواجهها المعهد، استناداً إلى الطرق المتبعة في معاهد التدريب التابعة للأمم المتحدة ذات الرسالة المماثلة،

9 - يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً عن نتائج العملية إلى الدورة المقبلة للمؤتمر

859 (د - 41) الميثاق الأفريقي للإحصاء

إن مؤتمر الوزراء ،

وإن يضع في اعتباره أهمية الإحصاءات في صياغة ورصد وتقييم سياسات وبرامج التنمية وفي تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في أفريقيا؛

وإن يضع في اعتباره أيضاً أهمية الإحصاءات بالنسبة لعملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛

وإن يلاحظ الحاجة إلى البيانات عالية الجودة التي تتطلب استخدام القواعد والمعايير المعترف بها دولياً من جانب الإحصائيين للالتزام بقواعد السلوك المهني؛

وإن يرحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة كنتيجة لاتخاذ العديد من المبادرات في مجال بناء القدرات الإحصائية وتنميتها من جانب الدول الأعضاء على الصعد الوطني والإقليمي والقاري؛

وإن يشير إلى إعلان الاتحاد الأفريقي AU/CAMEFII/Dec1/LL بشأن صياغة ميثاق أفريقي للإحصاء وإنشاء صندوق لتنمية الإحصاءات في أفريقيا الذي اعتمده الاجتماع الثاني لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد المعقود في ياوندي، بالكاميرون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006؛

وإن يرحب كذلك بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.330(X) المعتمد في كانون الثاني/ يناير 2007 بأديس أبابا، إثيوبيا، الذي يدعو مفوضية الاتحاد

الخارجي خلال اجتماعيه الخامس والأربعين والسادس والأربعين؛

3 - يؤيد نتائج وتوصيات الاستعراض الخارجي، لاسيما تلك التي تتعلق بالحاجة الماسة إلى تصحيح مسار المعهد،

4 - يؤكد من جديد يؤكد من جديد أن ولاية المعهد ورسالته لا تزالان مجديتان، ويشدد على أن المعهد ينبغي له أن يعزز تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية والدولية،

5 - يؤكد من جديد أهمية إتباع نهج شامل ومنسق لتنفيذ برنامج التدريب والبحث في أفريقيا، استناداً إلى إدارة منسقة وفعالة تقوم على النتائج وتوزيع العمل بين المنظمات الإقليمية الرئيسية ومؤسسات التدريب والبحث الأخرى في القارة،

6 - يمنح الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفه رئيس مجلس إدارة المعهد، صلاحية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتصحيح مسار المعهد. وفي هذا السياق، ينبغي أن يعمل على سبيل الأولوية على تولى المسؤولية المباشرة عن إدارة هذه المؤسسة، وتنشيط أجهزتها التداولية، وبخاصة مجلس الإدارة والمجلس العلمي، وتحديث نظامها الأساسي، وإعداد ميزانية برنامجية للفترة الانتقالية التي تدوم إثني عشر شهراً . ويجب أن تلقى سائر توصيات الاستعراض الخارجي وتوصيات الاجتماع الخاص لمجلس الإدارة عناية خاصة خلال الفترة الانتقالية هذه،

7 - يحث الدول الأعضاء على الالتزام بوضوح أكبر بعملية تصحيح مسار المعهد، وبخاصة من خلال تقديم دعم كبير والمشاركة في أنشطة المؤسسة وتقديم مساهمات مالية لدعم ميزانية المعهد،

8 - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام، بالتشاور مع الأمين العام للأمم

الأفريقي إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لوضع ميثاق أفريقي للإحصاء؛

وافتتاحاً منه بالحاجة إلى وضع إطار تنظيمي لتنمية الإحصاءات على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري؛

1- يحيط علماً بمشروع الميثاق ويوافق من حيث المبدأ على أهدافه وغاياته ومبادئه المهنية،

2- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بالتعاون مع أعضاء النظام الإحصائي الأفريقي، بإجراء المزيد من المشاورات مع الخبراء القانونيين بشأن مشروع الميثاق،

3- يطلب كذلك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم المشروع المنقح للميثاق إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي على نحو ما طلب المجلس في قراره EXCL/DEC.330(X)،

4- يطلب أيضاً إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وجميع أعضاء النظام الإحصائي الأفريقي، لاستكمال الدراسات بشأن آليات تنفيذ الميثاق وإنشاء صندوق للتنمية الإحصائية في أفريقيا.

860 (د - 41)

الأهداف الإنمائية للألفية

إن مؤتمر الوزراء،

وإن يشير إلى القرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة المعقود في كانون الثاني/يناير 2008 والذي يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقدما سنوياً إلى مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي تقريراً مرحلياً (وإحصاءات ذات صلة) عن الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛

وإن يشير أيضاً إلى نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة واستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2005 والموقف الأفريقي المشترك للاتحاد الأفريقي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2005؛

وإن يشير كذلك إلى إعلان مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الصادر في أبوجا، نيجيريا، في عام 2005 وإعلان المؤتمر الصادر في أديس أبابا، إثيوبيا، في عام 2007، بشأن ضرورة زيادة الجهود لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛
وإدراكاً منه للحاجة إلى تعبئة موارد إضافية لزيادة الاستثمار العام من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛

وإن يعترف بالجهود التي تقوم بها البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويشيد بالنجاح الذي حققته عدة بلدان بشأن عدد من الغايات؛

وإن يساوره قلق بالغ إزاء البطء الشديد في إحراز التقدم في منطقتنا لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإن يشجعه استمرار الدعم السياسي الرفيع المستوى للأهداف الإنمائية للألفية في منطقتنا وفي المجتمع الدولي؛

يرحب بالقرارات التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً للتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إنشاء الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وفرقة العمل المعنية

وإن يشير إلى قرار الاتحاد الأفريقي الصادر في مؤتمر قمة أكرام المعقود في تموز/يوليه 2007 وقراره الصادر في مؤتمر قمة أديس أبابا المعقود في كانون الثاني/يناير 2008 اللذين يطلبان إلى البلدان الأفريقية تكثيف جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ويدعوان مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى تقديم تقرير مرحلي سنوي وإحصاءات إلى جمعية رؤساء الدول بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

للصحة كما اتفق عليه في إطار إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى،

6- يحيط علماً بالعرض الذي تناول التمكين القانوني للفقراء ويتطلع إلى وضعه في صورته النهائية وتقديمه إلى جمعية الاتحاد الأفريقي،

7- يحيط علماً مع الارتياح بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتشجيع التعلم عن طريق الأقران وتبادل التجارب بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الفريق الدراسي الأفريقي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية،

8- يثنى على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاستحداث أداة لوضع خرائط للأهداف الإنمائية للألفية ويحث الدول الأعضاء على استكشاف إمكانية استخدام هذه الأداة في التخطيط للأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها.

861 (د - 41)

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي

إن يشير إلى قرار المجلس (VII) 112/DEC/AU الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات في بانجول، غامبيا، الذي كلف بموجبه الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنسيق ومواءمة سياساتها بغرض التعجيل بعملية التكامل الأفريقي؛

وإن يضع في الاعتبار أن العمل المضطلع به في مجال التكامل الإقليمي يستند إلى معاهدة أبوجا، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وإعلان سرت الصادر في 9 أيلول/سبتمبر 1999 وخطة عمل لاغوس؛

وإن يرحب بالحوار الكبير بشأن حكومة الاتحاد لأفريقيا الذي جرى في الدورة العادية التاسعة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في أكرا، غانا، وإعلان أكرا بشأن تسريع خطى التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة؛

بسد الفجوة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر 2008،

1- يحيط علماً بقرار الأمم المتحدة المتعلق بتعزيز التعلم عن طريق الأقران بشأن مساهمة التعاون الدولي في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادتها عن طريق إيجاد الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ومنتدى التعاون الإنمائي وبحث الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هذين المحفلين،

2- يحيط علماً كذلك بقرار مؤتمر قمة أكرا الذي يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي تقديم تقرير على أساس سنوي إلى جمعية رؤساء الدول والحكومات بشأن التقدم الذي تحرزه المنطقة في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية،

3- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي استخدام البيانات الوطنية المستكملة بأكبر قدر ممكن في التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية ويدعو الدول الأعضاء في هذا الصدد إلى أن تتيج بياناتها الوطنية في الوقت المناسب إلى المركز الأفريقي للإحصاء، التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووحدة الإحصاءات التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة الإحصاءات التابعة لمصرف التنمية الأفريقي،

4- يدعو شركاء أفريقيا الإنمائيين إلى الوفاء بالتزاماتهم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

5- يدعو البلدان الأفريقية إلى الوفاء بالتزاماتها بزيادة اعتماداتها المخصصة في الميزانية للقطاعات المتأثرة بالأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الوفاء بتخصيص نسبة 10 في المائة من الميزانية للزراعة كما اتفق عليه في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، وتخصيص نسبة 15 في المائة

لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أديس أبابا في الفترة من 31 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2008.

1 - نهى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بمناسبة احتفالها بألفيتها باعتبارها جزءا من التراث الأفريقي، تماشيا مع قرار الجمعية العامة A/RES/270 وإعلان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الصادر في كانون الثاني/يناير 2007.

2 - ونهى أيضا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة احتفالها بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها ونشيد بتفانيها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والمساهمات الكثيرة التي قدمتها من أجل تحقيقها.

3 - ونشير إلى نتائج إعلان مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام 2000؛ ومؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية المعقود عام 2002؛ والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)؛ ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005؛ وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي جرى في عام 2005؛ والمؤتمر الثاني للاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية؛ والبيان الذي أصدرناه في ختام الدورة الأربعين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بوصفها معالم على الجهود التي نبذلها لتحسين الأوضاع الإنسانية لشعبنا.

4 - ونكرر تأكيد التزامنا بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع للاتحاد الأفريقي باعتباره إطارا مشتركا للتنمية والشراكة العالمية.

5 - ونشير إلى موضوع الاجتماع السنوي المشترك: "التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها أفريقيا في القرن الحادي والعشرين"، ونلاحظ بارتياح أن أداء النمو بأفريقيا في الآونة الأخيرة كان مشجعا، لكن أثره كان محدودا فيما يتعلق بالحد من الفقر وإيجاد فرص العمل. ولذلك، هناك حاجة إلى تنفيذ استراتيجيات تحقق نموا مطردا ومشاركا وواسعا للتجديد بإحراز

و/إشيد بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في مساعيها لتحقيق التكامل، وبخاصة في مجالات التجارة، وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي، والهيكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك على الرغم من الصعوبات العديدة التي تواجهها؛

1 - يجب مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تواصل العمل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، للدفع قداما بعملية التكامل الإقليمي،

2 - يهيب بالدول الأفريقية الأعضاء أن تبذل المزيد من الجهود في المجالات الحاسمة مثل تطوير الهياكل الأساسية، كما يطلب إلى مصارف التنمية الإقليمية الموجودة الاضطلاع بدور رئيسي في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية،

3 - يهيب كذلك بمفوضية الاتحاد الأفريقي بالإسراع بإنشاء المؤسسات المالية على الصعيد الأفريقي الجامع، وخاصة مصرف الاستثمار الأفريقي بغية تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع وبرامج التكامل الإقليمي،

4 - يشيد باقتراح الأمانة القاضي بإنشاء مرصد للتكامل الإقليمي في أفريقيا كمحفل لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال التكامل الإقليمي،

5 - ويشيد أيضا بإصدار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي على نحو مشترك التقرير الخاص بتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، ويهيب بالدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تثبت تبنيها لذلك التقرير بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لإصداره.

باء- البيان الوزاري الصادر عن المؤتمر المشترك

نحن الوزراء الأفريقيين المكلفين بالمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذين عقدوا الاجتماع السنوي المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

المشاركة في جولة عام 2010 لتعدادات السكان وسنشجع زيادة استخدام الإحصاءات في التخطيط. وفي هذا الصدد، نلتزم بأن نتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في جميع الجوانب، بما في ذلك تقديم بيانات وطنية بانتظام وفي الوقت المناسب لمواءمة وتعزيز الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا.

10- نحن ندرك القيود التي يفرضها ضعف الهياكل الأساسية على النمو والعمالة. وبناء على ذلك، نشير إلى قرارات المؤتمر الوزاري الأفريقي الثاني المعني بتمويل التنمية المعقود في أكرا، غانا، في عام 2007 بشأن موضوع الطاقة والهياكل الأساسية وملتزم بزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية، بما في ذلك وسائل النقل المتعددة لتيسير النمو السريع وتوسيع نطاق العمالة.

11- ونقر بالترباط العميق بين بلداننا وبقية بلدان العالم ونذكر أن الأحداث التي تقع في أنحاء أخرى من العالم يمكن أن تتيح فرصاً وتحديات أيضاً للنمو والعمالة في منطقتنا. وفي هذا الصدد، نطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة عن الآثار المترتبة على أفريقيا من جراء إمكانية حدوث تباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة وأزمة القروض العقارية غير المضمونة العالمية وتقديم نتائج هذه الدراسة في مؤتمرنا القادم.

12- نرحب بالفرص الجديدة للتعبيل بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الناتجة عن سرعة اتساع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونرحب بالدروس المستفادة في حيز السياسات والشؤون المالية التي يتيحها النجاح الذي أحرزه عدد من بلدان الجنوب. ولذلك، نلتزم بالاستفادة إلى أقصى مدى من الفرص التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية

13- يطرح ارتفاع أسعار النفط تحديات أمام البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له على السواء. ونؤكد حاجة البلدان إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة، في ضوء النضوب الحتمي لموارد الغاز والنفط. ونشير إلى قرار رؤساء دول وحكومات بلداننا استكشاف إمكانية

التقدم من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين بفعالية.

النمو والعمالة

6- نكرر تأكيد التزامنا بجعل إيجاد فرص العمل هدفاً محورياً واضحاً في سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية على الصعد الوطني والإقليمي والقاري، وذلك بغية تحقيق النمو المستدام والتخفيف من وطأة الفقر.

7- ونحن نقر بأن المعارف العلمية عامل حاسم للنمو والعمالة والحد من الفقر ولكفالة القدرة التنافسية لاقتصاداتنا في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم نعرب عن قلقنا لضعف قطاعات التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا لدينا. وسنقوم، بالعمل عن كثب مع وزراء قطاعات أخرى، بتعبئة الموارد الكافية لتحسين جودة وأهمية التعليم ونشر المعارف والعلم والتكنولوجيا، من أجل تطوير وخلق مهارات وقدرات جديدة مع الاستفادة في الوقت ذاته من القدرات الموجودة حالياً لإعداد اقتصاداتنا للمشاركة بنجاح في القرن الحادي والعشرين. ونقر بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في هذا الشأن وسنواصل استكشاف واتخاذ تدابير لاجتذاب وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو والعمالة.

8- ونسلم بأهمية تحسين إدارة الموارد الطبيعية لنمو أفريقيا وتنميتها. وفي هذا الشأن، سنشجع اعتماد مبادئ الإدارة الرشيدة في القطاع الاستخراجي. وعلاوة على ذلك، نؤيد اعتماد وتنفيذ التوصيات الناشئة عن استعراض عمليات قطاع الموارد الطبيعية الأفريقية الذي أجراه اجتماع طاولة الكبار الأخير، الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي في شباط/فبراير 2007، بما في ذلك إدماج إدارة الموارد الطبيعية في صلب عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

9- وعلاوة على ذلك، نؤكد إقرارنا بأهمية الإحصاءات لسياسات تشجيع النمو وخلق فرص العمل. ونشيد بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي في صياغة ميثاق أفريقي للإحصاء. ونشيد بجهود غالبية بلداننا في

إنشاء صندوق أفريقي للنفط لتقديم المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأفريقية المستوردة للنفط.

14 - والزيادة السريعة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية على الصعيد الدولي، التي قد تعكس تقلبات الدورة الاقتصادية، يمكن أن تمثل تحولاً هيكلياً تترتب عليه آثار طويلة الأجل، وتفرض أخطاراً شديدة تهدد النمو والسلام والأمن في أفريقيا. ونلاحظ في الوقت ذاته أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يوفر فرصاً لزيادة إنتاج هذه المواد في بعض بلداننا. وسوف نستكشف السياسات والتدابير المناسبة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستويات المعيشة، وبخاصة في أوساط الفئات الضعيفة، مع استغلال الفرص التي توفرها هذه الظاهرة لزيادة إنتاج المواد الغذائية.

15 - وللتصدي لزيادة أسعار النفط، نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي على استكمال دراسة الجدوى لصندوق النفط الأفريقي في أسرع وقت ممكن كما نيبب بالمؤسسات القارية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، توفير المحافل والشبكات لبلداننا لتبادل الخبرات في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

16 - ولمواجهة تصاعد أسعار المواد الغذائية، نلتزم باتخاذ تدابير حازمة لتنفيذ جميع ركائز برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، بغرض تحقيق التحول الهيكلي في القطاع الزراعي وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والتكامل الإقليمي.

الحكومة والدولة القادرة

17 - ننثي على فخامة السيد جاكاي مريشو كيكويتى، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي، للكلمة الملهمة للغاية التي أدلى بها والبيان الذي قدمه بشأن حتمية تحقيق الحوكمة الرشيدة والدولة القادرة كشرط مسبق للتصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها قارتنا في سعيها الجاهد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

18 - ونقر بأن القارة شهدت في السنوات الأخيرة إحراز تقدم في مجال الحوكمة الرشيدة. ونلاحظ مع

التقدير أن قادتنا ملتزمون بالحوكمة الرشيدة كما يدل على ذلك بوضوح تزايد عدد البلدان المنضمة إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونؤكد الحاجة إلى توطيد وتعزيز الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وفي هذا الصدد، سنبحث سبل تخصيص موارد كافية لدعم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات لتنفيذ برنامج العمل الوطني المنبثق عنها وإدماجه في عمليات إعداد الميزانية والأطر المتوسطة الأجل.

19 - ونقر بأهمية اللامركزية في تعزيز الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي. كما نقر بما تطرحه لا مركزية الهياكل الإدارية من تحديات لبناء القدرات. وسننخذ في هذا الصدد تدابير للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المحدقة بالحوكمة الرشيدة والنمو التي قد تتجم عن اللامركزية، ومن هذه التدابير تحسين الإدارة المالية للقطاع العام في الهياكل اللامركزية.

التمكين القانوني للفقراء

20 - ننثي على فخامة السيد بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، للبيان الذي قدمه بشأن موضوع التمكين القانوني للفقراء ونحيط علماً بتوصيات لجنة التمكين القانوني للفقراء. ونقر بأهمية المركزية لتمكين الفقراء في تحقيق التنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نحيط علماً مع التقدير بما قامت به اللجنة مؤخراً من أعمال، منها وضع عهد اجتماعي إقليمي لتمكين الفقراء في أفريقيا. وننتطلع إلى التقرير النهائي للجنة الذي سيقدم إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين.

الأهداف الإنمائية للألفية

21 - ننثي على التقدم الذي أحرزته بعض بلداننا حتى الآن نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونقر بأن غالبية بلداننا وضعت وتنفذ خططاً إنمائية وطنية واستراتيجيات للحد من الفقر تتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين نشيد بهذا التقدم، نلاحظ بقلق أن غالبية بلداننا لن تفي بتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية في المواعيد المستهدفة إذا استمرت الاتجاهات الحالية. ولذلك، نلتزم بتكثيف تنفيذ خططنا الإنمائية

والاستثمار في مجال الصحة الناجمة عن هذا الوباء وغيره من الأمراض مثل السل والملاريا. وفي هذا الصدد، نتعهد، بالتعاون مع زملائنا في قطاعات أخرى، باستكشاف آليات لزيادة إمكانية حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج وتكثيف الجهود للحد من استمرار انتشار هذا الوباء وغيره من الأمراض المعدية ذات الصلة والملاريا.

تمويل التنمية

26- نحيط علماً بالاستعراض العالمي المقبل لتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية الذي سيجري في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. ونعرب عن تقديرنا لأهمية هذا الاستعراض للجهود التي نبذلها لتعبئة موارد إضافية لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص والتعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف النمو والتنمية لدينا. وفي هذا الشأن نشدد على الحاجة إلى أن يعد إقليمنا الأعمال التحضيرية للاستعراض المقبل وأن يشترك فيه بنشاط ونتعهد بالقيام بذلك.

• تعبئة الموارد المالية المحلية

27- نعترف بالدور الحاسم الذي تؤديه تعبئة الموارد المحلية للنمو والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نلتزم بزيادة الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية، وتعزيز النظم المالية لدينا، وإيقاف هروب رأس المال، والترويج لسوق أوراق مالية لعموم أفريقيا وتخفيض تكاليف المعاملات الخاصة بالتحويلات. وفي هذا السياق، سوف نستكشف اتخاذ تدابير ملائمة لكفالة توجيه الموارد المحلية إلى الاستثمارات المنتجة.

• تعزيز التجارة الدولية

28 - بناء القدرات التجارية عنصر أساسي لتعزيز قدرة أفريقيا على الاستفادة من الفرص التي يمكن أن يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد استعرضنا التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة ونشعر بالقلق إزاء بطء معدل التقدم المحرز. وفي هذا السياق، سنتخذ تدابير لكفالة الاستفادة الكاملة من هذه المبادرة.

الوطنية واستراتيجياتنا للحد من الفقر والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعبئة موارد إضافية لزيادة استثمارات القطاع العام، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

22 - وننتي على الأمين العام للأمم المتحدة لإنشائه الفريق التوجيهي والفريق العامل المعنيين بالأهداف الإنمائية في أفريقيا. ونشيد بقرار رؤساء دول وحكومات بلداننا الصادر أثناء مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2008 بتأييد هذه المبادرة والالتزام بدعمها.

23 - وننتي كذلك على قرار الأمين العام للأمم المتحدة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بالتزامن مع الاجتماع رفيع المستوى المعني بتنمية أفريقيا في أيلول/سبتمبر 2008 لتوجيه دعم إضافي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وتعزيز التنمية الأفريقية الشاملة. ونلتزم بأن نكون أصحاب مصلحة نشطين في هاتين المناسبتين رفيعتي المستوى.

24 - نشيد بمبادرة الأمم المتحدة الجديدة ونؤيدها لتعزيز التعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء من خلال الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. كما نرحب بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بدور التعاون الدولي لأغراض التنمية من خلال منتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة المنشأ مؤخراً. ونؤيد هذه الجهود ونلتزم بالاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها هاتان المبادرتان وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم عقد استعراض وزاري سنوي إقليمي وإلى مشاركة الدول الأعضاء مشاركة نشطة في هذين الاستعراضين الإقليميين والعالمي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التمويل الطويل الأجل في مجال الصحة

25 - نشيد بازدياد عدد الحاصلين على العلاج من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من 000 100 شخص في عام 2003 إلى 1,3 مليون شخص في عام 2006. ونلاحظ بقلق الحاجة إلى التمويل المستدام

• زيادة التعاون المالي والتقني الدولي

29 - نشيد بالزيادة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى قارتنا من شركائنا في التنمية التقليديين والجدد/الناشئين. ونلاحظ مع ذلك أن الزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية تعود إلى تخفيف عبء الدين وتقديم المساعدة الإنسانية ولا تعكس بالتالي موارد إضافية لتمويل التنمية. ونناشد شركائنا في التنمية الوفاء بالتزامهم بتحسين فعالية المعونة على النحو الوارد في إعلان باريس لعام 2005. وندعو أيضاً مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة مساعدة بلداننا في إعداد الأعمال التحضيرية للاستعراض العالمي المقبل لتوافق آراء مونتيري الذي سيجري في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

• الدين الخارجي

30 - في حين نسلّم بالأثر الإيجابي لتخفيف الدين على عبء الديون الأفريقية، إلا أننا ما زلنا قلقين من أن أحجام الدين لا تزال مرتفعة للغاية وستظل تشكل تحدياً لقدرة قارتنا على تمويل جدول أعمالها الإنمائي. ونلاحظ الصعوبات التي تواجهها البلدان خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها بشأن الدين وتعبئة الموارد لتمويل برامجها الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو إلى توخي المزيد من المرونة في معايير الأهلية للتخفيف من عبء الدين. وعلاوة على ذلك، وإذ نشعر بالقلق إزاء طول الفترة الفاصلة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز في الآونة الأخيرة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ندعو دائئنا إلى إعادة النظر في شروط الاستفادة من تخفيف عبء الدين لتخفيضها وذلك لتقصير الفترة المفضية إلى نقطة الإنجاز.

31 - وما زال الدين يمثل الآلية الغالبة المتاحة لكثير من بلداننا لتمويل استثمارات القطاع العام وتشجيع تنويع هياكل الإنتاج وكفالة النمو واسع القاعدة. إلا أنه من أجل الاستفادة القصوى من مساهمة الدين، سنحسن قدرات ونظم إدارة الدين ومالية القطاع العام. وسندرس أيضاً طرائق لتحسين توخي الحصافة في إدارة كامل مجموعة مواردنا، وتقليل أهمية الدين في مكانتنا المالية عن طريق تحسين وتعزيز نظم إيراداتنا الداخلية وتوسيع

وتعميق قاعدة الضرائب في اقتصاداتنا. ولذلك، نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية المعنية الأخرى تيسير التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بشأن إدارة الدين فيما بين بلداننا.

• المسائل النظامية

32 - نقر بأهمية تعزيز الترابط والإدارة والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. ونهيب بالمجتمع الدولي زيادة إتاحة المزيد من الفرص لأفريقيا لإسماع صوتها في إدارة المؤسسات الدولية التي تتخذ قرارات تؤثر في اقتصاداتنا.

تغير المناخ

33 - ينطوي تغير المناخ على فرص وتحديات في مجال تحقيق التنمية المستدامة في قارتنا. وفيما يتعلق بالتحديات، نعرب عن قلقنا بصورة خاصة بشأن ظاهرتي التصحر وإزالة الغابات. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بشكل فعال على إدماج وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في أطر عملنا الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونشدّد على الحاجة إلى دعم جهود بناء القدرات في بلداننا في هذا المجال، بما في ذلك القدرة على الاستفادة من آليات التمويل، مثل آلية التنمية النظيفة وصندوق التكيف، واغتنام الفرص التجارية الجديدة، بما في ذلك تجارة الكربون.

34 - وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بتقديم الدعم لإجراء عملية تشاورية لإعداد الأعمال التحضيرية اللازمة لمشاركة أفريقيا مشاركة فعالة في تنفيذ خريطة طريق بالي للمفاوضات المتعددة الأطراف للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ لما بعد عام 2012.

35 - ونرحب بمبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مركز أفريقي للسياسات المناخية ونؤيدها لكي يعمل هذا المركز كذراع لسياسات برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج بشكل فعال.

- سعادة السيد بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، للبيان الذي أدلى به بشأن "التمكين القانوني للفقراء"، المدرج على جدول أعمال مؤتمرا.

- وسعادة السفير ليو ميروريس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، للبيان الذي أدلى به بشأن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- والبروفيسور أديبايو أديجي، الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا والرئيس الحالي لفريق الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للبيان الذي أدلى به بشأن "النمو والعمالة والفقراء".

- والدكتور راجندرا ك. باتشوري، رئيس فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمدير العام لمعهد الطاقة والموارد في الهند للبيانات القيمة والمتبصرة التي أدلى بها في المؤتمر.

- 41 - وننتي على سعادة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي انتهت فترة ولايته، وسعادة السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لما أدياه من رؤية سديدة وقيادة حكيمة.

- 42 - وفي النهاية، نعرب عن مشاعر امتناننا القلبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لنجاحهما في عقد هذا الاجتماع السنوي المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

36- وتمشياً مع القرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات بلداننا في اجتماع قمته بالإشارة إلى الجفاف، ندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز دعمها للمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية والشرابة معه.

ضرورة التكامل الإقليمي

37 - نؤكد من جديد أهمية التكامل الإقليمي للنهوض بجدول أعمال تنمية أفريقيا وسوف نتخذ التدابير اللازمة للتعجيل بإحراز التقدم من خلال برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي ومبادرات أخرى، بما في ذلك ترشيد عمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسنقوم أيضاً بمضاعفة الجهود لتعزيز تنمية الهياكل الأساسية الإقليمية والتجارة بين البلدان الأفريقية. ولهذه الغاية، سوف نضاعف الجهود للتعجيل بإنشاء المؤسسات الإقليمية الإضافية اللازمة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع وبرامج التكامل الإقليمي. ونتعهد كذلك بتعزيز التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

كلمة شكر

38 - نشكر معالي السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ورئيس لجنة رؤساء الدول لتنفيذ نيباد والمنتدى الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات لاستعراض الأقران، للبيان الافتتاحي الملهم الذي أدلى به. كما نشكر إثيوبيا، حكومة وشعباً، علىكرمها وحسن ضيافتها لنا أثناء إقامتنا في أديس أبابا.

39- ونتوجه بالشكر لفخامة السيد جاكاي مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي على البيان الملهم للغاية الذي أدلى به، والذي كان فاتحة المداولات الخصبة جداً وواسعة النطاق لمؤتمرا.

40- ونتوجه بالشكر لضيوفنا ذوي المكانة الخاصة والشخصيات البارزة الذين أثروا مناقشاتنا بمشاركاتهم في اجتماعنا:

جيم - الإعلان الرسمي بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

نحن، الوزراء، المجتمعين في أديس أبابا بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا،

نعلن أن للجنة الاقتصادية لأفريقيا، منذ إنشائها منذ نصف قرن مضى، تاريخاً حافلاً بالإنجازات الهامة في الاضطلاع بولايتها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وتدعيم التكامل الإقليمي وتشجيع التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا،

ونقر بأن اللجنة قد دأبت على الاستجابة بفعالية لمطالب دولها الأعضاء في بيئة إقليمية وعالمية متغيرة،

ونؤكد من جديد استمرار الأهمية الموضوعية لولاية اللجنة والتزامنا كذلك بدعم وتعزيز فعاليتها تنفيذها،

ونغتتم فرصة هذا الاحتفال باليوبيل الذهبي كي نعرب عن امتناننا لجميع من عملوا وما زالوا يعملون، رجالاً ونساء، لتنفيذ ولاية اللجنة،

ونقر بما يلي:

لقد شاركت اللجنة طوال خمسين عاماً مشاركة وثيقة مع بلدان المنطقة وهي تكافح من أجل التغلب على معوقات الهيكليّة وتحويل اقتصاداتها وتشجيع تملك أفريقيا لزاماً جدول أعمال التنمية الإقليمية،

ولقد أدت جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تأسيس مبادرات وأطر وترتيبات ومؤسسات جديدة هامة للتكامل الإقليمي،

ولقد تولت اللجنة الريادة في اتخاذ مبادرات جديدة ومبتكرة وحيوية للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها القارة،

ولعبت اللجنة دوراً حيوياً في صياغة المواقف الأفريقية المشتركة والدعوة لها في الساحة العالمية، فضلاً عن صياغة نهج جديدة للشراكات مع المجتمع الدولي،

وفي الوقت نفسه، فإننا نسترشد بحقيقة ساطعة وهي ضرورة إحراز المزيد من التقدم لرفع مستوى معيشة سكان أفريقيا ولكي تلحق أفريقيا بركب "القرن الحادي والعشرين"،

ومن ثم نؤيد تأييداً تاماً منظور اليوبيل الذهبي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أنه يجب أن نتوقف الآن بشكل جماعي للحظات وأن نفكر فيما إذا كان المسار الذي ننتهجه للتنمية هو الواجب إتباعه، وأن نتدارس أيضاً دور أفريقيا في المستقبل في إطار الاقتصاد العالمي.

وبناء على ذلك،

تكرر تأكيد أن التعاون والتكامل عنصران بالغا الأهمية في التعجيل بتنمية أفريقيا وتحسين رفاه الأجيال

الحالية والمقبلة ويمثلان أيضاً حجر الزاوية للاستقرار السياسي والسلام الدائم في جميع أنحاء المنطقة؛

ونقر بالدور الهام الذي يجب أن تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المساعدة على التصدي لهذه التحديات الاقتصادية الاجتماعية التي تواجهها أفريقيا وتعزيز جدول أعمال التكامل؛

ونجدد دعمنا للجنة الاقتصادية بعد تصحيح مسارها بوصفها منتدى ضرورياً لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء فيها بصورة فعالة؛

ونشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتسخير موارد الإقليم للوفاء بأولويات التنمية في أفريقيا؛

نتعهد بتقديم الدعم الكامل للجنة الاقتصادية لأفريقيا وهي تعمل لزيادة الأنشطة التي تضطلع بها على جميع الأصعدة لتحقيق النتائج في ركيزتي توجيهها الاستراتيجي وهما: تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته؛ وتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة والتصدي للتحديات العالمية الناشئة التي تواجهها.

المرافق الثاني

ومصر والمغرب وملاوي وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا.

3- وكانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ولجنة المحيط الهندي؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وتجمع الساحل والصحراء؛ والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا (نيباد).

4- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وصندوق النقد الدولي؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ ومكتب تنسيق الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واتحاد البريد العالمي؛ والبنك الدولي.

5- وحضر الاجتماع بصفة مراقب الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التالية: الاتحاد الروسي والدانمرك والسويد والصين وفلسطين وفنلندا والنمسا والهند وهولندا وبعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

تقرير لجنة الخبراء للاجتماع المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

المقدمة

1- انعقد اجتماع لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أبيس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 26 إلى 29 آذار/ مارس 2008. وتضمنت الجلسة الأولى ملاحظات أولية قدمها كل من السيد غيناتشيو آدم، رئيس إدارة التنمية والتخطيط والبحوث بوزارة المالية والتنمية الاقتصادية بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ورئيس مكتب لجنة الخبراء لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المنتهية مدته، والسيد بول إكوروبونغ، القائم بالأعمال بسفارة جمهورية الكاميرون بأبيس أبابا ورئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية مدته لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، والسيد ماكسويل مكيوزالامبا مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي، والسيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأدلى بالبيان الافتتاحي معالي السيد مكيون مانيازوال، وزير الدولة للمالية والتنمية الاقتصادية بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

ألف - الحضور

2- وحضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجيبوتي والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسنگال وسوازيلند والسودان وسيراليون وسيشيل والصومال وغابون وغامبيا وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وكينيا وليبيريا ومالي ومدغشقر

أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،
2008

- متابعة الدورة الأخيرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

7 - متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

- الميثاق الأفريقي للإحصاء
- تغير المناخ: منظور أفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012
- استعراض إقليمي لتمويل التنمية: توافق آراء مونتيري من منظور البلدان الأفريقية - نتائج الدراسة الاستقصائية
- استعراض التقرير المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، 2008
- استعراض إقليمي للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

8 - قضايا السياسات القطاعية

- القضايا التجارية الرئيسية:
- مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية: تقييم مقارن للاتفاقات المؤقتة
- المعونة من أجل التجارة: التقدم المحرز في المبادرة وتقرير عن الولاية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- تنسيق القدرات الإحصائية في أفريقيا: منظور أفريقي
- تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: النتائج

6- كما حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو المنظمات التالية: منظمة العمل الدولية من أجل تقديم المعونة؛ ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛ والمركز الأفريقي للتنمية والدراسات الاستراتيجية؛ والمركز الأفريقي للبحوث التطبيقية والتدريب في ميدان التنمية الاجتماعية؛ والاتحاد الأفريقي لتنمية الصحة العامة؛ والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية؛ ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه؛ والمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية؛ ومنظمة المراقب الأفريقي؛ والمحفل الأفريقي للبحوث والموارد؛ ورابطة المصارف المركزية؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ ومصرف دول وسط أفريقيا؛ والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا؛ وإدارة التنمية الدولية؛ وأصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والمنظمة النسائية للتضامن والمعلومات والاتصالات؛ والنداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر؛ والمعهد الدولي للبحوث الغذائية؛ والوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وجامعة الدول العربية؛ والمنظمة الدولية للفرانكفونية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية؛ وحملة الأمم المتحدة للألفية؛ ومنظمة مونغو.

باء - إقرار جدول الأعمال وانتخاب أعضاء المكتب

7- أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- 1 - افتتاح الاجتماع
- 2 - انتخاب أعضاء المكتب
- 3 - إقرار مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل
- 4 - استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في أفريقيا
- 5 - تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا
- 6 - متابعة المؤتمرات السابقة

- متابعة الدورة الأخيرة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: التقرير السنوي عن

ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بما يعكس واقع المنظمين.

جيم- سرد الوقائع

كلمات الافتتاح

10- رحب السيد بول إكوروبونغ، الرئيس المنتهية مدته لمكتب خبراء المؤتمر الثاني للاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، في كلمته الافتتاحية، بالمشاركين في الاجتماع وقدم لهم إحاطة بشأن نتائج المؤتمر الثاني للاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد الذي انعقد في ياوندي، الكاميرون، في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر الثاني هو النظر في القضايا والتحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلدان الأفريقية وتقديم توصيات بشأنها، وتشمل هذه القضايا والتحديات ما يلي: استراتيجية التعجيل بإنشاء ثلاث مؤسسات مالية أفريقية رئيسية (على النحو الوارد في المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي) وهي المصرف المركزي الأفريقي، والمصرف الأفريقي للاستثمار، وصندوق النقد الأفريقي؛ وخريطة الطريق لترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وتقرير اجتماع المديرين العامين للجمارك في أفريقيا؛ واستعراض مبادرة المعونة من أجل التجارة؛ وتنمية التمويل الصغير في أفريقيا؛ ووضع الميثاق الأفريقي للإحصاء.

11- وأشار إلى الدعم القوي من جانب البلدان الأفريقية لإنشاء المؤسسات المالية القارية الثلاث، موضحاً أن شتى الطرائق بحثت لكفالة أداؤها الفعال. وفيما يتعلق بترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أوصى المؤتمر بإجراء استعراض شامل للتكاليف والفوائد العائدة من تعدد العضوية. وأكد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولاسيما المؤسسات الثماني المعترف بها، وضرورة إشراك وزراء المالية والتخطيط في المفاوضات التجارية الجارية، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الجمارك، والحاجة إلى إنشاء لجان وطنية تعنى بالمعونة من أجل التجارة، وتشجيع التنوع في الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات الأفريقية، وإدماج التجارة في السياسات والبرامج الوطنية، وتشجيع التمويل الصغير بإنشاء آلية لإعادة

والإجراءات الموصى بها في

مؤتمر العلم و أفريقيا

- الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابعة له

9 - مسائل قانونية:

- تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الاستعراض الخارجي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المقترح/ الخطة البرنامجية للفترة 2010-2011

- 10 - عرض ومناقشة موضوع الاجتماع: التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين
- 11 - أية مسائل أخرى
- 12 - النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات واعتمادها
- 13 - اختتام الاجتماع

انتخاب أعضاء المكتب

8- انتخبت اللجنة أعضاء المكتب الجديد بالإجماع على النحو التالي:

الرئيس:	إثيوبيا
النائب الأول للرئيس:	تشاد
النائب الثاني للرئيس:	الجزائر
النائب الثالث للرئيس:	كوت ديفوار
المقرر:	سوازيلند

9- جرى انتخاب أعضاء المكتب في سياق المرحلة الانتقالية الحالية للمؤتمر المشترك، الذي انعقد للمرة الأولى. وستجتمع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعد ذلك لاتخاذ قرار بشأن قواعد وإجراءات تشكيل المكتب بالنسبة للجماعات المشتركة القادمة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

لتعبئة الموارد ومواصلة الدعم الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عضو في الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، كما أن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي عضوان في الفريق التوجيهي.

14- وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر، أشار الرئيس إلى أن أفريقيا يتعين عليها أن تتصدى للتحديات العاجلة والطويلة الأجل من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية لشعوبها والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. ودعا اللجنة في هذا الصدد إلى إجراء دراسة نقدية لخيارات السياسة العامة وتقديم توصيات عملية لاتخاذ إجراءات للتصدي بفعالية لهذه التحديات.

15- وأخيراً، أعرب الرئيس عن شكره لزملائه في المكتب ولجميع أعضاء اللجنة لما أبدوه من تعاون ممتاز معه أثناء عمله رئيساً للمكتب. كما أثنى على الأمين التنفيذي وموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كافة لما أنجزوه من عمل كبير في السنة السابقة لمواصلة تصحيح مسار اللجنة والنهوض بتنفيذ خطة تنمية أفريقيا.

16- وأشار الدكتور مكسويل مكوزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي، إلى أن القرار المتعلق بعقد اجتماعات مشتركة قد تم التوصل إليه أثناء المؤتمر الثاني للاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية الذي انعقد في ياوندي في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وأيده بعد ذلك مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2007. وقال إن الاجتماع المشترك الأول الحالي يكتسي أهمية بالنسبة للشراكة بين مفوضية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأثنى على السيد عبد الله جانيه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لما أبداه من رؤية والتزام وقيادة واعية لضمان انعقاد المؤتمر المشترك. وقال إنه يقدر للغاية التعاون الجاري بين المؤسساتين ويتطلع إلى زيادته. وأعرب عن تهنائه للأمين التنفيذي ولجميع موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة اليوبيل الذهبي لإنشاء اللجنة وللدور البارز الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لتنمية أفريقيا منذ نشأتها. وأهاب باللجنة الاقتصادية أن تواصل تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

التمويل وتبادل أفضل الممارسات، والحاجة لوضع ميثاق أفريقي للإحصاء إلى جانب إنشاء صندوق للإحصاء.

12- ورحب السيد غيتاشيو آدم، الرئيس المنتهية مدته لمكتب لجنة خبراء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بالمشاركين في الاجتماع، ولاحظ أن الاجتماعات المشتركة للهيئتين تمثل تطوراً جيداً بسبب حاجة المؤسسات إلى التفاعل بشأن القضايا والتحديات المشتركة التي تعالجها. وأشار إلى بعض التوصيات الهامة للاجتماع السادس والعشرين للجنة الخبراء المنعقد في آذار/مارس 2007 واستعرض التقدم المحرز في التنفيذ. وقال إن المكتب والأمانة حققا مكاسب كبيرة في عدة مجالات حيوية منذ انتهاء هذا الاجتماع. وكان من بين الإنجازات الرئيسية : تنظيم الاجتماع الوزاري المعني بتمويل التنمية المعقود بأكرا، غانا، في أيار/مايو 2007 بشأن موضوع " الهياكل الأساسية من أجل النمو - تحدي الطاقة "؛ ومشاركة بعض البلدان الأفريقية في الاستعراض الوزاري السنوي العالمي الأول للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جنيف؛ وتقديم الدعم لعدة بلدان أفريقية لإعداد إستراتيجيات إنمائية وطنية تتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى؛ واستحداث أداة لوضع خرائط الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها أداة للتخطيط ولرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري.

13- وقال إن البرامج التي اضطلعت بها اللجنة طوال السنة في مجالات الدعوة والبحث والتدريب لدعم الأهداف الإنمائية للألفية ركزت على قضايا السياسات العامة المتصلة بالحد من الفقر، والإحصاء، والتنمية الاجتماعية، والمفاوضات التجارية، والإعلام، والعلوم والتكنولوجيا، والمسائل الجنسانية، والحوكمة والإدارة العامة، وتغير المناخ. وواصلت اللجنة تقديم المساهمة والدعم التقني لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كسبيل للإسراع بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنشاط في عمل الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، والفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2007

الأخيرين. كما شكر أعضاء المكتبين لما قدموه من مساهمات.

20- وأكد الأمين التنفيذي أهمية الاجتماع الحالي لأنه يحقق المزيد من أوجه التآزر والاتساق في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ويوثق التعاون بين المؤسستين. فضلاً عن ذلك، فإنه يصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومع أن موضوع المؤتمر الوزاري السابق - *التعجيل بتحقيق النمو والتنمية لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية* - لا يزال صالحاً، فإنه من الضروري أن تواصل اللجنة البحث عن الأفكار للتصدي للتحديات الناشئة التي يمكن أن تتال من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يفسر موضوع المؤتمر لهذا العام وهو - *التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين*.

21- ونظراً لأن التحسن في أداء النمو في السنوات الأخيرة لم ينجح بعد بشكل ملموس في إيجاد فرص العمل والحد من الفقر، فقد شدد على ضرورة الاستمرار في تحقيق النمو بمتوسط 7 في المائة في السنة إذا أريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن النمو والعمالة يقعان في صميم التحدي المتمثل بالفقر في أفريقيا لأن إيجاد فرص العمل اللائق هو وسيلة لتحسين المستويات المعيشية في البلدان الأفريقية. إلا أن النمو والعمالة الكاملة في أفريقيا لن يتحققا إلا إذا بذلت العناية لتحسين الحوكمة وبناء الدول القادرة؛ وتمكين الفقراء وتكوين الثروة؛ والتصدي لتغير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. وقال إن ثمة حاجة لقيادة جريئة وخلاقة للتصدي لهذه التحديات ودفع خطة تنمية أفريقيا إلى الأمام.

22- ولدى تقديم الأمين التنفيذي إلى الاجتماع إحاطة بشأن بعض المبادرات الجديدة المتعلقة بالسياسة والبرامج التي نفذتها الأمانة، ركز بصفة خاصة على جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تغير المناخ، بما في ذلك التفكير في إنشاء المركز الأفريقي للسياسات المناخية الذي سيكون بمثابة زراع في مجال السياسة العامة لبرنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا. وذكر أنه سيتم إنشاء المركز بالشراكة مع معهد الطاقة والموارد بالهند في إطار اتفاق يوقع مع الدكتور

17- وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر، قال إنه لا يمكن أن يأتي في وقت أفضل من الآن. وأشار إلى أن توليد العملة يمثل تحدياً انتقل مع أفريقيا في القرن الحادي والعشرين مما يثير شواغل جادة بشأن قدرة القارة على الحد من الفقر. ولمواجهة هذا التحدي، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون إعلان وخطة عمل واغادوغو بشأن العملة والحد من الفقر في عام 2004.

18- وتناول موضوع تصاعد أسعار المواد الغذائية والطاقة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمالة، وقال بأنه لا ينبغي النظر إليه بوصفه ظاهرة طارئة أو مؤقتة وإنما يجب فهمه بكامل تعقيداته. ولما كانت بعض القوى الكامنة وراء تصاعد أسعار المواد الغذائية ترتبط بتغير المناخ، فإن تغير المناخ يشكل تحدياً آخر ينبغي معالجته. وبناء على ذلك، دعا رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في مؤتمر قمته المعقودة في كانون الثاني/يناير 2007 البلدان الأفريقية إلى وضع سياسات واستراتيجيات للتصدي لهذا الخطر. وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والنظام العالمي لمراقبة المناخ بطرح خطة عمل سميت "برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا" تهدف إلى إدراج المعلومات المتعلقة بالمناخ في عمليات رسم السياسات. والتحدي الآخر الذي انتقل مع أفريقيا في القرن الحادي والعشرين هو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ولمواجهة هذا التحدي، حبذا لو تنظر اللجنة في طرائق وخيارات في مجال السياسة العامة لضمان زيادة البلدان الأفريقية لاعتماداتها في ميزانية قطاع الصحة لتصل إلى نسبة 15 في المائة، وهي النسبة المئوية الدنيا المحددة في إعلان أبوجا لعام 2001.

19- ورحب السيد عبد الله جانيه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالمشاركين في الاجتماع وأشار إلى أن حضورهم دليل قوي على دعم فكرة عقد اجتماعات مشتركة بين مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وشكر رئيسي المكتبين المنتهية مدتهما وأعضاء المكتبين كما أعرب عن تقديره لكرم الكامرون وإثيوبيا لاستضافتهما الاجتماعين

التنمية لا يزال عاملاً أساسياً في التعجيل بتحقيق النمو والأهداف الإنمائية للألفية، يتعين أن تبذل البلدان الأفريقية المزيد من الجهود لتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛ وتوسيع وتوطيد الإصلاحات لدفع معدلات النمو لتبلغ نسبة 7 في المائة تقريباً في السنة بغية تحقيق هدف الحد من الفقر؛ وتحسين البيئة لتحقيق النمو على نطاق واسع بقيادة القطاع الخاص من خلال زيادة الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية والرعاية الصحية والتعليم والمساواة بين الجنسين وبناء القدرات. كما أن أفريقيا تحتاج اتباع نهج جديد في عملها مع شركائها الإنمائيين لضمان وفائهم بالتزامهم بمضاعفة حجم المعونة المقدمة للقارة بحلول عام 2010 وأن يكون التمويل المقدم لتحقيق الأولويات الإنمائية في أفريقيا مستداماً ويمكن التنبؤ به.

26- وقال إن إثيوبيا وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج خاصة للتعجيل بالجهود والقضاء على الفقر، صيغت بتفصيل في خطتها الخمسية الحالية (2005 / 2006-2010) وتمحورت هذه الخطة حول الاستراتيجيات التالية: بناء قدرة تنفيذية شاملة؛ والدفع بقوة للتعجيل بالنمو وإيجاد فرص العمل؛ وتخفيف التوازن بين التنمية الاقتصادية والنمو الديمغرافي؛ وإطلاق العنان للمرأة الإثيوبية لتبيان إمكاناتها؛ وتعزيز البنى التحتية الأساسية للبلد؛ وتعزيز تنمية الموارد البشرية؛ وإدارة المخاطر والتقلبات. وأضاف أن بلاده تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق تلك الأهداف حيث حافظت على متوسط نمو يزيد على 10 في المائة في السنوات الأربع السابقة. كما أن بلاده أحرزت تقدماً مماثلاً في تحسين السياسات والبيئة المؤسسية لتحقيق النمو والتنمية وهي تواصل العمل عن كثب مع شركائها الإنمائيين لمعالجة بعض التحديات التي تواجه البلاد.

استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة في أفريقيا [البند 4 من جدول الأعمال]
(E/ECA/COE/27/3-AU/CAMEF/EXP/3(III))

27- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم عرض أمانة اللجنة الوثيقة (E/ECA/COE/27/3)؛ (AU/CAMEF/EXP/3(III)) المعنونة " دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام 2007"، وقد أبلغ لجنة الخبراء بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ارتفع من 5,7 في المائة في عام

راجندرا باشوري، المدير العام للمعهد، أثناء انعقاد مؤتمر الوزراء. وسلط الضوء أيضاً على بعض الإنجازات الكبرى للأمانة في مجالات من قبيل الإحصاء، والمالية، والتجارة، والعلوم والتكنولوجيا، والمسائل الجنسانية، وإدارة المعرفة، بما في ذلك التدابير المتخذة لتعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتمكينها من تقديم الدعم الفعال للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأوضح أن عمل اللجنة الاقتصادية في هذه المجالات ما زال يعتمد على الجهود المبذولة لتعزيز التعاون مع مجموعة كبيرة من الشركاء كالاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء الثنائيين، ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية، من أجل تنفيذ خطة أعمال اللجنة للفترة 2007 - 2009.

23- وأعرب معالي السيد مكوين مانيازوال، وزير الدولة بوزارة المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، عن ترحيبه بالمشاركين في الاجتماع. وقال إن الاجتماع الحالي هام لأسباب ثلاثة. أولها، أنه أول اجتماع مشترك للجنة خبراء الاتحاد الأفريقي وخبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وثانياً، أنه أول اجتماع يعقد في الألفية الإثيوبية التي أقرت أيضاً باعتبارها الألفية الأفريقية؛ وثالثاً، أنه يصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

24- وقال إن موضوع المؤتمر موضوع هام أتى في الوقت المناسب لأنه يتيح فرصة لاستعراض وتحديد التحديات القائمة والاستناد إلى التجارب المشتركة لمناقشة أفضل السبل لمعالجة تلك التحديات. ولاحظ أيضاً أن مناقشة هذا الموضوع سوف تستند إلى عمل اللجنة والمؤتمر في السنوات السابقة ويتيح للمشاركين استعراض مواضيع المؤتمرات السابقة بطريقة شاملة ومجدية. كما أن التصدي للتحدي المتمثل في التعجيل بتحقيق النمو والأهداف الإنمائية للألفية يتطلب اتباع نهج متعددة القطاعات وتوحيد الجهود.

25- وأضاف أنه لا يمكن اعتماد مخطط وحيد لجميع البلدان الأفريقية ولذا يجب عليها الاستفادة من تجارب بعضها البعض وتحديد العوامل الرئيسية لتحقيق النجاح وتكييفها للتصدي للتحديات المحلية. ولما كان تمويل

2006 ليصبح 5,8 في المائة في عام 2007، وقد استمد هذا النمو بصورة رئيسية من الطلب العالمي الشديد وارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة تدفقات رأس المال، وتخفيف أعباء الدين، والأداء القوي في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة. كما شهدت أفريقيا استقراراً سياسياً متزايداً، رغم أن السلام ما زال هشاً في بعض أنحاء القارة. ويتباين أداء النمو من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ويظل متوسط النمو في أفريقيا دون المستويات المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، بعد تحقيق نمو واسع النطاق تحدياً رئيسياً إذ إن النمو مازالت تحركه بضعة قطاعات تقل فيها إمكانية إيجاد فرص العمل. وهذا هو السبب الداعي إلى ضرورة ترجمة النمو على صعيد خلق العمالة، والحد من الفقر، والتنمية الاجتماعية، ولاسيما الفئات الضعيفة اجتماعياً مثل النساء والشباب والمسنين والمعوقين.

30- ويتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي 6,2 في المائة عام 2008 وهذا يعزى جزئياً إلى زيادة الطلب على صادرات السلع الأولية الأفريقية المتولدة عن النمو الشديد في آسيا، واستمرار الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي، وتحسين الحوكمة والحالة الأمنية في أفريقيا. بيد أن توقعات النمو في أفريقيا تصطدم بعدد من المخاطر أبرزها زيادة تباطؤ الاقتصاد في الولايات المتحدة وما يترتب على ذلك من أثر سلبي على الاقتصادات الأوروبية، نتيجة انخفاض الطلب على السلع الأولية العالمية وأسعار هذه السلع. وإضافة إلى ذلك، سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة اختلال الموازين المالية والخارجية في البلدان المستوردة للنفط فيما ستنزل اختناقات الهياكل الأساسية وعدم موثوقية إمدادات الطاقة تشكل عقبات كأداء أمام تحقيق النمو. وتشكل الاضطرابات السياسية والاجتماعية خطراً كبيراً آخر يحق بتوقعات النمو.

28- ولاحظت الدراسة الاستقصائية أن استقرار الاقتصاد الكلي زاد في معظم البلدان لكن مازالت هناك تحديات في مجالات منها: استدامة الموازين المالية والخارجية في البلدان المستوردة للنفط؛ والضغوط التضخمية؛ وارتفاع سعر العملات وأثره السلبي على القدرة التنافسية على الصعيد الدولي؛ والقدرة على تحمل الديون الخارجية؛ حتى بالنسبة لبعض البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الديون.

31- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، أكدت اللجنة أهمية المسائل التي تم تسليط الأضواء عليها. وشددت على أهمية التنوع لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. ولاحظت بارتياح ارتفاع النمو مؤخراً في قطاعات غير نفطية مثل السياحة والزراعة، وأكدت الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للتجديد بتحقيق أداء مرتفع والمحافظة عليه في هذه القطاعات. بيد أن بعض المشاركين رأوا أن الدراسة لم تعالج بما يكفي بعض المسائل مثل: الصلة بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية؛ وزيادة التفاوت في الدخل، وتكوين الثروات كنموذج للتنمية، والطابع الشامل لفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتأنيث هذا الوباء، وتطور الأسواق المالية، والقدرة على تحمل أعباء الدين، والوصول إلى الأسواق. وأبلغت الأمانة اللجنة بأن الدراسة الاستقصائية بحكم طبيعتها لا تهدف إلى أن تتناول بتفصيل جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة وإنما تهدف إلى توفير استعراض للاتجاهات الأخيرة في النمو والتنمية الاجتماعية. ووجهت الأمانة انتباه اللجنة إلى تقارير متخصصة أخرى ستقدم خلال الاجتماع تتناول قضايا قطاعية محددة مثل التكامل الإقليمي والأهداف الإنمائية للألفية وتمويل التنمية. ولاحظت اللجنة بقلق أن العديد من البلدان تفقر إلى القدرة الإحصائية الكافية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

29- وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من التحسن الملحوظ في بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية، لا يزال التقدم بطيئاً عموماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومازالت معدلات الفقر عالية؛ ومعدلات الالتحاق بالمدارس لا ترقى إلى المستويات المنشودة؛ ولا تزال معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية عالية؛ وما زال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحدياً رئيسياً في العديد من البلدان. وعلاوة على ذلك، يواجه الشباب والمسنون والمعوقون بوجه خاص تحديات صعبة في الالتحاق بالتيار الرئيسي للاقتصاد. وبالتالي، هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات خاصة لتلبية احتياجات هذه الفئات الضعيفة.

البلدان على التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى المزيد من المناقشة بشأن حالة الوفاء بالالتزامات الإنمائية من قبيل توافق آراء مونتيري وإعلان باريس وخطة عمل واغادوغو وبرنامج الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا كإطار استراتيجي للتنمية القارة. وينبغي أن تركز أيضاً على مجالات مثل تطوير الهياكل الأساسية والزراعة؛

(ب) وينبغي للأمانة أيضاً أن تدرج دراسات إفرادية في الدراسة، وتقريراً عن التقدم المحرز في تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية، وتوسيع نطاق التحليل ليشمل مؤشرات أخرى مثل دليل التنمية البشرية وأداء القطاعات غير النفطية. ويلزم النظر بمزيد من التفصيل في مسائل خاصة ببلدان ومناطق محددة، بما في ذلك العوامل التي تكمن وراء ارتفاع سعر العملات الوطنية وكذلك استراتيجيات بلوغ معدلات صرف أكثر تنافسية؛

(ج) وينبغي للدراسة أن تسلط الضوء على تغير المناخ باعتباره تحدياً لتحقيق التنمية المستدامة؛

(د) وينبغي أن تقدم الدراسة توصيات تفصيلية عن استراتيجيات لتخفيف أثر ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية على الفئات الضعيفة اجتماعياً على وجه الخصوص.

تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند 5 من جدول الأعمال]
(E/ECA/COE/27/4- AU/CAMEF/EXP/4(III))

35- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض ممثل الأمانة الوثيقة E/ECA/COE/27/4- AU/CAMEF/EXP/4 (III) المعنونة "تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا". وقدم استعراضاً لحالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، بما في ذلك

32- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء ما لارتفاع أسعار النفط من آثار سلبية على البلدان المستوردة للنفط. وللمحد من أثر التقدم المستورد، تقدم هذه البلدان إعانات كبيرة في مجال الطاقة تحد من نموها ومن قدرة حكوماتها على اتخاذ تدابير لمساعدة الفقراء وقيل كل شيء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت اللجنة الحاجة إلى تعزيز الجهود لبحث وتنفيذ استراتيجيات تخفف من أثر ارتفاع أسعار النفط على اقتصادات البلدان المستوردة للنفط. وفكرة إنشاء صندوق للبلدان الأفريقية المستوردة الخاصة للنفط فكرة طرحتها حكومة ليبيا واعتمدها مؤتمر قمة الخرطوم. واستهلكت الدراسة في آب/أغسطس 2006 بدعم مالي من مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وقدمت النتائج الأولية إلى مؤتمر وزراء الطاقة الأفريقيين المعقود في القاهرة، مصر، في كانون الأول/ديسمبر 2006، الذي قرر التعمق أكثر في الدراسة. ولوحظ أن الدراسة استكملت وأن مجموعة من المشاورات ستجرى في شتى المناطق دون الإقليمية لإحاطة الدول الأعضاء. وسيعقد فيما بعد اجتماع وزاري قبل تقديم التوصيات إلى المؤتمر المقبل للاتحاد الأفريقي.

33- وأقرت اللجنة بأن البلدان المصدرة للنفط لا تستفيد تماماً من ارتفاع أسعار النفط وأنه ينبغي النظر إلى الزيادة الحالية في هذه الأسعار في سياق القيمة الثابتة للدولار، وبخاصة في علاقتها بالمستويات التي تم الوصول إليها خلال الصدمة النفطية الثانية (1979-1981). وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة، الذي يمثل العملة الرئيسية في مجال المعاملات النفطية، يقوض إيرادات التصدير وقيمة احتياطات البلدان التي تصدر الطاقة والمعادن والمواد الخام وتضطلع بحصة كبيرة من معاملاتها الاستيرادية بعملات غير دولار الولايات المتحدة. وعموماً، فإن البيئة الاقتصادية العالمية تعوق نمو الاقتصادات الأفريقية.

التوصيات

34- وقد اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدراسة أن تورد معلومات أكثر تفصيلاً عن الاستراتيجيات التي تساعد

القرارات الرئيسية التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والأنشطة والبرامج التي نفذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي فيما يتصل ببناء قارة موحدة ومتكاملة.

36- وأثنت اللجنة على الأمانة لمضمون التقرير وجودة العرض. ورحبت بالمناقشة الكبرى بشأن حكومة الوحدة لأفريقيا التي أجريت أثناء الدورة العادية التاسعة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أكرا، غانا، وإعلان أكرا للإسراع في التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة. ولاحظت اللجنة أن أفريقيا قد أحرزت تقدماً في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التكامل، وخاصة في مجالات التجارة والتقارب على مستوى الاقتصاد الكلي، والهيكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتجلى ذلك على الصعيد دون الإقليمي،

حيث اعتمدت بعض الجماعات الإقليمية صكوكاً لتيسير حرية حركة الأشخاص والبضائع، في حين وافقت جماعات أخرى منها على تعريفات خارجة موحدة لايجاد مناطق للتجارة الحرة. ومن المبادرات الهامة الأخرى التي ساهمت في التكامل الإقليمي وتحسين القدرة التنافسية لأفريقيا وإنشاء مجتمعات إقليمية للطاقة ومذ خطوط أنابيب إقليمية لنقل الغاز.

37- ورغم التقدم المحرز، حددت اللجنة عدداً من التحديات التي ما زالت تعوق عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، وبخاصة انخفاض مستوى التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وضعف الترابط بين أجزاء القارة والحوافز المادية الأخرى التي تعترض سبيل التكامل، والافتقار إلى المشاركة الشعبية في عمليات التكامل، وضرورة تعميم التكامل في صلب السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء المزيد من البحوث بشأن أثر اتفاقات الشراكة الاقتصادية على جهود التكامل الإقليمي في أفريقيا. وقد أهاب بالأمانة أن تقدم مساعدتها في هذا الإطار.

38- وينبغي بذل المزيد من الجهود للنهوض بالهيكل الأساسية في القارة وتكملة الصلات الناقصة في مشروع الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا. وأشار إلى الدور الهام الذي تؤديه مصارف التنمية دون الإقليمية الموجودة حالياً في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية في القارة وضرورة توسيع نطاق أنشطتها واستكمالها بالتعجيل بإنشاء مصرف الاستثمار الأفريقي، والمصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي.

39- ونظراً لأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ يشكل عنصراً رئيسياً للنهوض بتكامل القارة، فإن عدم تكامل نظم الإنتاج في القارة يمثل عقبة أمام التجارة داخل أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير للتصدي لتحديات أخرى ترتبط بحرية التجارة مثل التهريب وغيرها من الممارسات الضارة. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل الاضطلاع بالأنشطة العابرة للحدود في إطار القواعد والأنظمة المتفق عليها مما من شأنه بناء الثقة فيما بين العاملين في مجال التجارة وكفالة الشفافية والمساءلة.

الآليات اللازمة لكفالة الشفافية في الأنشطة العابرة للحدود؛

- ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بإجراء المزيد من البحوث بشأن أثر اتفاقات الشراكة الاقتصادية على التكامل الإقليمي في أفريقيا.

متابعة الدورة الأخيرة لمؤتمرات عام 2007 [البند 6 من جدول الأعمال]

44- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت لجنة الخبراء في عدد من المسائل القانونية المتصلة بمتابعة المؤتمرات التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في العام الماضي.

1' متابعة الدورة الأخيرة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2008 (E/ECA/COE/27/5)

45- في إطار هذا البند الفرعي، عرض ممثل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الوثيقة (E/ECA/COE/27/5) المعنونة: "التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2008"، وقدم استعراضاً للأنشطة التي نفذت على سبيل متابعة المقررات الرئيسية التي اتخذت في الدورة السابقة للجنة في نيسان/أبريل 2007. وسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة السنتين 2006-2007، مع التركيز بصورة خاصة على ركيزتي عملها وهما: تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. كما سلط الضوء على جهودها الرامية إلى تعزيز شراكاتها مع منظمات شتى من أجل زيادة أثرها وتحسين فعاليتها التنظيمية. وأفاد بأن عرض النتائج المحققة في مجالات مختارة من عمل اللجنة دليل واضح على المكاسب الأولى التي تحققت بفضل عملية تصحيح مسار اللجنة التي بدأت في عام 2006. واختتم قائلاً أن تنفيذ قرارات مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأخير قد وطد

40- ورحبت اللجنة باقتراح الأمانة الداعي إلى إنشاء مرصد للتكامل الإقليمي في أفريقيا كمحفّل لتقاسم المعارف والممارسات في مجال التكامل الإقليمي. ومع ذلك، ولكي تتحقق فعالية المرصد، ينبغي تعزيز نظام مراكز الاتصال الوطنية التي ستقوم بتوثيق الدراسات الإفرادية وتجميع المعلومات ذات الصلة.

41- ورحبت اللجنة باشتراك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي في إصدار التقرير عن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وأهابت بالدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية إثبات تبنيتها لهذا المجهود عن طريق تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لإعداده. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء مزيد من البحوث وزيادة الحوار بشأن ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

42- وتأمل لجنة الخبراء أن تتضمن التقارير التي ستصدر في المستقبل تغطية كافية ومتوازنة لكل جماعة اقتصادية إقليمية، وأن يكون هناك تحليل شامل للتحديات الرئيسية التي يصادفها التكامل الإقليمي، وأن يولي الاهتمام اللازم للمسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل الحوكمة والسلام والأمن وأثرها على عملية التكامل. وسيطلب هذا توثيق التشاور والاتصال بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المشتركة في التكامل الإقليمي.

التوصيات

43- قدمت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي بذل جهود للتعجيل بإنشاء مصرف الاستثمار الأفريقي والمصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي؛
- ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بموافاة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بالبيانات والمعلومات ذات الصلة لإعداد التقرير المتعلق بتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا؛
- ينبغي أن تساعد الأمانة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إنشاء

عملية تصحيح مسار اللجنة، وأهاب بالدول الأعضاء مواصلة دعم اللجنة.

2* متابعة الدورة الأخيرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية (AU/CAMEF/EXP/6(III))

50- في إطار هذا البند الفرعي، عرض ممثل لمفوضية الاتحاد الأفريقي الوثيقة AU/CAMEF/EXP/6 (III) المعنونة "متابعة المؤتمر الأخير لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين"، وأشار إلى أن المؤتمر درس طرق تعجيل عملية التكامل في أفريقيا والمسائل المتصلة بإنشاء مؤسسات مالية أفريقية. وأبرز الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ قرارات المؤتمر، بما في ذلك دراسة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ودراسة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن إنشاء صندوق للتضامن الأفريقي لمواجهة الارتفاع الأخير في أسعار النفط، ووضع الميثاق الأفريقي للإحصاء، وإنشاء صندوق لتنمية الإحصاءات وسوق أفريقي للأوراق المالية. وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية الأفريقية التي ستتشأ بموجب المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، أفصت المفاوضات التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الجماهيرية الليبية في كانون الثاني/يناير 2008 إلى التوقيع على اتفاق إنشاء اللجنة التوجيهية لمصرف الاستثمار الأفريقي. وستجرى مفاوضات أخرى في الشهور القادمة مع الكاميرون ونيجيريا، المختارتين لإيواء صندوق النقد الأفريقي والمصرف المركزي الأفريقي على التوالي، من أجل التعجيل بإنشاء اللجنتين التوجيهيتين للمؤسستين. كما قطعت أشواط بعيدة لتعيين خبير استشاري لتوجيه الاستراتيجية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمصارف المركزية الأفريقية لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي. وستجمع هذه الدراسة التي ستجرى قبل نهاية عام 2008 أصحاب المصلحة في المهنة المصرفية وستعجل بإنشاء هاتين المؤسستين الماليتين، اللتين لا غنى عنهما لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

51- وأحاط الاجتماع علماً بتقرير المؤتمر الثاني لوزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين.

متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة [البند 7 من جدول الأعمال]

46- وأثنت لجنة الخبراء على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للجهود التي بذلتها لتعزيز شراكاتها، وخاصة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعبئة مواردها، مما سيعزز قدرتها على مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لتحدياتها الإنمائية، وخاصة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأقرت لجنة الخبراء بأهمية بناء القدرات الإحصائية لتعزيز التخطيط وصنع القرارات على أساس الأدلة، وأشادت بالجهود الجارية لتعزيز البرنامج الإحصائي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

47- وأثنت لجنة الخبراء كذلك على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعمها للجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز مكاتبها دون الإقليمية. وفي حين أنه تم إحراز تقدم في تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات، لم يسفر هذا عن زيادة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما بين الشركاء الإنمائيين من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي للقارة. وأشار إلى أن تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كان سيستفيد من التشاور عن كثب مع الدول الأعضاء، وخاصة مع ممثليها في أديس أبابا، نظراً للطابع الاستراتيجي للوثيقة.

التوصيات

48- قدمت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز قدرتها الإحصائية؛
- ينبغي أن تعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- ينبغي أن تتشاور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن كثب مع الدول الأعضاء لدى إعداد وثائقها الاستراتيجية.

49- وأحاط الاجتماع علماً بالتقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2008.

55 - وأثنت اللجنة على مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وشركائها لمبادراتهم بوضع الميثاق الأفريقي للإحصاء. وللأسف لا تتوفر القدرة والهيكل الأساسية في بعض البلدان لإصدار إحصاءات جيدة ومتسقة. ولذلك، ينبغي منح الأولوية لتقييم القدرات الإحصائية للبلدان حتى يمكن مساعدتها في إنتاج البيانات الإحصائية التي تحتاجها لوضع سياسات سليمة. كما ينبغي أن يهدف الميثاق إلى دعم البلدان التي تعاني من نظم إحصائية أضعف، كما ينبغي تشجيع البلدان الأفريقية على التعاون بعضها مع البعض الآخر لتحسين أطرها الإحصائية ووضع القوانين الإحصائية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تتمتع الوكالات الإحصائية باستقلال ذاتي لضمان سلامة البيانات والحياد السياسي.

56 - وأعرب الخبراء عن القلق إزاء اللجوء في النقاشات المتعلقة بمواضيع مثل الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاقتصادية إلى استخدام بيانات مستقاة في معظمها من منظمات دولية من قبيل الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في حين ينبغي أن تأتي هذه البيانات من البلدان نفسها حتى يسهل اعتراف ممثلي البلدان بها.

57 - وتساءلت اللجنة عما إذا كانت تملك ولاية لاعتماد الميثاق والتمست توجيهاً قانونياً بشأن طرائق اعتماد الميثاق والتصديق عليه. وطرح سؤال بشأن الوضع القانوني والدولي لإحصاءات البلدان التي لا تتوفر لنظمها الإحصائية أطر قانونية والتي لن يكون في مقدورها الامتثال لأحكام الميثاق.

58 - وأشارت الأمانة في ردها إلى أن الميثاق سوف يتيح للبلدان وضع وتطوير تشريعاتها الإحصائية امتثالاً لمبادئه وأن الميثاق والإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات سوف تزيد من قدرات النظم الإحصائية الوطنية.

59 - وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن اللجنة لا تتمتع بالولاية لاعتماد الميثاق. بيد أن الأمانة أكدت للمشاركين أن جميع التعليقات والمساهمات والتوصيات سيتم عرضها على الوزراء من أجل النظر فيها.

52 - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت الأمانة خمسة بيانات عن متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وركزت على ما يلي: الميثاق الأفريقي للإحصاء، وتقييم تغيرات المناخ لمؤتمر بالي، والاستعراض الإقليمي لتمويل التنمية، واستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، والاستعراض الإقليمي للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١' الميثاق الأفريقي للإحصاء E/ECA/COE/27/7-) (AU/CAMEF/EXP/7/ (III)

53 - قدم ممثل لمفوضية الاتحاد الأفريقي تقريراً عن الميثاق الأفريقي للإحصاء، مشيراً إلى أنه وضع إدراكاً لأهمية توفر بيانات لدى البلدان الأفريقية تكون عالية الجودة، وموثوقة، وقابلة للمقارنة ومفيدة لوضع السياسات الضرورية الحتمية لتأمين سلامة البيانات. ونظراً لاختلاف النظم الإحصائية في أفريقيا، قرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في دورته العاشرة المعقودة في أديس أبابا، إثيوبيا في عام 2007، أن يطلب إلى الاتحاد الأفريقي وضع ميثاق أفريقي للإحصاء، بالتعاون مع أعضاء النظام الإحصائي الأفريقي. والهدف من الميثاق هو إيجاد حل دائم للمشاكل المرتبطة بإصدار إحصاءات متسقة في أفريقيا ووضع إطار تنظيمي لتنمية الإحصاءات. وقد صاغه فريق من الخبراء من الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الأفريقية، والجهات الإنمائية الشريكة وأقره رؤساء المنظمات الإحصائية على الصعد الوطني والإقليمي والقاري في غيسني، رواندا، في حزيران/يونيه 2007.

54 - وأشار الممثل إلى أن ديباجة الميثاق تتناول أهمية الإحصاءات في رصد التنمية وتعيد إلى الأذهان المبادرات المختلفة التي نفذت في أفريقيا للتغلب على المشاكل التي تعوق تطوير الإحصاءات وتنسيقها. ويتضمن الميثاق تسعة أهداف وستة مبادئ سوف توجه العمل اليومي للخبراء الإحصائيين، إلى جانب آلية للرصد وأحكاماً ختامية تصف عملية التصديق على الميثاق وبدء نفاذه. وقد بدأ العمل أيضاً في إجراء دراسة عن آليات تنفيذ الميثاق وإنشاء صندوق للتنمية الإحصائية في أفريقيا.

٢٠٢ - **تغير المناخ - منظور أفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012**
E/ECA/COE/27/8-
AU/CAMEF/EXP/8(III)

63 - في إطار هذا البند من جول الأعمال، عرض ممثل للأمانة الوثيقة E/ECA/COE/27/8 المعنونة "تغير المناخ: منظور أفريقي للوصول إلى اتفاق لما بعد عام 2012" وأبلغ اللجنة بأن أفريقيا، رغم أنها لا تساهم إلا بنسبة 3,8 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، فإنها لا تزال أشد مناطق العالم تأثراً بتغير المناخ. وهذا التأثير يعزى إلى عدة عوامل: ارتفاع مستويات الفقر، وشدة الاعتماد على القطاعات المتأثرة بالمناخ من قبيل الزراعة البعلية، وصيد الأسماك، والحراجة، والسياحة؛ وضعف الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛ والصراعات ومحدودية القدرة على التكيف.

64 - ولاحظ أن تغير المناخ ستكون له آثار سلبية شديدة على مئات الملايين من الناس في المنطقة ما لم يتم على وجه السرعة اتخاذ إجراءات ملائمة للتكيف معه. وتهدد آثاره المباشرة وغير المباشرة بتقويض عقود من الجهود الإنمائية والاتجاهات الواعدة بتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي التي شهدتها المنطقة في السنوات السبع السابقة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على التنمية في أفريقيا: التعرض لمزيد من الإجهاد المائي والصراعات المتصلة بالمياه؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وانتشار الأمراض المنقولة؛ وتدهور المناطق الساحلية؛ وتضرر الهياكل الأساسية؛ وفقدان التنوع البيولوجي. وفقراء أفريقيا الذين يعيشون في الغالب في بيئات أكثر تأثراً بموجات الجفاف والعواصف وغيرهما من التقلبات الجوية العنيفة يتضررون بوجه خاص من تغير المناخ.

65 - وأحيطت لجنة الخبراء علماً بأنه للتصدي لمشكلة تغير المناخ، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

60 - وذكرت الأمانة أن آلية ملائمة تتضمن خطة عمل وإطاراً مؤسسياً سيتم إنشاؤها لتطبيق الميثاق.

61 - وأكد المستشار القانوني لمفوضية الاتحاد الأفريقي من جديد للجنة أنه ستكون هناك مشاورات بشأن الميثاق وسيتم نشره والتوعية به، وأنه في الحالات التي يتم فيها انتهاك المبادئ الأساسية للميثاق يمكن إنزال العقوبات الواردة في قواعد وأنظمة الجمعية

التوصيات

62 - وبعد انتهاء المناقشة، رحبت اللجنة بمبادرة وضع ميثاق أفريقي للإحصاء وقررت ما يلي :

- قبول أهداف مشروع الميثاق وغاياته ومبادئه المهنية، من حيث المبدأ؛
- توجيه الطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تقوم، بالتعاون مع أعضاء النظام الإحصائي الأفريقي، بالتماس الحصول على المشورة القانونية بشأن مشروع القرار؛
- توجيه الطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تقدم مشروع الميثاق المنقح إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي كما طلب بموجب قرار المجلس التنفيذي (EXCL/DEC 330 (X))

تغير المناخ. وأشادت بالجهود المشتركة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لوضع وتنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا. وأوصت بإنشاء نظام فعال للرصد والتقييم كجزء لا يتجزأ من البرنامج للإسهام في رصد التقدم المحرز وكفالة تحقيق النتائج. ورحبت بالجهود الرامية إلى إنشاء المركز الأفريقي للسياسات المناخية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي سيساعد على وضع شواغل تغير المناخ في صلب تنمية أفريقيا. وأكدت اللجنة ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم التقني والمالي لتعزيز المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة من قبيل المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته، وسائر مراكز الأرصاد الجوية الوطنية.

69 - وأوصت اللجنة بأن تدمج في أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البرامج والأنشطة المتصلة بآلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو من أجل تشجيع السياسات المتعلقة بتطوير ونشر التكنولوجيات النظيفة. ولاحظت اللجنة أيضا أنه من الضروري أن توضع على وجه السرعة آليات تحفز على الإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا وأن تدعم هذه الآليات. وبينما أعربت اللجنة عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون للتصدي للآثار المتصلة بتغير المناخ مثل الفيضانات والمجاعة، دعت إلى كفالة توفير مساعدة إنمائية طويلة الأمد لتعزيز القدرة على التكيف، بما في ذلك بناء الهياكل الأساسية اللازمة في هذا الإطار.

70 - ولاحظت اللجنة أن الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا (نيباد) وضعت في عام 2003، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل بيئية ينبغي دعمها باعتبارها أحد الأطر الهامة للتصدي لتغير المناخ في أفريقيا. وأبرزت اللجنة العلاقة بين تغير المناخ وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، وأكدت الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل ومنسق لتنفيذ اتفاقيات

ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي سويا على وضع وتنفيذ برنامج "تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا" الذي يهدف إلى تحسين رصد المناخ والبيانات المتصلة بالمناخ، والخدمات الإعلامية، وممارسات وسياسات إدارة المخاطر، مع التشديد على القطاعات الأكثر تأثراً بالمناخ. كما سيقدم البرنامج الدعم للبلدان الأفريقية في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى نظام مناخي لمرحلة ما بعد كيوتو يكون مفيدا للمنطقة.

66 - وعلاوة على ذلك، أحيطت اللجنة علماً بأنه تم تقديم اقتراح لإنشاء مركز أفريقي للسياسات المناخية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع المعهد الهندي للطاقة والموارد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، لمساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة تحدي تغير المناخ عبر إجراء البحوث في مجال السياسات وبناء القدرات، ولتكوينها من الاستفادة من النظام الجديد لإنبعاثات الغازات وآلية التمويل لحفظ واتزان النظام الإيكولوجي للغابات في العالم. وسيوفر المركز المقترح إنشاؤه للبلدان الأفريقية وجماعاتها الاقتصادية الإقليمية المعارف ومجموعات المهارات اللازمة لإدماج الشواغل المتصلة بالمناخ في سياساتها واستراتيجياتها وخططها الإنمائية؛ وسيعزز قدرتها على الاستفادة من نظام تجارة الكربون الناشئ وآلية التمويل الهادفة إلى التكيف مع تغير المناخ/ أو التخفيف من حدته؛ كما سيعزز قدرتها على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن السياسات المتعلقة بتغير المناخ التي ستؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة وضع نظام واسع وطموح ومنصف لتغير المناخ لمرحلة ما بعد كيوتو.

67 - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، سلم معظم المشاركين بحقيقة تغير المناخ وأثره السلبي، الذي أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في بلدانهم. ولاحظ عدة مشاركين أنه نتيجة لتغير المناخ، تشهد القارة بالفعل تواتر الفيضانات، والجفاف، وتدهور التربة، والتصحر، وذوبان القمة الجليدية لجبل كليمنجارو.

68 - وشددت اللجنة على ضرورة إدماج استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في الأطر الإنمائية الإقليمية والوطنية استجابة لتحدي

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي المساعدة في تعزيز إدماج استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الأطر الإنمائية الإقليمية والوطنية في أفريقيا.

‘3 استعراض إقليمي للحالة المالية والتنمية :
توافق آراء مونيتري من منظور البلدان
الأفريقية- نتائج دراسة
(E/ECA/COE/27/9-)
(AU/CAMEF/EXP/9(III)

72 - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت الأمانة تقريراً عن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف توافق آراء مونيتري في أفريقيا. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 187/62، قد أهابت باللجان الإقليمية والكيانات المعنية أن تجري مشاورات إقليمية تسهم في الأعمال التحضيرية للاستعراض العالمي لتوافق آراء مونيتري المقرر إجراؤه في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وعلى هذه الخلفية، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي الاستعراض الإقليمي الأفريقي للتمويل من أجل التنمية في إطار مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقود في أديس أبابا.

73 - وأحييت اللجنة علماً بأن تقييم التقدم المحرز، الذي استند إلى ما نشر من بيانات الاقتصاد الكلي المستمدة من منظمات دولية وحكومات وطنية، وأكملتها نتائج دراسة استقصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضعي السياسات الأفريقيين، قد أدى إلى توفير منظور أفريقي بشأن هذه المسألة. وعرض مقدم الورقة المجالات الأساسية الستة لتوافق آراء مونيتري، وهي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ وتشجيع التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية؛ والديون الخارجية؛ والقدرة على تحملها؛ ومسائل عامة، مثل تعزيز توافر وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية.

74 - واستناداً إلى بيانات الاقتصاد الكلي المنشورة، وكذلك إلى الدراسة الاستقصائية لوضعي السياسات الأفريقيين، فإن التقدم إجمالاً كان محدوداً. فرغم التقدم

ربو الثلاث وهي: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى المساعدة التقنية والمالية وفي مجال بناء القدرات للتفاوض على نظام مناخي لمرحلة ما بعد عام 2012. وقد تمت مناقشة هذه المسائل في الاجتماع التحضيري الذي عقد في تونس العاصمة، تونس، في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وستناقش كذلك في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية القادمة التي ستعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في عام 2009.

التوصيات

71 - في ضوء هذه المناقشات، اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تدمج البرامج والأنشطة المتعلقة بآلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو من أجل تشجيع السياسات المتعلقة بتطوير ونشر التكنولوجيات النظيفة؛

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائهما في التنمية تقديم الدعم التقني والمالي لتعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة مثل المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية ومركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته ومراكز الأرصاد الجوية الوطنية؛

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد في إدماج تنفيذ اتفاقيات ربو الثلاث: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي وشركائهما في التنمية تقديم الدعم التقني والمالي وفي مجال بناء القدرات للتفاوض على نظام مناخي لمرحلة ما بعد عام 2012؛

تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات، وبخاصة في ضوء أهمية التحويلات كمصدر للتمويل الإنمائي.

78 - وفيما يتصل بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من 21 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2002 إلى 43 بليون دولار في عام 2006، فإن هذه الزيادة تعزى إلى حد كبير إلى تخفيف عبء الدين وتقديم المساعدة الطارئة، ولا تمثل بالتالي موارد إضافية للأنشطة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، لم تف الجهات المانحة بعد بالالتزامات التي عقبتها في غلين اغلز وغيرها من المنتديات الدولية. ورغم أن الاستثمار في القطاعات الاجتماعية ضروري نظرا لما لرأس المال البشري من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، فإن السبيل إلى الحد من الفقر في أفريقيا هو تطوير القدرات الإنتاجية. ولهذا السبب شددت اللجنة على ضرورة تخصيص نسبة أكبر من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الإنتاجية. وتم أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بكفاءة المعونة وخفض نسبة المعونة المشروطة. ورغم هذا، ما زالت نوعية المعونة تقل بدرجة خطيرة من أثر المعونة في التنمية بالبلدان المستفيدة. وبناء على ذلك، حثت اللجنة الشركاء في التنمية على الوفاء بالالتزامات التي قطعوها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وأهابت أيضا بالبلدان الأفريقية اتخاذ تدابير لتحسين فعالية المعونة، عن طريق أمور منها تعزيز نظم وممارسات إدارة المالية العامة ونظم المشتريات والميزانية لديها.

79 - ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من حدوث زيادة في الصادرات، كان التقدم المحرز في التجارة الدولية مخيبا للآمال، نظرا لوجود عراقيل في جانب العرض ولمحدودية الفرص المتاحة لوصول منتجات تحظى بأهمية تصديرية خاصة لدى أفريقيا إلى الأسواق. وينبغي للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتوسيع نطاق تجارتها عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية والتنويع أن تقترن بتدابير تتخذ على الصعيد الدولي لتهيئة بيئة تجارية تتيح للقارة إطلاق العنان لإمكاناتها التصديرية. ويكتسي بدء تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة أهمية حاسمة في هذا الشأن.

80 - وفيما يتعلق بالمسائل النظامية، شددت اللجنة على ضرورة أن يكون للبلدان الأفريقية صوت أقوى في

الكبير المحرز فيما يتعلق بالديون الخارجية، كان الأداء في مجال التجارة الدولية وكذا في مجال تعبئة الموارد المحلية والخارجية إما مقبولا أو مخيبا للآمال.

75 - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، لاحظت اللجنة أن نسبة المدخرات المحلية في أفريقيا سجلت زيادة هامشية إذ ارتفعت من 20 في المائة عام 2001 إلى 21 في المائة عام 2005. بيد أن المدخرات المحلية ظلت منخفضة بالقياس إلى الاستثمارات اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وكان تخلف النظم المالية، بما في ذلك ضعف الهياكل الأساسية المالية والإدارة المالية، عقبة كأداء أمام تعبئة الموارد المحلية.

76 - ورغم أهمية تعبئة المدخرات المحلية في تمويل التنمية لاحظت اللجنة مع القلق أن المؤسسات المصرفية الوطنية مبعثرة على نطاق ضيق وتفتقر إلى الكفاءة لتعبئة المدخرات المحلية. وأوصت اللجنة في هذا الصدد بتعزيز المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق المعاشات التقاعدية وخطط التأمين طويلة الأجل لتعزيز تعبئة الموارد المحلية. ونظرا لعدم فعالية المصارف التجارية في أفريقيا في مجال تعبئة المدخرات الريفية وترددها في إنشاء فروع لتقديم الخدمات في المناطق الريفية. ولتعزيز تعبئة الموارد في هذه المناطق، أوصت اللجنة بالاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الخدمات والشبكات البريدية لتوفير خدمات حيوية لتعبئة المدخرات والتحويلات والتمويل الصغير.

77 - وبخصوص تعبئة الموارد الدولية، لاحظت لجنة الخبراء أن الزيادات الأخيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ما زالت غير كافية واقتصرت على بلدان قليلة وعلى قطاعات بعينها مثل الموارد الطبيعية. ونظرا للطابع الانعزالي للصناعات الاستخراجية وكثافة استخدامها لرأس المال، فإن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كان لها أثر محدود على الجهود الرامية إلى إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ولذا، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تكون انتقائية في اختيارها للاستثمارات المباشرة الأجنبية واعتماد خيارات في مجال السياسة العامة تعزز قدراتها الإنتاجية وتشجع على التنويع بغرض توفير منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وينبغي لها أيضا أن تعمل على تحسين مناخها الاستثماري لاجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وخفض

84 - في ضوء هذه المناقشات، اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي تدعيم المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق المعاشات التقاعدية وخطط التأمين طويلة الأجل لتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛

- ينبغي تسخير إمكانيات الخدمات والشبكات البريدية لتوفير خدمات حيوية لتعبئة المدخرات والتحويلات والتمويل الصغير؛

- ينبغي توسيع نطاق التخفيف من عبء الدين ليشمل بلداناً أفريقية أخرى تتحمل ديوناً مرتفعة خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتحلي بالمرونة في تطبيق معايير الأهلية كي يتسنى للبلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون أن تستفيد من التخفيف من عبء الدين الواقع على كاهلها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين .

‘4’ تقرير عام 2008 عن تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية-27/10 (E/ECA/COE/27/10-27/10 (III) AU/CAMEF/EXP/10(III))

85 - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل للأمانة تقرير عام 2008 عن تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فسلط الضوء على الإنجازات التي تم تحقيقها في هذه السنة إلى جانب مختلف العقبات أمام التقدم على الصعيد القاري. ومن بين أبرز هذه العقبات: صعوبة الحصول على الإحصاءات عالية الجودة لتحسين تخصيص الموارد، وإعلان السياسات وتطويرها، وتغير المناخ، وسوء المرافق الصحية، والفقر في الحضر.

86 - ولاحظت اللجنة أن بعض البلدان الأفريقية تسلك الطريق المؤدي لتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية وبخاصة تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي وتخفيض معدلات الفقر بمقدار النصف. ولاحظت أنه من بين جميع المناطق دون الإقليمية في القارة أحرزت شمال أفريقيا أكبر قدر من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بيد أن بطء معدل التقدم الإجمالي المحرز في عام

إدارة النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية. وعلى الرغم من زيادة مشاركة أفريقيا في عمليات صنع القرار في منظمة التجارة العالمية، ما زالت البلدان الأفريقية مستبعدة أو غير ممثلة تمثيلاً كافياً في عمليات صنع القرار في منظمات دولية رئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

81 - ولاحظت اللجنة أن التقدم المحرز في مجال الدين الخارجي كان أهم مجالات توافق آراء مونتيري. فبفضل تخفيف عبء الدين بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، انخفض الدين الخارجي لأفريقيا من 298 بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2002 إلى 245 بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2006. وبالمثل، انخفض مجموع دين أفريقيا كنسبة من الناتج القومي الإجمالي انخفاضاً كبيراً من 56 في المائة في عام 2002 إلى 24 في المائة في عام 2006. وبالرغم من هذا التقدم الملحوظ، هناك عدد من التحديات التي تقف في سبيل إيجاد حل دائم لمشكلة الدين الخارجي لأفريقيا.

82 - وأثنت اللجنة على الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي لحل مشكلة ديون أفريقيا بيد أنه، نظراً لمعايير الأهلية الصارمة والوقت الذي استغرق الوصول إلى نقطتي القرار والإنجاز، استبعد عدد كبير من البلدان الأفريقية الفقيرة التي تتحمل ديوناً مرتفعة، من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبناء على ذلك، أوصت اللجنة بشدة بتوسيع نطاق التخفيف من عبء الدين ليشمل بلداناً أفريقية أخرى تتحمل ديوناً مرتفعة خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التحلي بالمرونة في تطبيق معايير الأهلية كي يتسنى للبلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون أن تستفيد من التخفيف من عبء الدين الواقع على كاهلها في إطار المبادرتين.

83 - وفي حين لاحظت اللجنة أهمية تقديم قروض تساهلية لبلدان أفريقية حثت البلدان على توخي الحرص عند التعاقد للحصول على قروض جديدة، من أجل تلافي شرك تراكم الديون ومشاكل خدمة الدين المرتبطة بها.

التوصيات

الأهداف الإنمائية للألفية وبشأن أهمية هذه الأهداف بالنسبة لأفريقيا، لاحظت بقلق تزايد قابلية أفريقيا للتأثر بتغير المناخ وافتقارها إلى التخطيط العمراني والتنمية الحضرية.

التوصيات

91 - اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي للدول الأعضاء تحسين تعبئة مواردها المحلية ولجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي مساعدتها في تعبئة الموارد الخارجية اللازمة للتعبيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي القيام، من خلال منتدى التعاون الإنمائي، باستكشاف سبل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمساعدة الدول الأعضاء في تشاطر أفضل الممارسات؛
- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي العمل مع المؤسسات الإحصائية الوطنية بالدول الأعضاء لتحليل مدى أهمية الغايات الحالية للأهداف الإنمائية للألفية.

92 - وقد أحاطت اللجنة علماً بالتقرير

2008 يثير القلق. وبناء على ذلك، أبدت اللجنة مقترحات ومبادرات عديدة لتدعيم الجهود من أجل دعم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

87 - وأكدت اللجنة أهمية تذليل العقبات التي تم تحديدها بأسرع ما يمكن وتعبئة الموارد المحلية والخارجية لتحسين قدرات الإدارة التقنية والتعجيل بإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

88 - ولاحظت اللجنة كذلك بارتياح أن الدعم العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما زال قوياً، كما تجلى في مبادرات مثل الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي وضع كي يستخدم كمنتدى لنشاطات الخبرات والتعلم من الأقران، ومنتدى التعاون الإنمائي الذي يستكشف سبل تحسين التعاون الإنمائي الدولي لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفرقة العمل المعنية بالفجوة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة التي ترمي إلى سد ثغرة التمويل التي تواجهها البلدان؛ والحدث رفيع المستوى المقبل (أيلول/سبتمبر 2008) المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقده الأمين العام للأمم المتحدة .

89 - وفيما يخص أفريقيا بالتحديد، أحاطت اللجنة علماً بإنشاء لجنة الأمين العام التوجيهية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وفريقها العامل في أفريقيا، وقرارات مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأقرت كذلك بجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومبادراتها، وخاصة تطوير أداة رسم خرائط الأهداف الإنمائية للألفية وفريق التعلم الأفريقي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وتحليل البيانات من جولة تعدادات السكان لعام 2010. وسلمت اللجنة أيضاً بأن التقرير عن التقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي ستعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي سيعزز توافق الآراء السياسية ويدعم الدعوة إلى التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي.

90 - وفي حين لاحظت اللجنة وجود اتفاق عام فيما بين الخبراء على الحاجة الملحة لأن تحقق أفريقيا

٥٥' الاستعراض الإقليمي للاستعراض الوزاري
السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
E/ECA/COE/27/11-))
(AU/CAMEF/EXP/11(III)

96 - وأثنت اللجنة على مقدم العرض الذي شاطر المشاركين تجربة إثيوبيا في تنفيذ خطة التنمية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية.
قضايا السياسات القطاعية [البند 8 من جدول الأعمال]

١' القضايا التجارية الرئيسية:

(أ) مفاوضات ترتيبات الشراكة الاقتصادية:
تقييم مقارن للاتفاقات المؤقتة
E/ECA/COE/27/12a-)
(AU/CAMEF/EXP/12a(III)

97 - في إطار هذا البند من جدول الأعمال ، قدم ممثل للأمانة المشتركة عرضاً بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجارية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعات البلدان الأفريقية، على النمو الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/27/12a-
AU/CAMEF/EXP/12a(III) المعنونة " مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية: تقييم مقارن للاتفاقات المؤقتة". وسلط الضوء على التطورات الأخيرة في المفاوضات الجارية، مشيراً إلى أن توقيع الاتفاقات المؤقتة غير طابع ودينامية المفاوضات. ولاحظ، بعد تحليل مختلف اتفاقات الشراكة الاقتصادية المؤقتة وإبراز مجالات الاتفاق والاختلاف الرئيسية، أن القضايا مثار الجدول لا تزال معلقة ويلزم بالتالي توخي الحيلة واعتماد استراتيجية متسقة.

98 - وأعربت اللجنة عن امتنانها للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لما قدمناه من دعم تقني في عملية التفاوض. وأعربت اللجنة عن الفلق إزاء الانقسامات داخل كل مجموعات التفاوض وشددت على الحاجة إلى التوصل لاتفاق إقليمي مشترك مع الاتحاد الأوروبي وإزالة جميع الشروط من الاتفاقات المؤقتة .

99 - ووافق الاجتماع على ضرورة استعراض اتفاقات الشراكة الاقتصادية وتنسيقها بما يتمشى مع جدول أعمال تكامل وتنمية أفريقيا ويلزم أن تقاوم البلدان الأفريقية الضغط لتوقيع اتفاقات شراكة اقتصادية مؤقتة والتصديق عليها قبل معالجة مسائل معلقة سيصعب حلها فيما بعد. وفي هذا الصدد طلبت اللجنة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستمرار في تنسيق عملية التفاوض بشأن اتفاقات الشراكة

93 - في إطار هذه البند من جدول الأعمال، قدم غينانتشو آدم، ممثل الحكومة الإثيوبية عرضاً بشأن إسهام إثيوبيا في الاستعراض الوزاري السنوي في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2007. وأبرز السمات الرئيسية لخطة إثيوبيا الخمسية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية للتعبيل بالتنمية واستدامتها من أجل إنهاء الفقر. ومن بين الركائز الرئيسية للخطة: بناء القدرات؛ والإسراع بخطى النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛ ومواجهة التحدي السكاني؛ وإطلاق العنان لإمكانات المرأة الإثيوبية؛ وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية؛ وتحسين التنمية البشرية؛ وإدارة المخاطر. وأحيطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة والأشواط المقطوعة على طريق تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية.

94 - وتكمن التحديات الرئيسية التي تقف في طريق تنفيذ الخطة فيما يلي: محدودية القدرة على التنفيذ، وبخاصة على الصعيد دون الوطني الوطنية؛ ومحدودية قدرة القطاع الخاص؛ والتأثر بالصدمات الخارجية والمحلية على السواء؛ وضعف الإنتاجية. ويشكل التمويل من أجل التنمية عائقاً أساسياً أمام التنفيذ. فعلى الرغم من تخفيف وعبء الدين وإلغاؤه، فإن نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لإثيوبيا (البالغ 14.8 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الفترة 2006/2005) كان أقل بكثير قياساً إلى بلدان أخرى ذات دخل منخفض، بما فيها عدة بلدان تسجل متوسطاً عالياً في نصيب الفرد من الدخل ومؤشرات أفضل في مجال التنمية البشرية. ومن الفرص الرئيسية في إطار تنفيذ الخطة: استمرار البرامج الوطنية لبناء القدرات، ونجاح برامج التنمية القطاعية الجارية، وتحسين بيئة الاستثمار الخاص والنشاط التجاري.

95 - وأعرب عن تقدير بلده لما قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم تقني ومالي لإعداد تقرير بلده المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي.

أفريقيا وسلّمت اللجنة أيضاً بدور المعونة من أجل التجارة في التعجيل بعملية التكامل الإقليمي في أفريقيا وتجاوز القيود التي تواجهها الاقتصادات الأفريقية الصغيرة المجزأة. وأكدت أن ثمة حاجة إلى أن تكون المعونة من أجل التجارة متسقة مع التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وداعمة له من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. وتم التأكيد على الحاجة لاعتماد مؤشرات لرصد تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة وتقييمه، وهو أحد المجالات التي تستطيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساهمة فيها.

103- وفيما يتعلق بتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة، أشارت اللجنة إلى ضرورة بناء القدرات على الصعيدين القطري ودون الإقليمي والاستعانة بالقطاع الخاص كعنصر رئيسي في العملية. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير المزيد من التدريب والمساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال المفاوضات التجارية. وتم التشديد على ضرورة إدماج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحديد الأولوية للقضايا التجارية. وأوصت اللجنة بأن يركز في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة في أفريقيا على المجالات الرئيسية التالية: الهياكل الأساسية وتيسير التجارة ووضع المعايير.

104- واعترافاً بمساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها في بناء القدرات التجارية في أفريقيا، طلبت لجنة الخبراء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة العمل عن كثب مع منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين المعنيين من أجل التنفيذ الفعال لمبادرة المعونة من أجل التجارة في أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية في التصدي للتحديات ذات الصلة بالتجارة.

التوصيات

105- اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المزيد من التدريب والمساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية في إجراء المفاوضات التجارية؛

الاقتصادية بين مختلف مجموعات التفاوض الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

التوصيات

100- اتخذت اللجنة التوصيات التالية :

- ضرورة التوصل إلى اتفاق إقليمي مشترك مع الاتحاد الأوروبي وإزالة جميع الشروط من الاتفاقات المؤقتة؛

- ضرورة تعبئة موارد إضافية للوفاء بشرط التنفيذ والتعديل في اتفاقات الشراكة الاقتصادية؛

(ب) **المعونة من أجل التجارة: التقدم المحرز في المبادرة وتقرير عن الولاية للجنة الاقتصادية لأفريقيا**
E/ECA/COE/27/12b-)
(AU/CAMEF/EXP/12b (III)

101- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل الأمانة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة على النحو الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/27/12b-)

(AU/CAMEF/EXP/12b(III) المعونة: " المعونة من أجل التجارة: التقدم المحرز في المبادرة وتقرير عن الولاية للجنة الاقتصادية لأفريقيا". وركز مقدم التقرير على الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها مثل منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي في تنفيذ المبادرة في أفريقيا. وكان من أهم الإنجازات في هذا الصدد الاستعراض الإقليمي الأفريقي والاستعراض العالمي لمبادرة المعونة من أجل التجارة اللذان أجريا في دار السلام وجنيف على التوالي في عام 2007. كما قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور هام في تحديد البرنامج الاستراتيجي للتنفيذ الحالي والمستقبلي، بما في ذلك رصد المبادرة في أفريقيا

102- أكدت اللجنة أهمية المبادرة في تحسين النمو في أفريقيا والقدرة التنافسية على الصعيد العالمي. وأكدت أيضاً أن المبادرة يمكن أن تساعد في توطيد عملية تنويع الاقتصادات الأفريقية ومعالجة المعوقات في جانب العرض، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال التجارية في

حاسمة لوضع السياسات الرشيدة. ويقتزن بعدم الوعي بأهمية الإحصاءات، ضعف الطلب على الإحصاءات وقلة استخدامها لوضع السياسات واتخاذ القرارات. وأعربت بعض الوفود عن القلق بشأن مسألتي الثقة والنزاهة اللتين تتجليان في الاختلافات القائمة بين الخبراء الفنيين الإحصائيين والسياسيين بشأن الأرقام. مما قد يؤدي إلى تقليل دور مكاتب الإحصاءات، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية، والإحجام عن اعتماد تشريعات إحصائية.

108- وأبدت اللجنة قلقها لعدم ورود معلومات محددة في التقرير عن حالة الإحصاءات على الصعيد القطري والأنشطة المحددة المضطلع بها، بما في ذلك مستوى التمويل المحلي والخارجي، والعمليات الإحصائية والتعدادات والاستقصاءات التي أجرتها المكاتب الإحصائية الوطنية، وعدد البلدان التي لديها استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات، وعدد البلدان التي تعترم المشاركة في جولة عام 2010 لتعدادات السكان والمساكن، والمساعدة المباشرة المقدمة من مختلف البرامج والمشاريع من قبيل النظام العام لنشر البيانات، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمركز الإقليمي للمساعدة التقنية لأفريقيا.

التوصيات

109- في ضوء الشواغل المعبر عنها، اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي للدول الأفريقية أن تقدم معلومات عن الأنشطة الإحصائية المضطلع بها على الصعيد الوطني والإقليمي إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائهما من أجل قياس التقدم المحرز سنوياً على صعيد التطوير الإحصائي في أفريقيا. وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائهما المساعدة في رصد وتنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا والميثاق الأفريقي للإحصاء؛

- وينبغي للدول الأعضاء تعميم التجارة في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية وإيلاء الأولوية للقضايا التجارية؛

- ينبغي تركيز تنفيذ المعونة من أجل التجارة في أفريقيا على الهياكل الأساسية وتيسير التجارة والمعايير التجارية الدولية؛

- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل عن كثب مع منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من الشركاء للتنفيذ الفعال للمعونة من أجل التجارة في أفريقيا.

2' تنسيق القدرات الإحصائية في أفريقيا:

منظور أفريقي

E/ECA/COE/27/13-)
(AU/CAMEF/EXP/13(III)

106- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض ممثل للأمانة الوثيقة E/ECA/COE/27/13 المعنونة "تنسيق القدرات الإحصائية في أفريقيا: منظور أفريقي"، وسلط الضوء على بعض التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في الاستجابة للطلب المتزايد على الإحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت لدعم أهدافها الإنمائية. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا يصدر اتخاذ مبادرات للتصدي لهذه التحديات وتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على إنتاج بيانات موثوقة وتحليلها ونشرها. ومن المبادرات الرئيسية في هذا الإطار إنشاء المركز الأفريقي للإحصاء في عام 2006 كجزء من عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وإنشاء اللجنة الإحصائية لأفريقيا باعتبارها هيئة عليا مسؤولة عن تعزيز الإحصاءات والتطوير الإحصائي في أفريقيا؛ وإنشاء اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات، واعتماد الميثاق الأفريقي للإحصاء الذي اقترحه مفوضية الاتحاد الأفريقي.

107- وفي المناقشة التي تلت ذلك، ركزت اللجنة على عدد من القضايا الرئيسية، منها ضعف مشاركة بعض البلدان الأفريقية في جولة عام 2000 لتعدادات السكان والمساكن. وكان ارتفاع تكلفة إجراء التعدادات عائقاً أمام المشاركة فيها وسيلزم تقديم دعم مالي وتقني لبعض البلدان الأفريقية لإجراء التعدادات التي تنسم بأهمية

٣' تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:
النتائج والإجراءات الموصى بها في مؤتمر
العلم وأفريقيا (E/ECA/COE/27/14-)
(AU/CAMEF/EXP/14(III))

110- في إطار هذا البند من جدول الأعمال عرض ممثل للأمانة الوثيقة

(E/ECA/COE/27/14-AU/CAMEF/EXP/14 (III)) المعنونة: " تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: النتائج والإجراءات الموصى بها في مؤتمر العلم وأفريقيا ". وسلط مقدم العرض الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على النتائج والتوصيات الرئيسية لمؤتمر العلم وأفريقيا الذي انعقد في أديس أبابا في آذار/مارس 2008 على سبيل متابعة مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقد في كانون الثاني/يناير 2007 بشأن موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي لأغراض التنمية. وكان الهدف من ذلك هو رفع مستوى ونطاق مشاركة أفريقيا في مجال البحث والتطوير على الصعيد الدولي وتقديم المعلومات لدبلوماسية علمية جديدة لدعم التحول العلمي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. وكان أحد النتائج الرئيسية للمؤتمر الالتزام بتطوير البحث العلمي والابتكار للتصدي لمجموعة التحديات الإنمائية الواسعة التي تواجهها أفريقيا في عالم ينحو نحو العولمة. وتم إنشاء فريق عامل يضم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتنسيق تنفيذ نتائج المؤتمر.

111- وأثنت اللجنة على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل هذه المبادرة المهمة وأوصت بأن يؤيد مؤتمر الوزراء الحالي نتائج مؤتمر العلم وأفريقيا. كما أوصت أيضاً بأن يطلب مؤتمر الوزراء من جميع البلدان الأفريقية تخصيص نسبة 1 في المائة على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثلما أوصت بذلك مختلف مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي.

112- وشددت اللجنة على الحاجة إلى توطيد الإصلاحات في قطاع التعليم لإدماج العلوم على نحو

• ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي زيادة التوعية وتعزيز جهود الدعوة المتعلقة بأهمية إدماج الإحصاءات في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر حتى تشعر الحكومات بالتشجيع على تحمل المزيد من المسؤولية عن تمويل الأنشطة الإحصائية؛

• ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة في تعبئة الموارد وتوفير المساعدة الفنية لكي تجري تعدادات السكان والمساكن بصورة جيدة، بما في ذلك استحداث برامج لدعم البلدان الخارجة من صراع، وتقديم الدعم الكافي للبلدان الأفريقية لتمكينها من المشاركة بفعالية في برنامج المقارنات الدولية؛

• ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات والسعي لكفالة تضمينها إحصاءات قطاعية، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات القطرية، ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

• ينبغي لخبراء الإحصاء وصانعي السياسات أن يعقدوا اجتماعاً يهدف إلى تعزيز التواصل إلى تفاهم مشترك قبل انعقاد مؤتمر الوزراء القادم، وأن يضعوا ترتيبات لكي يجتمعوا كل ثلاث أو أربع سنوات بعد ذلك؛

• ينبغي للبلدان الأفريقية أن تسهم إسهاماً كبيراً في إنجاح الدورة السابعة والخمسين للمعهد الإحصائي الدولي المقرر عقدها في ديربان في آب/أغسطس 2009 واعتبارها حدثاً قارياً.

٤' الدعم المقدم على صعيد منظومة
الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج
الشراكة

الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع له
E/ECA/COE/27/15(-)
(AU/CAMEF/EXP/15(III))

أفضل في جميع المستويات تعزيزاً للأهداف الإنمائية. كما أكدت على الحاجة إلى الاستفادة من الإمكانيات العلمية للمغربين. بيد أنها أشارت إلى أن تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تدعمه بيئة سياسية ملائمة لبناء القدرات في أفريقيا والاحتفاظ بها.

التوصيات

113- اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي لمؤتمر الوزراء أن يؤيد نتائج مؤتمر العلم وأفريقيا؛
- ينبغي لمؤتمر الوزراء أن يطلب إلى جميع البلدان الأفريقية تكريس واحد في المائة كحد أدنى من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير؛
- ينبغي للبلدان الأفريقية أن تهئ بيئة سياسات مناسبة لبناء قدرات علمية والإبقاء عليها في القارة.

114- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت الأمانة الوثيقة

E/ECA/COE/27/15(-)

(AU/CAMEF/EXP/15(III)) المعنونة: الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع له. وقدم العرض معلومات مستكملة عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد، ووجه الانتباه إلى الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وركز على القضايا والتوصيات الرئيسية للاجتماع التشاوري الإقليمي الثامن. ناهيك عن الإنجازات والآثار والتوصيات المقدمة بشأن الطريق إلى الأمام .

115- وأكدت اللجنة أهمية الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد. وأثنت على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تقوم به لتنسيق هذا الدعم . وأشادت بنظام المجموعات المواضيعية لآلية التشاور الإقليمي مؤكدة الحاجة إلى تعزيزه هذا النظام. ولاحظت اللجنة أن زيادة المجموعات المواضيعية من سبع إلى تسع مجموعات يبرهن على التزام وكالات الأمم المتحدة بتحسين الاستجابة لأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد.

116- واعترافاً من اللجنة بالأهمية المركزية للتكامل الإقليمي في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي وبرنامج

مسائل قانونية [البند 9 من جدول الأعمال]

١' الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة
2010-2011: الخطة البرنامجية
لفترة
E/ECA/COE/27/17-)
(AU/CAMEF/EXP/17(III)

119- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض ممثل لأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورقة الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة 2010 - 2011: الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما وردت في الوثيقة E/ECA/COE/27/17. وأوجز العرض التوجه العام المقترح للجنة لفترة السنتين 2010 - 2011، مع الإشارة إلى أن اللجنة سوف تستمر في التركيز على تحقيق النتائج في المجالات ذات الأولوية، استناداً إلى الركيزتين الموضوعيتين لعملها وهما: تعزيز التكامل الإقليمي لدعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأوليياته؛ والاستجابة للاحتياجات الخاصة لأفريقيا وللتحديات العالمية الناشئة. وفي هذا الصدد، سوف تستمر اللجنة في تعزيز قدراتها التحليلية بغية تعميق أنشطتها المعيارية كي تساعد البلدان الأفريقية على التصدي للتحديات الإنمائية على نحو أفضل.

120- وتتضمن الاستراتيجية تعزيز وجود اللجنة على الصعيد دون الإقليمي عن طريق الارتقاء بدور مكاتبها دون الإقليمية، وتقوية الشراكات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وسوف تكثف الجهود لأجل دعم مساعي الارتقاء بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتصل بطرائق التنفيذ، فهي تتمثل في إجراء البحوث وتحليل السياسات؛ وبناء توافق الآراء والدعوة على مستوى السياسات؛ وإسداء المشورة بناء على الطلب. وأُحييت لجنة الخبراء علماً بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سوف تقدم خدماتها من خلال عشرة برامج فرعية.

نيباد، أوصت بأن تطرح مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة نيباد مسألة إنشاء مجموعة عاشرة معنية بالتكامل الإقليمي للنظر فيها في اجتماع التشاوري الإقليمي القادم. وفضلاً عن ذلك، لاحظت اللجنة أهمية مسائل الجنسانية والشباب في تنمية أفريقيا ودعت لإدماجها بشكل فعال في صلب نظام المجموعات لآلية التشاور الإقليمي بوصفها مواضيع تمس عدة قطاعات.

117- وأعربت اللجنة عن القلق إزاء التحديات في مجال القدرات التي تواجهها عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأهابت ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه منظماً لاجتماعات المجموعة المعنية بالحوكمة في إطار آلية التشاور الإقليمي، المبادرة بإجراء مشاورات لتلبية احتياجات المؤسسات القارية والإقليمية وكذا الشركاء المعنيين مباشرة بالعملية من القدرات.

التوصيات

118- اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي تعزيز نظام المجموعات المواضيعية في آلية التشاور الإقليمي؛
- ينبغي لأمانة الاتحاد الأفريقي ونيباد طرح مسألة إنشاء مجموعة معنية بالتكامل الإقليمي للنظر فيها في اجتماع آلية التشاور الإقليمي القادم؛
- ينبغي إدماج تعميم مسائل الجنسانية والشباب بشكل فعال في صلب نظام المجموعات بوصفها مواضيع تمس عدة قطاعات؛
- ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبادرة بإجراء مشاورات لتلبية احتياجات المؤسسات والشركاء في أفريقيا المعنيين مباشرة بعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من القدرات.

والمقترحات التي طُرحت ستؤخذ في الاعتبار وأنه ستستمد نواتج ملموسة من الإطار الاستراتيجي المقترح. وعادة ما تعرض هذه النواتج في الميزانية البرنامجية، وهي وثيقة منفصلة. وأحيطت لجنة الخبراء علماً بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل بذل جهودها لتنفيذ إطار الإدارة القائمة على تحقيق النتائج تنفيذاً تاماً، بما في ذلك تعزيز قدرتها على صياغة إنجازات ومؤشرات إنجاز قابلة للقياس. وبالإضافة إلى ذلك، أحيطت لجنة الخبراء علماً بأنه يجري معالجة الشواغل المتعلقة بالنقل في إطار البرنامج الفرعي 5 المتصل بالتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي.

126- وفي ضوء الملاحظات والمقترحات آتفة الذكر، أوصت لجنة الخبراء بإحالة الإطار الاستراتيجي المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين 2010 - 2011 إلى مؤتمر الوزراء كي ينظر فيه ويقره.

التوصيات

قدمت اللجنة التوصيات التالية:

- يتعين أن توضح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الصلات بين ركنيها والبرامج الفرعية العشرة في وثيقة الإطار الاستراتيجي؛
- ينبغي أن تترجم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إطارها الاستراتيجي إلى أنشطة برنامجية محددة؛
- ينبغي أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتحسين نظم النقل لديها، بما في ذلك خدمات النقل الجوي والسلامة الجوية؛
- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشرك في تطوير قطاع النقل في القارة إلى جانب الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن النقل وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي.

121- وطلب إلى اللجنة النظر في الإطار الاستراتيجي المقترح ورفع التوصية إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدراسته وإقراره. وسوف يتم رفع الإطار الاستراتيجي المقترح، إضافة إلى الملاحظات والتعديلات الصادرة عن مؤتمر الوزراء، إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها القادمة في حزيران/يونيه 2008، ومن ثم توجيه توصية إلى الجمعية العامة للموافقة عليها.

122- ورحبت اللجنة بالإطار الاستراتيجي المقترح، وأشارت إلى أنه يعكس بصورة واضحة أولويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين 2010-2011. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن التوجه الاستراتيجي المقترح يأخذ في الاعتبار بعض التحديات التي تعترض سبيل تنمية أفريقيا وبناء على ذلك يتيح فرصاً كبيرة للتعاون بين اللجنة الاقتصادية والدول الأعضاء.

123- وأبدت لجنة الخبراء عدداً من الملاحظات وقدمت عدداً من التعليقات بغرض تحسين العرض. ولوحظ أن النقل ما زال عائقاً رئيسياً أمام تنمية أفريقيا، مع الإشارة بصفة خاصة إلى أن خدمات النقل الجوي والسلامة داخل القارة تتطلب إدخال تحسينات عاجلة عليها. وفي هذا الصدد، شددت لجنة الخبراء على ضرورة التصدي لمسألة السلامة الجوية، وضرورة إشراك وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي في ذلك بدلاً من أن يقتصر الأمر على الوزراء المسؤولين عن النقل.

124- وشددت اللجنة كذلك على ضرورة ترجمة الإطار الاستراتيجي إلى أنشطة محددة وملموسة. ولوحظ أنه بوسع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تحسن الوثيقة بشرح الصلات بين ركيزتي الإطار الاستراتيجي والبرامج الفرعية العشرة. وحثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان أفريقيا كاستراتيجية لتحقيق الأهداف الواردة في الإطار الاستراتيجي.

125- ورداً على المسائل التي طرحتها لجنة الخبراء، أكدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاجتماع أن التعليقات

يفسران جزئياً عدم قيام بعض الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها.

130- وأكدت اللجنة ضرورة تصميم برامج المعهد خصيصاً كي تلبي الاحتياجات المتنوعة لمختلف الدول الأعضاء والمنظمات، نظراً لتنوع خلفية ومؤهلات المتعاملين معه. واقترحت اللجنة أيضاً أن يتيح تصحيح مسار المعهد الفرصة لإدراج مسائل ناشئة مثل المسائل المتعلقة بالبيئة في برامجه التدريبية.

131- وأكدت نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تولت رئاسة الاجتماع الخاص لمجلس إدارة المعهد، للجنة الخبراء أنه تمت معالجة هذه الشواغل بالشكل الملائم في تقرير فريق الاستعراض الخارجي للمعهد، الذي استخدم أساساً في مناقشات اجتماع المجلس وفي التوصيات التي خرج بها. ودعت الدول الأعضاء إلى دعم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفته رئيس مجلس الإدارة، لتنفيذ التدابير المقترحة لتصحيح مسار المعهد.

132- وأحاطت لجنة الخبراء علماً بتقرير مجلس إدارة المعهد والتوصيات الواردة فيه، إلى جانب قرار سيقدم إلى مؤتمر الوزراء للنظر فيه.

التوصيات

133 - قدمت اللجنة التوصيات التالية:

- ينبغي مواصلة عملية تصحيح مسار المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تمشياً مع الاحتياجات الجديدة؛
- ينبغي أن تدعم الدول الأعضاء الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية، بصفته رئيساً لمجلس إدارة المعهد، لتنفيذ التدابير اللازمة لتصحيح مسار المعهد؛
- ينبغي أن تستكمل الدول الأعضاء مساهماتها في ميزانية المعهد.

2- تقرير الاجتماع الخاص لمجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط عن الاستعراض الخارجي للمعهد (E/ECA/COE/27/16-)
(AU/CAMEF/EXP/16(III))

127- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرض السيد أمادو عمر سونرهاي، ممثل جمهورية النيجر، تقرير الاجتماع الخاص عن الاستعراض الخارجي للمعهد، باسم مجلس إدارته. ويرد التقرير في الوثيقة (E/ECA/COE/27/16-AU/CAMEF/EXP/16(III)). وأشار السيد سونرهاي إلى إطار عملية التقييم وقدم ملخصاً للأهداف والمسائل التي ناقشها الاجتماع الخاص لمجلس الإدارة، بما في ذلك، مشروع القرار والتوصيات الرئيسية التي ستقدم كي ينظر فيها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويعتمدها.

128- وأوصى مجلس إدارة المعهد بمنح الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفته رئيس مجلس الإدارة، ولاية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتصحيح مسار المعهد بالتشاور الوثيق مع الأعضاء الآخرين في المجلس. وفي هذا السياق، سيتولى الأمين التنفيذي، على سبيل الأولوية، المسؤولية المباشرة عن إدارة المعهد وتنشيط أجهزته التداولية وتحديث نظامه الأساسي وإعداد ميزانية برنامجية لفترة انتقالية مدتها اثني عشر شهراً. وطلب إلى الأمين التنفيذي كذلك إيلاء اهتمام خاص للتوصيات الأخرى للاستعراض الخارجي لاجتماع مجلس الإدارة خلال الفترة الانتقالية.

129- وأكدت لجنة الخبراء أهمية المعهد وأنه ما زال له دور يؤديه في بناء قدرة الدول الأعضاء على التخطيط والتنمية الاقتصادية. وفي هذا الشأن، أكدت لجنة الخبراء على ضرورة تصحيح مسار المعهد واستعراض ولايته وبرامجه التدريبية لتطويعها حسب المتطلبات الجديدة. ومن المشاكل المتكررة المرتبطة بالمعهد، استدامته المالية. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن انخفاض مكانة المعهد فضلاً عن قلة إدراك الفوائد التي تنجم عن أعماله،

عرض ومناقشة موضوع الاجتماع [البند 10 من جدول الأعمال]

التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة التي تواجهها أفريقيا في القرن الحادي والعشرين - ورقة مسائل () - E/ECA/COE/27/2 (AU/CAMEF/EXP/2(III))

وأقرت اللجنة بأن البلدان الأفريقية وافقت على برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الذي تتمشى أهدافه وأولوياته مع الأهداف والأولويات التي تم تحديدها في ورقة المسائل.

النمو والعمالة

137- وفيما يتعلق بالنمو والعمالة، لاحظت اللجنة أن من المهم لأفريقيا أن تطور هياكل أساسية قوية وتغتنم الفرص التجارية الناشئة في الصين والهند. وهذا سيساعد على تعميق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ودعم النمو في القارة رغم أن ذلك تقتزن به مخاطر من بينها تخفيض التصنيع والاستنفاد السريع للموارد الطبيعية. وستساعد الهياكل الأساسية الجيدة على اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتتبع الاقتصادات الأفريقية. وستساعد الفرص التجارية في الصين والهند على تعميق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ودعم النمو في القارة. وعلاوة على ذلك، ستساعد هذه الفرص على تعزيز نقل التكنولوجيا لتحقيق القيمة المضافة في أفريقيا.

138- وحددت اللجنة الحاجة إلى وضع هيكل جديد لمصادر النمو، يركز على القطاعات التي تدر إيرادات عالية وتولد عمالة كبيرة.

139- وفيما يتعلق بارتفاع أسعار الأغذية والنفط، لاحظت اللجنة أن الكثير من البلدان الأفريقية مستوردة خالصة للأغذية وتمثل الحالة العالمية الراهنة مسألة أمنية رئيسية لديها. ولاحظت اللجنة ضرورة أن تحدد الحكومات ارتفاع الأسعار بوصفه مسألة أمن اجتماعي وأن تنتظر في توفير مجموعات أغذية أساسية للفقراء، نظراً للاعتراف بأن الحق في الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان.

140- وسلمت اللجنة أيضاً بأهمية برامج الأمن الغذائي في دعم سبل الرزق لمن يعيشون حالياً في البلدان المستوردة الخالصة للأغذية.

141- وناقشت اللجنة أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كمحرك محتمل للنمو الاقتصادي العريض القاعدة والمستدام كصدر للعمالة. وفي هذا الصدد، ينبغي لاستراتيجيات التنمية التي تركز على

134- عرضت الأمانة الوثيقة المعنونة " التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة التي تواجهها أفريقيا في القرن الحادي والعشرين: ورقة مسائل "، التي تحدد أربعة تحديات رئيسية تواجهها القارة هي: (أ) النمو والعمالة، و(ب) تغير المناخ، و(ج) التحديات الناشئة في القطاع الاجتماعي، و(د) التعجيل بالتقدم المحرز في الحوكمة الرشيدة وبناء الدولة القادرة ومواصلة هذا التقدم.

135- وفيما يتعلق بالنمو والعمالة، فرغم تحقيق نمو اقتصادي مطرد، لم يخلق ذلك وظائف كافية للأفريقيين. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين الآن النظر إلى هذا التباين في سياق العلاقة الاقتصادية مع الصين والهند وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. وبخصوص تغير المناخ، تعاني البلدان الأفريقية من عواقب الاحترار العالمي (المياه والطاقة والتنوع البيولوجي)، على الرغم من أنه قد تتاح أيضاً بعض الفرص الإيجابية للتجارة. وفيما يتعلق بالتحديات الناشئة في القطاع الاجتماعي، ينبغي تمكين الفقراء بمنحهم حقوق الملكية وإيجاد حلول طويلة الأجل لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

136- وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أثبتت لجنة الخبراء على الأمانة للجودة الرفيعة التي اتسمت بها ورقة المسائل، إلا أنها لاحظت تحديات أخرى تواجهها القارة يلزم معالجتها باتخاذ تدابير محددة. وتشمل هذه التحديات: تطوير الموارد البشرية، وتوفير التعليم الجيد، والشواغل المتعلقة بالصحة العامة بخلاف فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والسلام والأمن، والحصول على التمويل، والنقص في موارد الطاقة، والهياكل الأساسية، والطفرة الكبيرة في أسعار النفط وعلاقة ذلك بموارد الطاقة المتجددة وضرورة مراعاة احتياجات الأجيال المقبلة. ورأت اللجنة أن الحصول على التكنولوجيات لتوليد الطاقة البديلة ما زال يشكل تحدياً أمام أفريقيا.

• تعزيز الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير الهياكل الأساسية في إطار قانوني حسن الإعداد؛

• صياغة وتنفيذ مجموعات سياسات شاملة حسنة الإعداد ومحددة زمنياً ومتعاقبة ومنسقة وتتضمن تقديرات لتكاليفها من أجل تحسين احتمالات زيادة العمالة والنمو الاقتصادي؛

• الإسراع بصياغة سياسة شاملة للضمان الاجتماعي، وتعميق الإصلاحات في قطاع المعاشات التقاعدية؛

• زيادة تطوير قطاع الصادرات التنافسية ذات القيمة المضافة؛

وأوصت اللجنة كذلك بما يلي :

• بعقد اجتماع مشترك لوزراء النقل ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين على الصعيد القطري لمواجهة تحدي النقل البري والبحري والجوي في أفريقيا،

• قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم المساعدة في تطوير الأطر المؤسسية والقانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

• ضرورة قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً، عن طريق مكتبها دون الإقليمي في الرباط، بتقاسم نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع بلدان المنطقة دون الإقليمية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تطلبها؛

• قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي بمساعدة البلدان الأفريقية في تصميم مجموعات ثروات متنوعة، لكفالة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية.

التدريب المهني وتطوير المهارات أن تدعم الصلة بين النمو والعمالة.

التوصيات

142- قدمت اللجنة التوصيات التالية:

ينبغي للبلدان الأفريقية:

• التعجيل بإدماج برنامج نيباد في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإسراع بتنفيذه؛

• تحسين إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان لتمويل برامج التدريب والتكنولوجيا في قطاعات محددة؛

• توليد مدخرات محلية كبيرة عن طريق تعميق نظمها المالية وتوسيع نطاقها وتطويرها؛

• مواصلة تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز القدرة على استغلال الفرص التجارية التي تتيحها اقتصادات الصين والهند الناشئة؛

• العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة وإنتاج الأغذية بتقديم إعانات حسنة التوجيه لمواجهة عواقب ارتفاع أسعار الأغذية؛

• النهوض بنوعية استراتيجيات توفير التعليم الجيد للجميع وبرامج التدريب المهني والفني لتحسين التوفيق بين المهارات وفرص العمل المتاحة وأولويات التنمية الاقتصادية الوطنية؛

• الإسراع بخطى تنفيذ مشاريع تطوير الهياكل الأساسية من أجل التكامل المادي، وخاصة المشاريع العابرة للحدود، لتحسين بيئة الأعمال والتجارة؛

تغير المناخ

- بلورة موقف أفريقي مشترك والمشاركة بنشاط في مؤتمرات تحديد المعايير لإسماع صوت أفريقيا في المحافل الدولية؛
- زيادة البحوث والاستثمار في تكنولوجيات توفير الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة؛
- تعزيز الآليات الإقليمية على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لمعالجة قضايا تغير المناخ بما في ذلك تنظيم حملات لإذكاء الوعي بقضايا تغير المناخ؛
- ينبغي أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي على بناء القدرات لدى الدول الأعضاء للاستفادة من فرص تجارة الكربون والأموال المخصصة للتكيف مع المناخ.

التمكين القانوني للفقراء

147 - سلط التقرير الضوء على الآثار الاقتصادية الإيجابية التي يمكن أن تنشأ عن التمكين القانوني للفقراء، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن التمكين القانوني لا يعتبر في حد ذاته بديلاً عن المبادرات الإنمائية. فقد ساعدت التنمية الاقتصادية من خلال التمكين القانوني للفقراء في إيجاد حيز مالي للحكومة وتوسيعه. فطبقت الدولة سيادة القانون ووفرت الحماية لحقوق الإنسان وجنى الفقراء ثمار ذلك كله. وأوضحت اللجنة أن التمكين القانوني يمكن الاستفادة منه للحد من الفقر.

148 - وسلّمت اللجنة بضرورة تطبيق سيادة القانون فيما يتعلق بزيادة النمو والعمالة وكذلك الصلة بين تنمية رأس المال البشري، بما في ذلك تمكين المرأة، والحد من الفقر.

149 - وأشارت اللجنة إلى أن المكمل الرئيسي لتخفيض الدين وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو تعبئة الموارد المحلية. ونظرت في مسألة التمكين القانوني للفقراء ومدى أهميته في معالجة ذلك التحدي. وسلّمت بأن التمكين القانوني للفقراء هو أكثر الطرق عملية لتعزيز النمو على قاعدة واسعة وبطريقة تلائم الفقراء.

143- لاحظت اللجنة أن تغير المناخ يمثل تحدياً عالمياً ويتطلب حلولاً عالمية، وأكدت الحاجة إلى إنشاء آليات قوية للتنسيق والتعاون على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

144- وأشارت اللجنة إلى أن أفريقيا تحتاج لتوليد المعارف المتعلقة بتغير المناخ وزيادة الوعي بشأن القضايا ذات الصلة بذلك. وهناك حاجة أيضاً لإجراء المزيد من البحوث في مجال مصادر الطاقة المتجددة نظراً لمحدودية الهيدروكربونات التي تعتمد عليها أفريقيا. وتم تشجيع البلدان الأفريقية على التركيز على الابتكارات في مجال الوقود الحيوي والطاقة الريحية وتوليد الطاقة الحرارية الأرضية واستغلال فرص التمويل لمعالجة قضايا تغير المناخ من خلال البرامج والبروتوكولات القائمة مثل مرفق المياه وآلية التنمية النظيفة وصندوق التكيف وبروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ونادراً ما تستخدم البلدان الأفريقية هذه الموارد ويمكن أن تقوم كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقية والاتحاد الأفريقي بدور أساسي في مساعدة البلدان الأعضاء على الوفاء بمعايير الأهلية. وتم التأكيد مرة أخرى على الصلة القوية بين تغير المناخ والتصحر الناجم عن تدهور الأرض الذي يؤثر في حياة الملايين من المزارعين والفقراء. ويمكن معالجة ذلك كله بتنفيذ اتفاقيات ريو.

145- ولاحظت اللجنة أن أفريقيا من أقل المتسببين في حدوث التلوث وأن غاباتها تقوم بدور هام في الحفاظ على النظام الإيكولوجي العالمي. ونتيجة لذلك، رأت اللجنة ضرورة أن تستفيد البلدان الأفريقية من الميزة التي يتيحها لها موقفها التفاوضي من أجل تحقيق نواتج أفضل بشأن قضايا تغير المناخ في المحافل الدولية. وينبغي، في هذا الصدد، أن يوفر المركز الأفريقي للسياسات المناخية الذي أنشئ مؤخراً داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التوجيه اللازم في مجال بناء القدرات والبحوث والدعوة في البلدان الأفريقية.

التوصيات

146- وقدمت اللجنة التوصيات التالية:

فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأن هناك حاجة لوضع استراتيجيات وقائية تكميلية مثل تغيير السلوك.

150- أوصت اللجنة بما يلي:

- ضرورة إدماج التمكين القانوني للفقراء في الأهداف الإنمائية للألفية والمفاوضات المتعلقة بمبادرة المعونة من أجل التجارة واتفاقات الشراكة الاقتصادية؛

- ضرورة قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء بحوث خاصة بأفريقيا بشأن المستبعدين اجتماعياً وغيرهم من الفئات الضعيفة لإنشاء قاعدة معرفية صلبة لصياغة السياسات والبرامج؛

- إمكانية استخدام مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي كمنااسبة لتقديم تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء؛

- ضرورة أخذ الاتحاد الأفريقي لهذا البرنامج من خلال مجموعة الـ 77 والصين إلى الجمعية العامة لاتخاذ القرارات اللازمة لتشجيع النظم الثنائية والمتعددة الأطراف الداعمة للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التمكين القانوني للفقراء.

التمويل المستدام طويل الأجل لجميع قضايا الصحة العامة

151- اعترفت اللجنة بأن التمويل طويل الأجل يشكل تحدياً نظراً لطابع الآثار طويلة الأجل لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والموارد الضخمة اللازمة للتصدي له . وأشار في هذا الصدد إلى الحاجة إلى تدفقات مستدامة من الموارد لدعم العلاج وتلبية احتياجات رعاية الأيتام. كما سلّمت اللجنة بالطابع الشامل للقطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأكدت أهمية إدماج الفيروس والإيدز في جميع القطاعات والاستراتيجيات. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن التمويل وحده لن يكون كافياً للظفر بمعركة مكافحة

التوصيات

153 - أوصت اللجنة بما يلي:

- ضرورة إدماج السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع السياسات القطاعية والبرامج الإنمائية الوطنية؛
- زيادة تعبئة الموارد للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال آليات تمويل ابتكارية كضريبة صندوق الإيدز وتشجيع مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر من خلال تقديم الحوافز الضريبية؛
- تحسين فعالية المعونة من خلال موازنة الدعم بشكل أفضل مع خطط مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وخطط الصحة الوطنية واسناد هذا الدعم على البرامج بدلاً من المشاريع؛

- قيام البلدان الأفريقية بتنفيذ الاستراتيجية الصحية الأفريقية وما يرتبط بها من خطط صحية، بما في ذلك، خطط مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والملاريا والصحة الإنجابية وتعجيلها بالوفاء بتعهد أبوجا بتخصيص نسبة 15 في المائة على الأقل من ميزانيتها لقطاع الصحة. وضرورة تعبئة الموارد بشكل خاص للقضاء على داء السل في أفريقيا بحلول عام 2010. وضرورة زيادة البلدان الأفريقية إنفاقها على قطاع الصحة لكفالة تحقيق غايات توقع العمر المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015؛

على النحو الوارد في الوثيقة وأوضحت أنه ينبغي دراستها بوصفها معوقات خاصة بالبلدان.

155 - وأشادت اللجنة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لاعطائها زخماً إضافياً لتحسين الحوكمة والجهود المبذولة لتحسين قدرات الدول، وأكدت ضرورة تبادل التجارب لدى البلدان التي خضعت للعملية.

التوصيات

156 - أوصت اللجنة بما يلي:

- ضرورة قيام البلدان الأفريقية بمعالجة قضايا الحوكمة بطريقة تشاركية مع مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي لكل بلد؛

- ضرورة قيام الحكومات الأفريقية بدراسة اللامركزية كأحد السبل لتحسين الحوكمة في بلدانها؛

- ضرورة عمل البلدان الأفريقية على تحسين فعالية أداء الخدمة المدنية والمساءلة والاستجابة لاحتياجات المواطنين من خلال برامج لامركزية ملائمة بدلاً من مجرد منح السلطات الإدارية للحكومات المحلية؛

- ضرورة بحث البلدان الأفريقية لمسألة آليات لتمويل الأحزاب السياسية لتعزيز دورها في توطيد العمليات الديمقراطية وضمان مشاركتها الفعالة في العملية الانتخابية؛

- قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي بتقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحسين إدارة مواردها الطبيعية واستدامتها.

157 - أكدت اللجنة من جديد التزامها ببرنامج نيباد، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وشددت على الحاجة لتبادل الخبرات لدى البلدان التي خضعت لاستعراض الأقران.

- ضرورة قيام وزراء الصحة ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بتنظيم مؤتمر مشترك في نهاية عام 2008 أو مطلع عام 2009 للاتفاق على خصائص التمويل المستدام للصحة وتنفيذ عنصر الأطر الصحية الأفريقية في الأهداف الإنمائية للألفية؛

- أكدت اللجنة ضرورة تشجيع الامتناع عن إقامة علاقات جنسية خارج إطار العلاقات الرسمية/ المستقرة كاستراتيجية لمعالجة مشكلة التمويل طويل الأجل المستدام لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

الحوكمة

154 - وفيما يتعلق بقضايا التعجيل بتحقيق التقدم ومواصلته في مجال الحوكمة الرشيدة وبناء الدولة القادرة، أكدت اللجنة أن بناء الدولة الديمقراطية القادرة كوسيلة لتعزيز الحوكمة الرشيدة شرط أساسي لا بد منه للبلدان الأفريقية للتصدي للتحديات الإنمائية الجديدة في القرن الحادي والعشرين والتغلب عليها، بما في ذلك تحقيق النمو الاقتصادي وتوليد العمالة. وأشادت اللجنة بالجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في السنوات الأخيرة لتحسين الحوكمة الرشيدة. إلا أنها سلمت بكثرة التحديات التي تواجه أفريقيا في تحقيق الحوكمة وبناء الدولة القادرة بالرغم من التقدم المحرز حتى الآن. وأعربت اللجنة عن قلقها في هذا السياق إزاء العقبات التي تحول دون تحقيق الحوكمة

أية مسائل أخرى [البند 11 من جدول الأعمال]

اختتام الاجتماع [البند 13 من جدول الأعمال]

158- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أثنت لجنة الخبراء على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي لعملهما معاً من أجل تنظيم هذا الاجتماع. وقد أكد لها أنه قد اتخذت تدابير لكفالة مساهمة الشريكين معاً فنياً ولوجستياً في العملية التحضيرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت لجنة فنية مشتركة تجتمع بصورة منتظمة، كي تعرض بصورة ملائمة آراء المؤسستين بشأن المسائل التي ستناقش، وترصد التقدم المحرز في العملية التحضيرية رسداً فعالاً وتكفل النجاح في خدمة الاجتماعات. وطلبت بعض الوفود كذلك إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد وتقديم مزيد من الورقات الفنية والتقارير للاسترشاد بها في مداوالات الاجتماعات السنوية المشتركة. وطلب ممثل من المغرب تقديم مذكرة إعلامية بشأن تكاليف وفوائد عقد هذه الاجتماعات المشتركة.

دراسة واعتماد مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات [البند 12 من جدول الأعمال]

159- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع التقرير الصادر عن اجتماعها بالصيغة التي ورد بها في الوثيقة (E/ECA/COE/27/L-) (AU/CAMEF/EXP/Draft/Rpt(III))، إضافة إلى ثمانية مشاريع قرارات للنظر فيها واعتمادها من قبل الاجتماع السنوي المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وقدم عدد من الوفود تعليقات وملاحظات واقترحوا إجراء تعديلات على التقرير. وبعد أن أجرى المشاركون مناقشات بناءة، اعتمدت اللجنة التقرير الحالي فضلاً عن مشاريع القرارات الثمانية المدرجة في المرفق بالصيغة التي عدلت بها لكي ينظر فيها مؤتمر الوزراء.

160- نيابة عن السيد عبد الله جانيه أعربت السيدة للا بن بركة، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن ارتياحها للمداوالات وأثنت على المشاركين لمساهماتهم في المناقشات. وقالت إن المناقشات توضح في رأيها أن الخبراء الأفريقيين متفوقون بشكل عام إزاء التحديات التي تواجه القارة. وحثت البلدان الأفريقية وشركاءها الإنمائيين على زيادة التزاماتهم للتصدي لهذه التحديات كما شجعتها على استنباط أفكار جديدة في إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر. وأكدت أهمية دعم إيجاد حلول نابعة من البيئة المحلية للتحديات الإنمائية لأفريقيا، فضلاً عن الحاجة إلى إدماج الشواغل البيئية في السياسات الإنمائية. وأبرزت الدور المركزي للهياكل الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مضيفة أن نتائج الاجتماع ستوفر أساساً جيداً لمؤتمر الوزراء.

161- وقدم الدكتور ماكسويل مكوذيلامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي، التهاني في ملاحظاته الختامية لجميع المشاركين للنجاح الكبير الذي حققه الاجتماع. وأعرب عن تقديره لرئيس المكتب للطريقة المنظمة التي أدار بها الاجتماع. ورأي أن القضايا التي جرت مناقشتها بما فيها تغير المناخ والعلوم والتكنولوجيا تعتبر بالغة الأهمية للتنمية أفريقيا. وأعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه المشاركون للمركز الأفريقي للإحصاء وأكد لهم أن الاتحاد الأفريقي سيواصل العمل عن كثب مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لاستكمال المشروع. وقال إن الاتحاد الأفريقي سيعمل أيضاً على ضمان المواءمة بين اتفاقات الشراكة الاقتصادية. ودعا شركاء أفريقيا الإنمائيين إلى الوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاقات.

162- وأخيراً، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع بعد أن شكر جميع المشاركين لما قدموه من دعم هام لإنجاح الاجتماع.

